منشورات جريدة المناضل-ة

الرأسمالية والأزمة البيئية

منظورات وبدائل اشتراكية

الإيداع القانوني: 2016MO4210

ISBN: 978-9954-38-659-0

ISSN: 2509-1808

الإخراج الفني: جريدة المناضل-ة

الطبعة الاولى: أكتوبر 2016

اصدارات أخرى لجريدة المناضل-ة:

- الحركة النقابية بالمغرب وسبل بناء يسار نقابي ديمقراطي كفاحي/ماي 2012
- صندوق المقاصة، التقاعد، الخدمة العمومية، الإضراب، مكاسب عمالية وشعبية يجب الدفاع عنها/ ماي 2013
- التعليم ليس سلعة، تفكيك التعليم العمومي، تحليل وبدائل ومقاومة طلابية
- سلسلة الثورة الدائمة(1) /ماي 2015
- مسائل النضال النقابي، فهم ماركسي ثوري/ ماي 2016

عنوان إليكتروني إدارة جريدة المناضل-ة: mounadila2004@yahoo.fr

عنوان إلكتروني موقع المناضل-ة: mounadila15@gmail.com

عنوان المراسلة: B.P 1378, Agadir , MAROC

الهاتف: Tel (002126)6.41.49.80.60

تـــقديم:

أضحت الرأسمالية تهدد بقاء كوكب الأرض، وصار وجود الإنسان والكائنات الحية على شفى الهاوية. لقد أطلق استهلاك الرأسمالية للوقود الأحفوري غازات الاحتباس الحراري، مثل ثاني أوكسيد الكربون، التي تعتبر أهم مسببات تغير المناخ. وأدت هذه الغازات لنقل درجة حرارة الأرض إلى 1,2 بالمائة مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

هكذا، بات التغير المناخي سببا في هلاك مئات آلاف البشر سنويا، وحكم مسبقا على عدد من الأنواع الحية البرية بالانقراض مع حلول العام 2050. ولتجنب الكارثة الأسوأ، ينبغي أن يتمّ لجم ارتفاع الحرارة الشامل ليبقى دون درجتين مئويتين.

حسب فريق الخبراء الحكوميين الدولي حول تغير المناخ، يلزم خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 50 % إلى 80% على صعيد العالم في أفق العام 2050. إذا لم يتحقق ذلك، قد تكون العواقب ارتفاع مستوى المحيطات بأكثر من متر عند نهاية القرن. بالتالي، فشروط وجود وحتى بقاء مئات ملايين من البشر على كوكب الأرض صار مهددا.

لقد أظهرت قمم حكام هذا العالم المسيطرين على الطبيعة والانسان، الحريصين على فعالية رأس المال وربحيته، رفضا تاما عن إقرار وتنفيذ الإجراءات الدنيا الضرورية للحد من تفاقم الأزمة البيئية التي يسببها النظام الرأسمالي.

أمام هول الكارثة البيئية، يسوق الرأسماليون بدائل من قبيل الرأسمالية الخضراء المزعومة، تقوم على أساس اعتماد حلول تقنية، لكنها ليست سوى حلولا تؤدي لنفس العواقب الإجتماعية والبيئية الوخيمة، مجرد وصفات لطمس الجذور الفعلية العميقة التي أدت إلى الأزمة الراهنة. حلول بلا مصداقية، فالرأسمالية لا تسعى لمعالجة عميقة للكارثة البيئية التي تسببها، بل تروم استعمالها كمشروع استثماري ضخم قد ينتشلها من أزمتها المستفحلة. وهذه الحلول إنما تبرز بجلاء التناقض بين سعي الرأسمال لأقصى الربح والحفاظ على سلامة البشر والبيئة ودوامهما.

لا يمكن للرأسمالية، المسببة للأزمة البيئية، والباحثة دوما عن الربح دون اكتراث بالعواقب الاجتماعية والبيئية، أن تقدّم حلولا لما أفسدته منذ نشأتها. ولأن منطق الرأسمالية لا يسمح لها بتغيير جوهرها، فالكارثة آتية حتما، ما

لم تتحرك جماهير المستغلين والمضطهدين لدحرها وتغييرها بنظام عادل اجتماعيا وبيئيا، نظام اشتراكي بيئي.
الجواب الفعلي عن الكارثة المحدقة التي تدفع لها الرأسمالية كوكب الأرض بمن عليه، هو تغيير النظام الرأسمالي بنظام ينتج وفق حاجات البشر وليس ضرورات الربح وتراكمه. تغيير النظام الرأسمالي لا المناخ، هذا هو المطلوب بإلحاح، وإرساء نظام يأخذ بالحسبان حدود المنظومات البيئية ووتائر تجدد الموارد.
لقد أصبح آثر التغيرات المناخية محسوسا بالفعل، بالنسبة للعمال والجماهير المضطهدة، وخاصة في البلدان المتخلفة.
تضع هده القضية الحركة العمالية بشكل عام والماركسيين الثوريين بشكل خاص امام جملة مهام جديدة ورهانات برنامجية وإستراتيجية هامة.
يلزمنا، نحن الماركسيين الثوريين بشكل خاص، ومناضلي الحركة العمالية بشكل عام، بدل جهد أكبر للإلمام بقضية البيئة والسياسة المناخية وذلك عبر الإعلام المضاد المناضل، والسعي لجعل الاهتمام بها شعبيا ونضاليا.
إن القضية البيئية مهمة جدا لإغناء البرنامج الماركسي الثوري، وتقدم الحركة العالمية المناضلة من أجل العدالة المناخية والتعبئة الاجتماعية من أجل بديل تنموي اجتماعي وبيئي أملا في بديل مستقبلي عن ضرر الرأسمالية الكبير بالمحيط الحيوي للبشر والكائنات الحية عموما.
هكذا علينا تدارك تأخرنا في هذا المجال في مواجهة مشاكل تصبح أكثر فأكثر إلحاحا وتهدد مستقبل البشرية.
وفي هذا السياق، ثمة حاجة ملحة الى حركة قادرة على تحدي خطاب الرأسمالية الخضراء السائد، وعلى ابراز أثر ومسؤولية النموذج الحالي الرأسمالي للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وكذا على ربط الخطر المناخي الاجمالي بالمشكلات الاجتماعية.
ويصبح الأمر مستعجلا أكثر بالنظر إلى تأخر معظم المنظمات المناضلة بالمغرب ونقص أو حتى انعدام درايتها بالموضوع. وهناك قسم لا يستهان به من المناضلين يعتبر النقاش البيئي ترفا فكريا في ظل شروط الفقر والاستبداد القائم في المغرب، وبالتالي يرجئها إلى أجل غير معلوم. وقد ظهر ذلك جليا في مظاهرات 20 فبراير التي لم تحمل ولا مطلبا واحدا مباشرا حول المسألة البيئة.

طورت الرأسمالية في اوج صعودها قوى انتاج هائلة وبالغة التطور، لكنها أيضا، بالغة التدمير. يوجد على كوكب الأرض مخازن أسلحة دمار شامل، نووية وذرية، وبيولوجية تكفي للقضاء على الحياة فوقه. إن الكارثة البيئية، بالإضافة لذلك، عناوين دالة على لا عقلانية الرأسمالية وبربريتها في طورها المعولم الذي حررها من أية قيود، وصارت في جنوح لا محدود يستنزف بشدة العمل والطبيعة لمراكمة الثروة بغض النظر عن الكلفة غير القابلة للتعويض.

ما من حلول نكوصية، وما من مذاهب صوفية علمية أو دينية، ستنقد الحياة السائرة نحو الاندثار، وحده بديل اشتراكي جدري وديمقراطي، مفرط الحساسية اتجاه دورة تجدد المحيط البيئي وحدوده، وحريص على تلبية الحاجيات الاجتماعية وحقوق الاجيال القادمة، هو الكفيل بوقف جرافة الرأسمالية.

إن الطريق لبناء حركة بيئية حقيقية مازال طويلا وشاقا، لكن هذا البناء يعد مهمة أساسية وجب النهوض بها.

يعد الفهم، وتقديم تحاليل وبدائل جذرية، الخطوة الأولى في طريق بناء هذه الحركة الضرورية. ينبغي رصد الاختلالات الناتجة عن أضرار الرأسمالية التابعة والمتخلفة على النظم البيئية عبر تقديم تحاليل نقدية، من منظور بيئي اشتراكي. بدائل اجتماعية جذرية للتصدي الفعلي للكارثة المتفاقمة الجارية.

نضع بين أيدي القراء هذا الكتيب الذي يضم في ثناياه مجموعة نصوص نظرية تغني الماركسية الثورية، بعضها مقررات للأممية الرابعة منذ مؤتمرها الخامس عشر، وأخرى اسهامات لماركسيين ثوريين أمميين ملمين بالموضوع من نواحي مختلفة ومن زاوية ماركسية ثورية، إسهاما من تيار المناضل–ة، الماركسي الثوري، الاشتراكي البيئي، في نشر السلاح النظري الذي لا غنى عنه لمجابهة تحديات مناهضة الرأسمالية المدمرة للبشر والطبيعة.

الفصل الأول:
نصوص ومقررات برنامجية حول الأزمة البيئية

مقرر المؤتمر العالمي الخامس عشر للأممية الرابعة:
البيئة والاشتراكية

جرى في المقام الأول اعتماد هذه الوثيقة مؤقتا بالمؤتمر العالمي الثالث عشر للأممية الرابعة، في عام 1991، تحت عنوان «الثورة الاشتراكية والبيئة». أما مسألة اعتمادها، مع بعض التعديلات، فجرى تأكيدها لاحقا في المؤتمر العالمي الخامس عشر، في شباط/فبراير عام 2003.

I.تمهيد

كانت المشاكل البيئة قد واجهتها الانسانية في فترات أخرى، لكنها حظيت حاليا بميزة جديدة بسبب حجمها وخطورتها. غالبا ما عكست الأضرار التي لحقت بالبيئة تأثيرات لا رجعة فيها على الانسان والطبيعة، وتعرض الأزمة البيئية الملوحة في أفق القرن الواحد وعشرين حياة ملايين الناس للخطر.

وعكس التيارات السائدة في الحركة العمالية التي تجاهلت مشاكل البيئة أو قللت من شأنها، حظيت الحركات البيئية والأحزاب الخضر بفضل لا نزاع فيه، بفعل طرحها هذه المسائل الحاسمة في جدول الأعمال. لكن الأجوبة التي تقدمها لا تمثل غالبا سوى حلول خاطئة بفعل تجاهل العلاقة الجوهرية بين تدمير البيئة ومنطق الربح الرأسمالي. إذا أردنا تناول مخاطر البيئة بجدية، يلزم بالضبط الخروج من الإطار الذي يحدده البحث عن الربح، من منظور مجتمع اشتراكي مخطط ديموقراطيا.

II. معطيات حول الأزمة البيئية

إن الأزمة البيئية، كعاقبة لفعل الإنسان على الطبيعة، بلغت حدا حيث من المحتمل أن بقاء البشرية على قيد الحياة بات موضع تساؤل. تتحكم المصلحة الاقتصادية لأقلية قليلة من جهة ببروز متسارع لأشكال إنتاج جديدة دون تقييم عواقبها البيئية مسبقا، ومن جهة أخرى بالحفاظ على تقنيات تصنيع رغم ثبوت ضررها. يحدث كل ذلك بينما يزيد التقدم التكنلوجي من حدة امكانات التصرف في الطبيعة، وبالتالي قلبها رأسا على عقب وتدميرها.

إن الثورة الصناعية المرتبطة بصعود الرأسمالية في القرن التاسع عشر زادت على نحو ملموس للغاية من مدى انتشار النفايات في المحيط الجوي، وألحقت أضرارا خطيرة بصحة العمال وسكان المناطق الحضرية. وبصورة أعم، تضاعفت الآثار البيئية الناجمة عن البشر.

لكن الأزمة البيئية كما نعرفها، لا تمثل عاقبة خطية للتطور الصناعي منذ القرن التاسع عشر. إنها نتاج طفرة نوعية، برزت على المستوى العالمي بفعل الازدهار الاقتصادي الرأسمالي خلال سنوات 1950 و1960، من خلال

تعميم استعمال البترول على نطاق واسع، وبفعل تطوير هائل لصناعة السيارات، ومن جراء تطوير الصناعة الكيميائية وتعميمها وإدخالها إلى جميع قطاع النشاط، وبوجه خاص في مجال الزراعة بالأسمدة والمبيدات. وبدءا من سنوات 1970، أصبحت هذه الطفرة النوعية أكثر إثارة للاهتمام، عقب أزمة الأنظمة الاقتصادية المبقرطة وقبل كل شيء، بشكل مأساوي، على إثر اقتران أزمة اقتصادية بتصنيع فوضوي ومتهور في «بلدان العالم الثالث».

التغيرات المناخية

إن أنشطة الانسان التي تستخدم الوقود الأحفوري (1) (انتاج الطاقة ووسائل النقل)، وتستخدم الحطب لأغراض منزلية في «بلدان العالم الثالث» وما ينتجه عنه من تدمير مأساوي للغابات، وأنشطة الإنسان الزراعية، تشكل سببا أساسيا لظاهرة الاحترار المناخي الجارية. تطرح هذه الأنشطة حوالي 7 ملايير طن من غازات مسببة لظاهرة الاحتباس الحراري (ثنائي أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين وكلوروفلوروكربون) في الغلاف الجوي. لكن نصف تلك الغازات لا يجري إعادة تدويره من قبل البحار أو الغابات. إن ظاهرة الاحتباس الحراري، المسؤولة عن الحفاظ على درجات الحرارة الملائمة للحياة على سطح الكرة الأرضية، فقدت توازنها بفعل ذلك، ما يسبب اضطرابات خطيرة في نظام الأرض المناخي المعقد، الذي لا تشكل ظاهرة الاحترار العالمية سوى سمة من سماته. في عام 1989، جرى الاقرار بأن عقد الثمانينات كان الأكثر حرارة على الاطلاق. وفي عام 2000، فإن عقد التسعينات هو الذي شكل الأكثر حرارة على الاطلاق! رغم هذه المعطيات، مازالت قوى برجوازية لا تعترف بأهمية التغير المناخي الحاسمة وضرورة العمل دون تأخير لمواجهة ارتفاع انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والحد من عواقب لا رجعة فيها بالفعل. ففي مناطق عديدة ستكون العواقب كارثية بالنسبة لاقتصاد جماعات بشرية واسعة.

إن اختلالات في دورة الماء الجوية هي الأكثر إثارة للرعب، بفعل تغييرها نظام الأمطار والتبخر، ومن خلال زيادة عدد الأعاصير المدارية وحِدَّة وحشيتها. ومن المحتمل ارتفاع مستوى سطح البحار. ووفقا لحجم هذا الارتفاع، ستعرض جزر ومناطق ساحلية مُحدَّدَة للخطر.

بناء على الاتجاهات المتوقعة، سينضاف هذا التغير المناخي، إلى استمرار تقلص حجم الأوزون في الغلاف الجوي (الأوزون الستراتوسفيري) ما يؤدي إلى زيادة تدفق الأشعة الشمسية فوق البنفسجية المسرطنة التي تصل إلى سطح الأرض. يتمثل سبب تدمير طبقة الأوزون في آثار تراكم مركبات الهالوجينات العضوية (2) في الغلاف الجوي العلوي، وكذلك مركبات الكلوروفلوروكربون، التي تستخدم أساسا

في صناعة التبريد وورشات الرذاذ (3). لكن إذا كان الحظر المفروض عليها اليوم شاملا تقريبا، فإن مركبات الكلوروفلوروكربون التي انبعثت بالفعل لن تنته تأثيراتها المدمرة المتوقعة سوى سنة 2060. إن التغيرات الشاملة في الأنظمة داخل المكونات الرئيسية لبيئة الأرض (الغلاف الجوي، والبحار والغلاف الحيوي (4)) وبينها ستكون لها عواقب خلال القرن الواحد والعشرين، على فترات زمنية مختلفة، لكنها تتجاوز عموما الفترات الزمنية السابقة لأنشطة البشر التي أدت إلى مثل تلك التغيرات. ما يؤكد الحاجة الملحة لإدراج الرهانات البيئية في تنظيم المجتمعات برمتها.

تلوث الهواء

إن مجموعة كبيرة من المواد السامة منتشرة في الهواء من قبل المصانع أو وسائل النقل أو بفعل تدهور السلع الاستهلاكية المُعَمِّرة (5) إلى هذا الحد أو ذاك. إن النمو الجامح لحركة السيارات، المنفلت من الرقابة، يشكل في الواقع المصدر الرئيسي لانبعاث ثنائي أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين، متجاوزا بوضوح المدفئات المنزلية والصناعية. يشكل الفورمالديهايد والزئبق والأميانت [الحرير الصخري]، على سبيل المثال، ملوثات صناعية، لكنها موجودة أيضا، إلى حد كبير جدا، في المواد الاستهلاكية الشائعة، وفي مواد البناء (بالنسبة للفورمالديهايد والأميانت)، والبطاريات الكهربائية (بالنسبة للزئبق).

قد تفوق نسبة تركز هذه المواد السامة في هواء المناطق الحضرية ألف مرة نسبة تركزها في القرى. لذا أصبح تلوث الهواء كارثة تلاحق كبريات التجمعات الحضرية، تلك القائمة في البلدان الغنية، وتلك الضخمة والفوضوية بوجه خاص في البلدان الفقيرة. ويسبب ذلك التركز في الوسط الحضري ارتفاعا مهولا في أمراض الجهاز التنفسي: الربو والتهاب القصبة الهوائية وسرطان الرئة. ولقد أظهرت دراسات أوروبية أن عشرات الآلاف من الوفيات سنويا تعزى لتلوث كبرى المدن في أوروبا الغربية.

يسبب الأميانت أنواع عديدة من سرطان قاتل لعمال أحواض السفن وقطاع البناء. ونظرا لفترة حضانة (6) هذه السرطانات، يزداد عدد الوفيات سنويا على نحو سريع جدا ما يُبرز حجم المشكلة: فمن المتوقع أن يصل عدد الوفيات المرتبطة بالتعرض للأميانت إلى 100000 في فرنسا وحدها في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. أدى التنديد بمخاطر الأميانت إلى انخفاض حاد جدا في استعماله بالبلدان الغنية المصنعة، والاستعاضة عنه بمواد أخرى؛ لكن في «بلدان العالم الثالث» يزداد استعماله على نطاق واسع.

يمثل ثنائي أكسيد الكبريت وأنواع أكسيد النيتروجين سبب ارتفاع نسبة

حموضة الأمطار التي تضطلع بدور كبير في تدهور الغابات المعتدلة (7) في النصف الشمالي للكرة الأرضية.

تلوث الماء وتدهور التربة

تصب النفايات المنزلية أو الزراعية أو الصناعية، في مياه كوكب الأرض التي تستخدم بناء على ذلك كمجاري هائلة. إن المياه القارية والأنهار والبحيرات هي الأكثر تضررا، لكن هذا التلوث ينتشر باطراد في البحر، عبر الأنهار والمدن الساحلية. تتمثل العواقب الأخطر لذلك في تراكم المعادن الثقيلة والزئبق والكادميوم... الخ، ومركبات عضوية سامة للغاية في الرواسب القاعية، وبوجه خاص تراكم مواد الأسمدة، النترات والفوسفات، في المياه، ما يؤدي إلى تكاثر جامح للطحالب والنباتات المائية التي يستنزف تحللها الأكسجين الذائب في الماء: وبالتالي ارتكاب مجزرة في حق كائنة حية مائية. تتفاقم حالة البحار بسرعة. إن زيادة التجارة البحرية في قفص الاتهام، بقدر ما يؤدي تدمير سفن عديدة إلى خسائر كبيرة. إن البحث المنهجي عن أقل تكلفة من قبل شركات النفط المتعددة الجنسيات، يتحمل مسؤولية مباشرة في بروز الكوارث، مثل غرق ناقلتي النفط إكسون فالديز وإيركا وبرستيج. وتنضاف إلى التلوث الواضح الناجم عن التسرب النفطي –غرقت 70 ناقلة نفط عام –1996كمية النفط الضخمة التي تتسرب أثناء عمليات الحفر تحت البحر وخلال غسل ناقلات النفط. ويُستغل البحر أيضا لتفريغ النفايات السامة والكيمائية والمشعة.

يرتبط تلوث المياه بتلوث التربة، إذ يشكل هذا الأخير في الآن ذاته سبب وعاقبة بعض عمليات تلوث المياه والهواء. ومن الواضح هنا كل النتائج المترتبة عن الأنشطة الزراعية التي يفرضها ضغط السوق: استغلال مكثف للأراضي (سوء استخدام الأسمدة والمبيدات)، وزراعات أحادية، وزراعات غير متكيفة مع الأنظمة البيئية والمناخات المحلية... الخ. إن الصناعة الحربية، مع ذخيرتها المشعة، وغواصاتها النووية الغارقة، وألغامها التي تجعل الأرض غير صالحة للاستعمال، تساهم في هذا التدهور. إننا نشهد تدميرا شاملا للتربة على مستوى العالم، يضم تلوثا واستنزافا وتصحرا، وتعرية على نطاق واسع، ويتداخل مع الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للجوع الذي يصيب 800 مليون من سكان بلدان «العالم الثالث».

تدمير الغابات

من بين المظاهر الأكثر مأساوية للأزمة البيئية، فإن تدمير الغابات بالعالم مقلق بوجه خاص، بسبب حجم عواقبه. فخلال خمسين عاما، اختفى ثلث مساحات الغابات في العالم. ويصيب هذا التدمير أساسا البلدان الاستوائية.

تظل مساحات الغابات ثابتة إلى حد ما في البلدان المصنعة، لكنها تعاني تدهورا ناتجا عن تلوث الهواء والمياه والتربة. وبالمقابل، فإن اجتثاث الغابات هو الذي يميز الأزمة البيئية في بلدان «العالم الثالث». إذ تجري عملية إزالة الغابات في إطار حلقة مفرغة بين الفقر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة. يضاف إلى ذلك الاستغلال المفرط للأخشاب الاستوائية، دون اهتمام بتدبيرها بشكل مستدام. يدمر هذا الاستغلال المفرط التنوع البيولوجي –تأوي الغابات الاستوائية أكثر من 50% من الأنواع النباتية والحيوانية على وجه الأرض–والموارد الغابوية المعيشية للسكان، لتزويد أسواق البلدان الغربية الخاصة بقطاع البناء أو قطاع الأثاث بأقل تكلفة.

علاوة على ذلك، منذ عام 1997، يصيب ازدياد عدد الحرائق منطقة الأمازون وأمريكا الوسطى وروسيا أو جنوب شرق آسيا. ففي إندونيسيا، ألحقت النيران الهائلة التي دمرت 10 ملايين هكتار من الغابات خلال ثلاث سنوات، أضرارا بـ 70 مليون شخص، وكلفت أكثر من 4.5 مليار دولار. وعلى مستوى العالم، يفاقم تدمير الغابات ظاهرة الاحتباس الحراري.

التنوع البيولوجي في خطر

إن وجود عشرات الآلاف من الأنواع الحية مهدد بأضرار لا حصر لها، تلاحق النظم البيئية. هكذا قد يختفي ربع نسبة التنوع البيولوجي بالعالم في أفق 25 سنة. وفي بعض الحالات، يمكن لهذه الأضرار أن تؤدي إلى زعزعة استقرار التوازنات البيئية، وإلى عواقب غير محسوبة على ظروف حياة النوع البشري.

يلزم الدفاع عن التنوع البيولوجي، ليس من موقف عاطفي أو جمالي، لكن باسم الأنواع الحية الذي ننتمي إليها. ولعدم تحكم الانسان فيما قد يلحقه بالبيئة من عواقب ناتجة عن تغيرات لا رجعة فيها، عليه الاهتمام بممارسة أنشطته في إطار طبيعة يجري احترام توازناتها البيئية. لا تكترث الرأسمالية بالتلوث، وتستغل الموارد لمجرد هدف تحقيق مردودية سريعة، حتى ولو هددت بالذات وجود الغابات الاستوائية، التي تشكل خزانات حقيقة لأنواع حيوانية ونباتية، أو حتى لو هددت الحياة البحرية. وتهيمن الرأسمالية على الابتكارات التكنولوجية دون اهتمام إطلاقا بإمكانية تأثيرها على البيئة، كما هو الحال بالنسبة للكائنات المعدلة جينيا –التي يشكل انتشارها في البيئة سيرورة لا رجعة فيها، وتكتسي خطورة محتملة–. إن هذه الرّأسمالية يلزم أن يرفضها من أساسها كل من يسعى إلى حماية التوازنات البيئية القائمة.

إن إنتاج الكائنات المعدلة جينيا، بدل أن يبقى تقنية مختبرات، فرض نفسه بما هو تكنولوجيا من التكنولوجيات الحيوية الرئيسية، التي تستعملها الرأسمالية لإيجاد منافذ جديدة، وبسط هيمنتها على المستوى الأكثر حميمية للنشاط البشري

البعيد حتى الآن عن متناولها: اعادة إنتاج الأنواع النباتية والحيوانية والتحكم الوراثي بها.

الكوارث الصناعية والمخاطر النووية

تظهر أيضا عواقب الانتاج الرأسمالي البيئية الوخيمة، على شكل حوادث كبيرة، أو مخاطر محتملة لتلك الحوادث، قد تتعرض لها منشآت صناعية مثل المعامل الكيماوية والمحطات النووية. إن كارثة بوبال (8)، مع ما خلفته من 15000 وفاة ومعاناة ضحايا غاز إسوسيانات الميثيل الذين يلقون حتفهم بالمئات سنويا، تشكل مع كارثة تشيرنوبيل (9) واحدة من أكثر الأمثلة مأساوية. بسبب الطبيعة الخاصة للطاقة النووية، ووزن تأثيراتها السيئة الممكنة التي لا حصر لها، وبوجه خاص استمرار هذه التأثيرات على المدى الطويل، وبفعل وجود بدائل لها، تبدو هذه الطاقة بحق كنموذج توضيحي –قلق بشكل خاص– لخيارات شاذة في مجال تطور القوى الانتاجية.

لا يقتصر التهديد الاشعاعي على خطر وقوع حادث أكبر. فالصناعة النووية بعد أربعين عاما من وجودها، ما زالت لم تعمل على حل مشكلة تخزين نفاياتها. ولكونها مهددة بالزوال، تبحث الصناعة النووية لنفسها عن مزايا بيئية، للشروع في اعتماد برامج جديدة كهربائية نووية، مازالت معطلة حاليا. وترى هذه الصناعة أن الذرة قد تشكل حلا للحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون. لكن هذا الادعاء يحجب أخطار التلوث الاشعاعي (انبعاثات مسموح بها أو عرضية)، وواقع أن وسائل النقل تشكل إلى حد بعيد مصدر ثنائي أكسيد الكربون. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا النظام الطاقي، الأقل مرونة، والمعتمد على وحدات انتاج كبرى، وعلى بناء مئات المحطات الجديدة، قد يحتكر الاستثمارات على حساب نظم أخرى (اقتصاد في استهلاك الطاقة وطاقات متجددة)، وقد يشجع تبذير الطاقة المرتبط بالإنتاج المفرط والخسائر في شبكات التوزيع، وقد يديم نموذج تطور ضار على المدى الطويل.

وتنضاف إلى هذا الخطر الدائم، التعديات الامبريالية التي تسبب عواقب بيئية وخيمة جدا، بفعل قوة تدمير الأسلحة المستخدمة، وقدرتها على خلق تلوث مستمر: إن حروب فيتنام والخليج وصربيا–كوسوفو شاهدة على ذلك.

* * *

جميع عناصر هذه الأزمة البيئية، لم تخلق حالات طوارئ جديدة تستبعد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية «التقليدية»، بل بالعكس باتت تتداخل مع هذه المشاكل.

تتجلى الأزمة البيئية كظاهرة مأساوية ممتدة، وهي لا تؤدي وحسب إلى كوارث

محلية وجزئية، في بعض الحالات على نحو لا رجعة فيه، وفي بعض الحالات أخرى على نحو ممكن تجاوزه على مدى قصير أو متوسط، أو على مستوى قرنين أو ثلاثة قرون (عُمر أشجار عديدة)، لكنها تسبب أيضا مخاطر شاملة، مثل تهديد ظاهرة الاحتباس الحراري أو تقلص نسبة التنوع البيولوجي. كل هذا يتوقف على ما ستقوم به المجتمعات البشرية بوعي.

III. الأسباب البنيوية للأزمة البيئية

رغم عدم قدرة نمط الانتاج الرأسمالي على التغلب على قوانين الطبيعة، فإنه من وجهات نظر مختلفة في تناقض جوهري مع الطبيعة ومع سيرورات التطور الطبيعية. بالنسبة للرأسمال، فإن الجانب الكمي، الذي يحدد علاقة وقت العمل/المال في إطار قانون القيمة، هو وحده الحاسم: لا يمكن أخذ علاقات نوعية وشاملة بعين الاعتبار.

يعتمد الانتاج الرأسمالي على سيرورات دورية مجبر على تحقيقها في أقصر وقت ممكن لكي يتمكن الرأسمال المسبق من الازدياد. لذلك يجب أن يفرض على السيرورات الطبيعية وتيرة وإطارا غريبين عنها. لا يمكن لاستغلال الموارد الطبيعية أن يأخذ بعين الاعتبار الوقت الضروري لتشكلها وتجددها. ويتعذر على توسع الانتاج السلعي احترام أنماط التنظيم الاجتماعي القائمة سابقا. ويلزم حدوث احتلال المجال الضروري لنجاح سير الانتاج والتزود بالطاقة والتوزيع، بغض النظر عن البيئة الطبيعية وعن الحيوانات والنباتات. وهكذا فليس انعدام تعقل من قبل الرأسمالية هو من يؤدي إلى تدمير البيئة، ولكن بوجه التحديد العقلانية الخاص بالرأسمالية. هذا هو السبب الذي يجعل الاشتراكيين الديموقراطيين الذين يدعون إلى «نمو نوعي»، متورطين في منطق الرأسمال: إن النمو النوعي وقانون القيمة يتنافيان مع بعضهما البعض.

تحدد العقلانية الرأسمالية حركات الرساميل الفردية. لكن المنافسة بين الرساميل تجعل النظام برمته غير عقلاني: إن الذكاء المستعمل لتحسين الانتاج، وللاقتصاد في المواد الأولية، يتوقف عند أبواب المقاولة. إن البيئة هي التي تدفع ثمن ذلك في جميع المجالات التي لا يشعر فيها «أي أحد» بتحمل المسؤولية: تلوث المياه والهواء والأرض. علاوة على ذلك، تؤدي المنافسة إلى أزمات فائض انتاج دورية تبرز أن كمية كبيرة من الطاقة ومن المادة استثمرت في سلع لا تباع. وفضلا عن ذلك، يحفز السوق على تصنيع مواد غير ضرورية من ناحية القيمة الاستعمالية (إشهار ومخدرات مختلفة وأسلحة، الخ) لكن قيمتها التبادلية تذر أرباحا ضخمة. إن المنافسة والسباق نحو الأرباح ونحو الأرباح الفائقة تشكل في آخر المطاف مصدر الأعمال الاجرامية، المعترف بها على هذا النحو من قبل القوانين الرأسمالية هي بالذات: عدم احترام الأنظمة البيئية، واستخدام مواد سامة، وعدم كفاية

اختبارات الجودة، وتزوير بيانات المحتوى، والتخلص من النفايات في مزابل عشوائية، الخ.

إن تعبير النزعة الإنتاجية، التي شهدت انتشارا بفعل الحركة البيئية، تعكس أحيانا على نحو مبهم، سمة لاعقلانية النظام الرأسمالي. فبدل أن يكون تطور الانتاجية مصدر تقدم اجتماعي، يؤدي إلى تشديد حدة استغلال قوة العمل، وإلى خيارات انتاج مفصولة عن الحاجات الاجتماعية وعن الضرورات البيئية، وإلى أزمات فائض انتاج دائمة. يشتغل الانتاج بشكل أعمى، كما لو كان في حد ذاته هو هدفه الخاص.

الأزمة البيئية في الحواضر الإمبريالية

إن الاستغلال الاقتصادي، يعني سيرورة تحديد الكمية الاقتصادية للأساس الطبيعي والاجتماعي والتاريخي القائم سابقا، أكثر تطورا في البلدان الرأسمالية المتقدمة. بات انتاج السلع يتحكم بكل قطاعات الحياة الاجتماعية، بينما أصبحت السيرورة الاجتماعية للإنتاج أكثر فأكثر تجزؤا، وعلاقات الملكية، التي تعمل المنافسة بين مالكي وسائل الانتاج على منع الغائها تماما، أكثر فأكثر تركزا.

أدى ذلك إلى نفس المشاكل البيئية الكبرى، في جميع البلدان الإمبريالية، ما يمثل دليلا آخر على أن هذه المشاكل لا يمكن اعتبارها بمثابة «خلل» أو «فشل»، ولكنها تتوافق مع هكذا منطق النظام في جميع أنحاء العالم. تؤدي خصخصة الخدمات العامة، وتوسع المدن على نحو فالت من الرقابة و«بنائها بالإسمنت والحديد»، إلى تدهور رهيب للبيئة الحضرية، مع اختفاء فضاءات خضراء واجتثاث الخشب وتدمير الغابات بفعل انشاء الطرق والطرق السيارة. إن استغلال آخر سنتيمتر مربع تقريبا من أجل بناء منطقة صناعية، أو مركز تجاري، أو بلدة سكنية (10)، أو متنزه ترفيهي أو منطقة إدارية، زاد على نحو مستمر من طول مسافة التنقلات الضرورية بينما مازالت بنية الحاجات على حالها على نحو ظاهر. تستبع سياسة النقل المعتمدة على سيارة البنزين الفردية، فائضا دائما من السيارات، وتهدد جميع التجمعات السكنية بالشلل و/أو الاختناق.

فرضت علاقات الملكية الممركزة، خاصة في مجال الطاقة، بناء محطات كبرى تشتغل بالوقود الأحفوري أو النووي: خيار ضار بالنسبة للجو وفي الآن ذاته غير عقلاني تماما من وجهة نظر استعمال اقتصادي للطاقة.

إن لاعقلانية السوق والسعي نحو الربح مسؤولان على نحو حاسم عن مشكل النفايات. من «المربح» باطراد لكل مقاولة القاء كل ما هو غير مفيد للإنتاج أو طمره أو حرقه. وهكذا، فإن أكوام النفايات، بوجه خاص نفايات سامة،

أصبحت تقريبا رمزا لمجتمع الوفرة الرأسمالية. ناهيك عن المشكل الجسيم الذي تطرحه النفايات النووية العسكرية وعمليات تدمير البيئة بفعل الحروب –بوجه خاص بفعل الحملات العسكرية الامبريالية. إن الرأسمالية غير قادرة على اصلاح هذه «التجاوزات».

تتمثل العواقب الأساسية لهذه المشاكل البيئية فيما يلي: تدمير مواقع طبيعية وزحف التمدن، وازدحام الطرق، وتلوث الهواء الناتج عن السيارة الفردية، والتسمم بفعل الصناعة الكيماوية، والتلوث الاشعاعي الناتج عن الطاقة النووية، وجبال النفايات الكبيرة على نحو متزايد. إن الرأسمالية غير قادرة على تصحيح هذه «الانحرافات». إذا كانت الموارد الطبيعية، مثل الماء والخشب والتربة، متوفرة «بحرية»، فغالبا ما يجري استعمالها وتبذيرها وتلويثها دون تحكم في ظل الرأسمالية. إنها تشكل –وليس بالمعنى الاقتصادي وحسب–«عوامل خارجية»، وتظل مشروطة، يعني أنها تمثل موضوع بحث عن الربح الخاص. وبعبارة أخرى، لا ينظر إلى الطبيعة المحدودة للموارد سوى من هم مجبرون على شرائها. ومن يبيعها، لهم مصلحة أساسية في توسعها ويعارضون كل سعي إلى الاقتصاد في استهلاكها.

تتعارض كل محاولة للإصلاح مع حملة الرأسماليين الحالية من أجل مزيد من رفع القيود. أولا لا يمكن تصور محاولات الاصلاح هذه سوى بدءا من فرضية خاطئة مؤداها أن قانون القيمة سيكون قادرا على التمييز بأي شكل من الأشكال بين الأرباح «الجيدة» (التي تحترم البيئة) والأرباح «السيئة». وهكذا، فإن البلدان الإمبريالية محكومة بترقيع المشاكل، على نحو متأخر دوما. قد يحقق هذا الترقيع بعض النجاح على أكثر تقدير على مستوى العلاجات أو القيود الجزئية مثل فرض تركيب مصاف لتطهير المياه والهواء، الخ.

إن الانتاج الرأسمالي، من جهة أخرى، يكيف مستهلكيه. هكذا فإن سلوك الأفراد عامل يفاقم الأزمة البيئية ويعرقل الخروج منها. ويتشكل مثال صارخ فيما يمكن تسميته «ديكتاتورية السيارة»، يعني النظام الكارثي بيئيا للسيارة الفردية، التي تحظى بتشجيع من عملية تسويق صناعة السيارة، ومن تدهور وسائل النقل المتعمد، ولكن أيضا من البنية العمرانية في المدن الكبيرة، التي تجبر العمال على التنقل لمسافات طويلة. لكن لا يمكن لتغيرات فردية في السلوك أن تمارس سوى تأثير طفيف على طبيعة الانتاج الرأسمالي المدمرة أساسا.

الأزمة البيئية في البلدان التابعة

يؤكد الاستنتاج الواضح لدراسة قدمتها منظمة الأمم المتحدة للبيئة، بأن مشاكل البيئة في بلدان «العالم الثالث» هي مشاكل الفقر. إن هذا الاستنتاج صحيح تماما إذا تجاهلنا أن هذا الفقر لا يشكل نتيجة قدر محتوم، لكن عاقبة عمل

سياسي واقتصادي من طرف البلدان الامبريالية. إذا كان من الممكن، بعد تحريف الوقائع، توصيف أزمة البيئة بالبلدان الإمبريالية بما هي نتيجة مجتمع وفرة وليس بمثابة عاقبة اقتصاد السوق، فإن العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية جلي تماما في البلدان التابعة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فبالنسبة لملايين من الناس، يشكل تنامي تدمير البيئة والغلاف الحيوي، والنضال اليومي للبقاء على قيد الحياة، جزءا من نفس التجربة المباشرة. يعاني أكثر من 800 مليون شخص من نقص التغذية، ويموت 40 مليون شخص سنويا جوعا أو بسبب أمراض ناجمة عن سوء التغذية. ولا يعرف ما يناهز مليارين شخص تزودا منتظما بالماء الصالح للشرب؛ ويموت 25 مليون شخص سنويا بسبب ذلك. ويعاني مليار ونصف من البشر نقصا حادا في حطب التدفئة، الذي غالبا ما يشكل مصدرهم الوحيد من الطاقة. إن الغذاء والماء ووقود التدفئة، هذه العناصر الثلاثة الأساسية للوجود المادي، غير كافية إلى حد كبير في هذا الجزء من العالم. وتعلن منظمة الأمم المتحدة علاوة على ذلك أن ما يناهز 500 مليون شخص يشكلون «لاجئي البيئة»، أجبروا على مغادرة منطقتهم الأصلية بسبب الجفاف والفيضانات وانجراف التربة، وبفعل توسع الزراعة الموجهة نحو التصدير، الخ. إنها حقيقة: لا تمثل الأزمة البيئية في هذه الأجزاء من العالم «قنبلة موقوتة»، أو مشكلة في المستقبل، لكن أزمة وجود باتت إلى حد كبير أمرا واقعا اليوم.

يتجلى السبب الرئيسي للبؤس وللأزمة البيئية، في نمط الانتاج الرأسمالي. عملت بنيات التبعية المعروفة جدا لدى الامبريالية والسوق العالمي التي تهيمن عليه هذه الأخيرة، على اخضاع طبيعة البلدان التابعة لاستغلال اقتصادي مباشر ووحشي أكثر بكثير منه في البلدان الامبريالية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، بخصوص تصدير النفايات الصناعية والنووية للبلدان الرأسمالية المتقدمة نحو بلدان الجنوب، وتحويلها إلى مزابل هائلة من المواد السامة و/أو مشعة. أو أيضا القرصنة البيولوجية من قبل المقاولات الرأسمالية –وخاصة ما له علاقة بالأدوية–التي تستولي على المعارف التقليدية للسكان الأصليين وتسجلها كبراءة اختراع في ملكيتها.

إن تدمير البيئة تبعا لحاجات السوق العالمي ومصالح المقاولات متعدد الجنسيات في تناقض صارخ أكثر مع البنيات الاجتماعية وأنماط الحياة الموروثة عن تاريخها. في جميع هذه البلدان، غيرت الامبريالية الأراضي من خلال فرض بنيات تحتية جرى بناؤها حصريا تقريبا حول مراكز النشاط الاقتصادي التابعة للسوق العالمي. وعلى هذا الأساس جرى اختيار «مراكز المواد الأولية»، ومراكز الأعمال التجارية، والمناطق السياحية، والمنشآت الزراعية والمراعي، من أجل انتاج موجه نحو التصدير. إن الضغط الهائل على البشر ضحايا هذه السيرورات، وإبعاد أنماط

الحياة المختلفة والوظائف الاجتماعية «المتجاوزة» نحو المناطق المهمشة في البلد، كانا ومازالا غير متماثلين مع الاضطرابات التي يعاني منها الانسان والبيئة، نتيجة سيرورات حددها آخرون، في الحواضر الرأسمالية.

من وجهة نظر بيئية، أيضا، يمكن إذا معاينة التأثير القاتل لقانون «التطور المتفاوت والمركب» في البلدان التابعة. يحمل السوق العالمي ديناميته المدمرة إلى البيئة وتناقضاته الأكثر ألما حتى إلى الأماكن الأكثر «تخلفا» في العالم. وفعله فيها أكثر تخريبا على نحو لا مثيل له، والقوى التي تعارض ذلك أضعف للغاية. ويمكن تحديد مجموعة من المميزات البنيوية لهذه الآلية:

1.الاستغلال المباشر للمواد الأولية لأجل السوق العالمي (معادن خامة وخشب وقطن ومطاط، الخ) والتطوير الموازي للبنيات التحتية والطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، الخ؛

2.تحويل الأراضي إلى مساحات زراعية أو إلى مراعي موجهة إلى الانتاج من أجل التصدير، من خلال سياسة إصلاح أراضي، تعتمد إلى حد كبير على استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات مع ما ينتج عن ذلك من تلوث.

تجعل هاتان السيرورتان من مشكلة الأرض المسألة الأكثر الحاحا في معظم البلدان التابعة. يقود جشع مقاولات الصناعة الزراعية وسياسات التقويم الهيكلي النيوليبرالي، إلى تدمير الغابات واحراق الغابات الاستوائية، واتلاف وتعرية أو تدمير طبقات أراضي خصبة، ما يعزز مخاطر تغير المناخ وتزايد «الكوارث الطبيعية». غالبا ما تتعبأ الجماعات السكانية الأصلية لحماية البيئة – في منطقة الأمازون وإكوادور والهند–وتعمل كحامية للإرث الطبيعي وللبشرية جمعاء، من خلال النضال ضد الأضرار التي تسببها المقاولات متعددة الجنسيات.

3.يشكل توسع عمراني ناجم عن بنية اقتصادية خاصة، ومشكلة الأرض، تهديدا آخر خطيرا. تبعا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة، تزداد مساحة المدن في البلدان التابعة بثلاث مرات أسرع من تلك القائمة في البلدان الرأسمالية المصنعة. في هذه المدن، أصبحت المشاكل العمرانية المعروفة للغاية أكثر كارثية بالنسبة للطبيعة والحياة. ويشكل تلوث الهواء من خلال حركة مرور السيارات والتدفئة المنزلية تهديدا حادا. وتمثل جودة التزود بالمياه النظيفة والمياه المعالجة المشكل الثاني في مدن البلدان التابعة. ويعتبر التخلص من النفايات المشكلة الثالثة. ففي معظم المدن الكبيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يجري التخلص من الأزبال عبر مجرد تكويمها وحرقها في الهواء الطلق.

إن مشكل البلدان التابعة الذي غالبا ما يثير الانتباه حاليا، هو مشكل الديون تجاه البنوك والحكومات الامبريالية. خلال مرحلة 1990–1995، كان تدمير الغابات في 33 بلدا أفريقيا مصنفا ضمن البلدان الأثقل بالديون، يفوق

بنسبة 50% نسبة تدمير الغابات في غيرها من البلدان الأفريقية، ويتجاوزها بنسبة 140% مقارنة بالمستوى المتوسط لتدمير الغابات في العالم. وبالموازاة، لا توجد وسائل لتمويل تدابير الحفاظ على الطبيعة. إن المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، تجعل البشر والطبيعة باطراد يدفعون ثمن عواقب الاستدانة. وفي قطاع الزراعة، أدى التقشف المفروض من قبل برامج التقويم الهيكلي إلى الغاء أشكال الدعم التي تضمن الأسعار وإلى تحرير الأسواق الزراعية. ويعمل نقص الاستثمار العمومي على مفاقمة مشاكل البنيات التحتية الخاصة بوسائل النقل أو الري. ومنذ عام 1994، زادت اتفاقات منظمة التجارة العالمية من سرعة تفكيك قطاع الزراعة بالبلدان التابعة. ويثير البحث الجنوني عن عائدات الصادرات، على حساب زراعات معاشية، أزمات سوء تغذية ببلدان عديدة في أفريقيا وآسيا. ويزداد الفقر المدقع والهجرة القروية بينما تتدهور البيئة باستمرار.

واكتمل كل ذلك على نحو وقح بمجموعة من عمليات تدمير مباشر للطبيعة وجرائم بيئية ارتكبتها المقاولات الامبريالية متعددة الجنسيات. وهكذا جرى نقل وحدات انتاج خطيرة (بوجه خاص في الصناعة الكيماوية) نحو البلدان التابعة. فهناك، ليست اليد العاملة رخيصة جدا وحسب، ولكن يمكن أيضا تلويث البيئة بلا عقاب.

إن حكومات معظم البلدان التابعة عاجزة بوجه الأزمة البيئية. فارتباطها بالمصالح الامبريالية وبامتيازاتها الخاصة أو بالمصالح الطبقية يديم التبعية الاقتصادية والأزمة البيئية. وحتى بعض برامج المساعدة الدولية (ضد الجوع وضد الكارثة البيئية أو المشاريع الحديثة لإلغاء جزئي للديون مقابل تطبيق تدابير حماية البيئة) غالبا ما لا تساهم سوى على اغتناء النخب الحاكمة.

لا يمكن تصور حل للأزمة البيئية في البلدان التابعة دون إحداث قطيعة مع التبعية الإمبريالية. لقد كان السعي إلى «تحديث» بواسطة الديون والاستدانة، لمواجهة المشاكل الاجتماعية الملحة، خطأ لم يعمل سوى على زيادة تدهور الوضع، وينطبق ذلك أكثر على الأزمة البيئية. يضطر ملايين الناس بسبب الفقر والتبعية الاقتصادية إلى ممارسة سلوك يومي مدمر للبيئة إلى أبعد حد، لكن بدونه قد يتعذر مجرد بقائهم على قيد الحياة. لذلك على سيرورة الثورة الدائمة والثورة المعادية للإمبريالية، في البلدان التابعة أن تطرح المشاكل البيئية على نحو واع، وأن تدرجها في برنامج النضال ضد النهب الرأسمالي. هذا هو الشرط الضروري لبناء علاقات انتاج بديلة واشتراكية بنجاح.

الأزمة البيئية في المجتمعات المبقرطة سابقًا

رغم تفكك الاتحاد السوفياتي ومعظم المجتمعات التي تنسب نفسها إلى النموذج السوفياتي، من الضروري بإيجاز استعراض ما نهجته من سياسة تجاه البيئة. إن حصيلة البيئية في الاتحاد السوفياتي والبلدان ذات نظام تخطيط ممركز بيروقراطيا، تضاهي مثيلتها في الحواضر الامبريالية، إن لم تكن أسوأ منها، بوجه خاص من حيث تلوث الهواء والمياه والأراضي، والطاقة النووية –مثل تشيرونيل!– ومشاكل التجمعات السكنية الكبرى الحضرية.

يتمثل أحد أسباب ذاك الوضع في واقع عدم قدرة تلك المجتمعات إلا جزئيا على تجاوز قانون القيمة الرأسمالي والاكراهات الموضوعية المفروضة على الانتاج الذي تتضمنه. وفي قطاعات انتاج رئيسية عديدة، كانت التبعية للرأسمالية وللسوق العالمي دوما حاضرة. لقد أدى استغلال الموارد الطبيعية من أجل اقتصاد تصدير، والاعتماد على منتجات وتكنلوجيا قادمة من الصناعات الرأسمالية، إلى تدمير حتمي للبيئة، في هذه المجتمعات أيضا. وذلك بطريقة مشابهة لمثيلتها في البلدان التابعة.

شكل الاقتصاد المخطط محاولة لتطوير اقتصاد يكون اجتماعيا على نحو مباشر. وفي تعارض مع الرأسمالية حيث لا يجري التحقق من فائدة العمل سوى على مستوى السوق، يعني امكانية بيع المنتوج فيه، سعت المجتمعات غير الرأسمالية تحديد وتخطيط الحاجات الاجتماعية قبل الانتاج. من الواضح أن هذه المحاولة لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا إذا جرى ادراج جميع الحاجات والمصالح الخاصة للبشر في إطار سيرورة تفكير وقرار ديموقراطي شاملة. عندما يتعلق الأمر بتوزيع شيء منعدم بالفعل، تصبح الديمقراطية بالأحرى ضرورية حيوية. لكن تبقرط المجتمعات الانتقالية ألغى الديموقراطية على نحو منهجي. جرى تنميط عديد من حاجات البشر الاجتماعية والوطنية والثقافية والاقتصادية، واخضاعها لقاعدة وادراجها بقوة في خطة مركزية مملاة من فوق. وكما أن كل سمة نوعية كان قد جرى اقبارها مع الديموقراطية، لم يكن من المكن أن تصبح المميزات المحدد لهذه الخطة سوى معايير كمية ونسب نمو كمية. هكذا، جعلت المجتمعات الانتقالية زيادة الانتاج كميا من أولوياتها، أحيانا حتى أكثر من المجتمعات الرأسمالية، وجرى فيها اقرار الزيادة بمراسيم وفرضها بالقمع. لم تكن حماية الموارد والبيئة مدرجة في مثل هذه المخططات، على الأكثر، سوى على نحو كمي (عدد محطات المعالجة والمصفات وصرف بعض الميزانيات، الخ). كان هذا التخطيط منذ البداية مشوبا بهفوات كثيرة وأخطاء فادحة في التخطيط (مع تبديد مطابق للموارد) لم يحدث اكتشافها سوى في الوقت التي جرى الاعتراف بها «من فوق»، بسبب انعدام الرقابة الاجتماعية.

علاوة على ذلك، كانت مختلف أجزاء المخطط تتماثل مع مصالح مختلف

فصائل البيروقراطية التي تحدده. هكذا برز نظام العملقة الذي يميز إلى حد كبير الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان المبقرطة. كلما كانت المشاريع أكبر وأوسع وأكثر مركزة (مثال: تحويل مجاري أنهار سيبيريا)، كان ذلك يعني القوة بالنسبة للبيروقراطيين. شهدنا بروز بيروقراطيين مهتمين بالدفاع عن البيئة منذ سنوات 1970، لكنهم كانوا دون تأثير وقابعين في مصالح إدارية فرعية صغيرة.

أشادت الايديولوجية البيروقراطية بالتفاؤل والايمان بالتقدم واعتبرتهما واجبا. كان البيروقراطيون يدعون إلى تبني فكرة «المنافسة بين النظامين» و«تجاوز» المجتمعات الرأسمالية. وبهذا المعنى، فإن نماذج استهلاك وتحديث رأسماليين كارثية بالنسبة للبيئة كان يجري تثمينها واعتمادها بما هي قيم ايديولوجية تساهم في تحديد إطار الخطة. كانت النماذج المعتمدة على تحديد كمية الموارد الطبيعية (يعني، نماذج مماثلة لتلك التي يعتمدها الاقتصاديون البرجوازيون المحافظون) وحدها مقبولة من قبل البيروقراطية.

وغني عن القول أن الأزمة البيئية لن يمكنها إلا أن تتفاقم في سياق النهب الاقتصادي والرأسمالية المتوحشة السائدة بروسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، بمباركة الدول الغربية وصندوق النقد الدولي.

إن حالة كوبا مختلفة، بقدر ما يبتعد الاقتصاد المخطط، بدءا من سنوات 1990، لأسباب تتعلق بالضرورة ولكن أيضا لقناعات بيئية، عن النموذج السوفياتي ذي النزعة الانتاجية والمدمرة للبيئة. وينطبق الأمر نفسه على استعاضة جزئية عن السيارات بالدراجات الهوائية في حركة المرور بالمناطق الحضرية.

IV. الحركة العمالية والبيئة

يتهم علماء البيئة ماركس وانجلز بالنزعة الانتاجية. هل من مبررات لهذا الاتهام؟

لا، نظرا لأن ما من أحد أكثر من ماركس ندد بالمنطق الرأسمالي القائم على الانتاج من أجل الانتاج، وعلى تراكم الرأسمال والثروات والسلع كهدف في حد ذاته. وتتمثل فكرة الاشتراكية بالذات –على عكس الأشكال المزيفة البيروقراطية البائسة–في انتاج قيم استعمالية، ومواد ضرورية لتلبية الحاجات اللازمة للبشر. لا يتجلى الهدف الأسمى للتقدم التقني بالنسبة لماركس في التزايد غير المحدود للمواد («المال») لكن في تقليص ساعات يوم العمل وزيادة ساعات الفراغ («الانسان»).

لكن، صحيح أننا نجد أحيانا لدى ماركس أو انجلز –وأكثر من ذلك في النظرية الماركسية لاحقا–نزعة نحو جعل «تطور القوى المنتجة» الأداة الرئيسية للتقدم، وموقفا أقل نقدا تجاه الحضارة الصناعية، وبوجه خاص في علاقتها المدمرة للبيئة.

ويشكل المقطع التالي في كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي مثالا جيدا لإعجاب ماركس دون نقد كاف بالعمل «الحضاري» للإنتاج الرأسمالي، وباستغلاله الوحشي للطبيعة. «يشرع الرأسمال إذا في خلق المجتمع البرجوازي والاستيلاء

العالمي على الطبيعة ويؤسس شبكة تضم كل أعضاء المجتمع: هذا هو العمل الحضاري الكبير للرأسمال. يبلغ الرأسمال مستوى اجتماعيا إلى حد أن جميع المجتمعات السابقة تبدو بما هي تطورات محض محلية للبشرية وبما هي عبادة للطبيعة. وفي الواقع تصبح الطبيعة بالنسبة للإنسان مجرد أداة، وشيئا مفيدا. لم يعد الاعتراف بها كقوة. يتضمن الفهم النظري لقوانين الطبيعة جميع سمات الخداع الذي يسعى إلى إخضاع الطبيعة لحاجات البشر، سواء كأداة استهلاك، أو كوسيلة انتاج.»

بالمقابل، نجد أيضا لدى ماركس نصوصا تشير بجلاء إلى الدمار الذي سببه الرأسمال على البيئة الطبيعية –معبرا من وجهة نظر جدلية عن تناقضات «التقدم» الناجم عن القوى المنتجة–كما على سبيل المثال ما جاء في المقطع الشهير حول الزراعة الرأسمالية في كتاب الرأسمال: «كما أنها تدمر فضلا عن ذلك الصحة الجسدية للعامل الحضري والحياة الروحية للعامل القروي. إن كل خطوة نحو تقدم الزراعة الرأسمالية، وكل كسب للخصوبة على مدى قصير، يشكل في الآن ذاته تقدما في دمار الموارد المستديمة لهذه الخصوبة. كلما تطور بلد، على سبيل المثال الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، على أساس الصناعة الكبيرة، حدثت بسرعة هكذا سيرورة التدمير. لا يطور الانتاج الرأسمالي إذا التقنية وتدبير سيرورة الانتاج الاجتماعي سوى بالعمل في نفس الوقت على استنزاف الموردين الاثنين اللذين تنبثق منهما كل ثروة: الأرض والعامل.»

وحتى لدى انجلز الذي غالبا ما عظم «تحكم» و«هيمنة» البشر على الطبيعة، نجد كتابات تسترعي الانتباه، على نحو أوضح، حول مخاطر مثل هذا الوضع، كما على سبيل المثال في المقطع التالي بمقال حول «دور العمل في تحول القرد إلى إنسان» (1876): «علينا عدم المبالغة في التباهي بانتصاراتنا البشرية على الطبيعية. بالنسبة لكل من هذه الانتصارات، تنتقم منا الطبيعة. صحيح أن كل انتصار يسفر، في المقام الأول، عن نتائج متوقعة لنا، لكن في المقام الثاني والمقام الثالث ينطوي على نتائج مختلفة غير مرتقبة، تلغي في أغلب الأحيان أهمية النتائج الأولى. إن الناس الذين دمروا الغابات، في بلاد ما بين النهرين واليونان وآسيا الصغرى وغيرها من المناطق، لكي يحصلوا على أراض صالحة للزراعة، لم يتصوروا بأي وجه أنهم بتدميرهم مراكز الجني والقطف وخزانات الرطوبة مع الغابات كانوا يضعون أسس الوضع المزري حاليا في هذه البلدان (...) وتذكرنا الوقائع عند كل خطوة أننا لا نسيطر بأي وجه على الطبيعة كما يهيمن غزاة على شعب أجنبي، و كأشخاص خارج الطبيعة، لكننا ننتمي إليها بلحمنا ودمنا ودماغنا، وأننا في حضنها وأن كل هيمنتنا عليها تكمن في التفوق على جميع المخلوقات الأخرى من حيث معرفة قوانين هذه الطبيعة والتمكن من استخدامها

على نحو سديد.»
لن يكون من الصعب العثور على أمثلة أخرى. رغم ذلك، كان ماركس وانجلز يفتقران إلى منظور بيئي شامل. تشكل المسألة البيئية إحدى أكبر التحديات بوجه اعادة تجديد الفكر الماركسي في مطلع القرن الواحد والعشرين. إنها تفرض على الماركسيين مراجعة نقدية عميقة لتصوراتهم التقليدية حول «قوى الانتاج»، وقطيعة نقدية جذرية مع ايديولوجية التقدم الخطي وكذلك مع النموذج التكنلوجي والاقتصادي للحضارة الصناعية الحديثة. رغم نقاط ضعفه، يظل النقد الماركسي للاقتصاد السياسي الرأسمالي مؤسس كل مشروع تحرري ولا يمكن للحركة البيئية تفادي مواجهته. وبشكل مواز مع تطور النزعة الاصلاحية في صفوف الحركة العمالية، جرى اخفاء حقيقة الفكر النقدي لماركس وانجلز بخصوص التهديدات التي تشكلها الحضارة الرأسمالية على الطبيعة. وتماما كما اندمجت النزعة الاصلاحية تدريجيا في المجتمع البرجوازي من خلال قبول مؤسساته الرئيسية (الدولة والجيش والقوانين، الخ)، تبنت نقطة بنقطة مفاهيم النزعة الانتاجية الخاص به. على سبيل المثال، في حوالي مطلع القرن، تفسر نقابة عمال صناعة المعادن الألمانية (DMV)، التي تهيمن عليها الاشتراكية الديموقراطية، في موقف دال ما يلي: «كلما أصبح تطور التقنية سريعا، بلغ نمط الانتاج الرأسمالي على نحو أسرع نقطة حيث يتجمد هو بالذات وحيث يلزم أن يحل محله نمط انتاج أسمى» كانت الاشتراكية الديموقراطية والستالينية، رغم خلافاتهما حول مسائل كثيرة، تتقاسمان تصورا إنتاجويا للاقتصاد واحساسا منعدما على نحو عميق بمسائل البيئة. ويجب إدراك أن التيارات الثورية عموما –والأممية الرابعة بوجه خاص–لم تقدم على ادراج الاشكالية البيئية سوى بعد تأخر كبير...
إن استمرار الكوارث البيئية، وتنامي الحركات المناضلة من أجل حماية الطبيعة، وما حققته من انتصارات جزئية، ومحاولات هيكلة نفسها سياسيا (الأحزاب «الخضر»)، الخ، أدت إلى نشوب اختلافات وسط الحركة العمالية: في مجموعة من البلدان تعارض نقابات بكاملها أو بالأقل أقليات قوية داخلها، الاستعمال «السلمي» للطاقة الذرية –نقابة الكونفدرالية العامة للشغل CGIL في ايطاليا، ونقابة عمال المناجم في بريطانيا– وتبدي حساسية متنامية تجاه المسائل البيئية: نقابة مركزية العمال الوحيدة CUT في البرازيل، والاتحاد النقابي متضامنون SUD في فرنسا، واللجان العمالية في اسبانيا، ونقابة عمال صناعة المعادن IG- Metall في ألمانيا، الخ.
ويمكن حاليا تحديد أربعة تيارات في الأحزاب والنقابات التي تنسب نفسها إلى العمال:

أ) التيار «المتصلب» الذي يريد الاستمرار وكأن شيئا لم يحدث. وحتى هذا التيار بالذات تمكن من اجراء تعديلات، نظرا للتطورات الكارثية على البيئية. ويطالب اليوم بمعايير للانبعاثات وبأنظمة جديدة، لكنه يدافع عن الحفاظ على الطاقة الذرية. وبدون تغيير ما يحمله من مواقف قصيرة النظر، أعلن مع ذلك عن موافقته على «اصلاحات» بيئية، بوجه خاص إذا كانت هذه الأخيرة تفتح أسواق جديدة.

ب) تيار تكنوقراطي يعتقد أنه قادر على حل المشاكل البيئية من خلال استعمال التكنلوجيا المتقدمة (التكنلوجيا العالية). وفي الواقع، لا يتعلق الأمر في أغلب الأحيان سوى بمجرد نقل المشاكل: ما الذي يجب فعله، على سبيل المثال، بكميات ضخمة من بقايا التصفية، ومخلفات ناتجة عن معالجة المياه ونفايات أخرى؟ يدعو بيتر غلوتز من الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني إلى تعاون مع تيار «نهاية تكنلوجيا الأنابيب» المنتمي للرأسمال الكبير: من خلال تحالف بين «اليسار التقليدي، والنخب التقنية، والأقليات النقدية من الرأسماليين التي تعبر عن موقف جيد في ما يتعلق بالنمو»، يمكن تحقيق ابتكار موجه اجتماعياً. ويرفض صراحة تقويض الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

ج) يخشى التيار الثالث الذي قد نسميه «اصلاحي بيئي»، هو أيضا الحديث عن علاقات الانتاج. ومرة أخرى يدعي امكانية تخليص الرأسمالية، التي يصفها على نحو محتشم بـ «مجتمع صناعي»، من زوائدها، والحالة هذه، من خطاياها البيئية. كان ارهارد ايبلر، بوصفه رئيس «لجنة القيم الأساسية» في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، قادر على توضيح ما يلي: «أكثر من أي وقت مضى، تتجلى إذا مهام الاشتراكية الديموقراطية في العمل على اجراء تصحيحات ديموقراطية، وانسانية وبيئية في المجتمع الصناعي، من خلال سياسة جديدة من الإصلاحات.»

د) يتمثل التيار الرابع في تيار الاشتراكية البيئية، ويشكل بالأحرى أقلية، لكن لا يستهان به، ويتبنى المكاسب الأساسية للماركسية –بعد افراغها من شوائب نزعتها الانتاجية. أدرك الاشتراكيون البيئيون أن منطق السوق ومنطق الربح (وكذلك منطق الاستبداد التقني البيروقراطي «للديموقراطيات الشعبية» المفككة) يتعارضان مع المتطلبات البيئية. وهم ينتقدون ايديولوجية التيارات السائدة في الحركة العمالية، يعرفون أن العمال ومنظماتهم يمتلكون قوة أساسية لكل تغيير جذري للنظام.

وبقطعها مع ايديولوجية التقدم الإنتاجوية –في شكلها الرأسمالي و/أو البيروقراطي (المسمى «اشتراكية قائمة بالفعل»)– وبمعارضتها توسع غير

محدود لنمط الانتاج واستهلاك مدمر للبيئة، تمثل الاشتراكية البيئية في الحركة العمالية وفي البيئة التوجه الأكثر ادراكا لمصالح العمال وشعوب الجنوب، والتوجه الذي فهم استحالة «تنمية مستدامة» في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي.
ويتمثل هدفنا، بوصفنا ثوريين، في أن نكون جزءا لا يتجزأ من هذا التيار واقناع العمال بأن الاصلاحات الجزئية غير كافية تماما: يلزم الاستعاضة عن عقلانية الربح الصغرى بالعقلانية الكبرى الاشتراكية والبيئية، ما يفرض تغييرا حقيقيا للحضارة. وهذا مستحيل دون اعادة توجيه تكنلوجي عميق يهدف إلى احلال الموارد الحالية للطاقة بأخرى، غير مُلَوِّثة ومتجددة، مثل الطاقة الشمسية. وتتمثل المسألة الأولى المطروحة في مسألة التحكم بوسائل الانتاج، وبوجه خاص بقرارات الاستثمار والتغير التكنلوجي.
إن اعادة تنظيم نمط الانتاج والاستهلاك على نحو شامل ضروري، ويلزم أن يكون مبنيا على معايير خارجة عن السوق الرأسمالي: الحاجات الفعلية للسكان وحماية البيئة. وبعبارات أخرى، اقتصاد انتقالي نحو الاشتراكية قائم على الاختيار الديموقراطي للأولويات وللاستثمارات من قبل السكان هم بالذات–وليس من قبل «قوانين السوق» أو من طرف مكتب سياسي عالم بكل شيء. اقتصاد مخطط، قادر على مواصلة التغلب على التوترات القائمة بين تلبية الحاجات الاجتماعية والضرورات البيئة. انتقال يؤدي إلى نمط انتاج حياة بديل، وإلى حضارة جديدة تتجاوز هيمنة المال، وعادات الاستهلاك التي صنعها وأدخلها الاشهار، والانتاج غير المحدود للسلع الضارة بالبيئة (السيارة الفردية!).

7. مكاسب وحدود الحركة البيئية.

إن مكسب الحركة البيئية الأساسي، الذي سبب تغييرا عميقا في الوعي بمسائل البيئة، كان وما زال متمثلا في فهم حجم تدمير البيئة من قبل الرأسمالية المتأخرة. بلغ تدمير الطبيعة أحجاما تهدد الإنسانية برمتها. يتعلق الأمر هنا، كما في حالة نشوب حرب نووية عالمية، بمسألة البقاء على قيد الحياة. لكن، بخلاف الخطر التدمير النووي، فإن مسألة البقاء على قيد الحياة مسألة «جديدة» دائما وتتفاقم باستمرار من خلال بروز مظاهر أكثر فأكثر جلاء. لكن، ليس لكونها مسألة معروفة بما هي حيوية بالنسبة للبشرية جمعاء، يجب كما يقترح معظم علماء البيئة، البحث عن حلول بعيدة عن المصالح الطبقية، وبغض النظر عن الصراع الطبقي ضد الرأسمال. إن الاختلاف بين المدافعين عن الحفاظ على النظام مهما كان الثمن، وبين من لهم مصلحة في الغائه، لم يندثر، بل العكس تماما.
يشكل اعادة النظر في مفهوم «التقدم» هو ايضا، مكسب من مكاسب الحركة البيئية. لقد بين أوجه النقص في التحليل الماركسي للرأسمالية المتأخرة: لم يعد

ممكنا الحديث كما في بداية تطور الرأسمالية عن نمو ايجابي لقوى انتاج لن يجر كبحها سوى في إطار الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو لن يحدث تطويرها سوى على حساب البروليتاريا. تحول الرأسمالية باطراد قوى الانتاج إلى قوى مُدَمِّرة. غير أن ذلك يعني أيضا عدم امكانية «تحريريها» كما هي، يعني استعمالها في نظام اشتراكي لصالح الجميع، لكن من الضروري اجراء انتقاء وتحليل نقدي. لا يتعلق الأمر وحسب بمسألة نظرية، ولكن أيضا بمسألة عملية للغاية تشمل نقد فكرة «تجاوز الرأسمالية» الخاصة بالبيروقراطية الستالينية. علاوة على ذلك، جرى تقديم الجانب المادي للإنتاج (قيمة استعمالية) لأول مرة من خلال تحليل أكثر تفصيلا، بطرح سؤال لمعرفة المنتجات المرغوب فيها من وجهة نظر بيئية واجتماعية، الخ. بعد تراجع حركة عام 1968، ادرجت الحركة البيئية من جديد في السياسة البعد «الطوباوي». وجرى احياء النقاش حول تغير النظام الاجتماعي جوهريا، وحول شكل آخر للعيش والانتاج، انطلاقا من الضرورات البيئية. وفي إطار النقاش السالف الذكر حول القيمة الاستعمالية للمنتجات جرى ادراج النقاش حول الانتاج المفيد اجتماعيا، وجرى التعبير عن أفكار طوباوية جديدة حول مجتمع مغاير وجرى وضع «خطط» ملموسة «لتكييف الانتاج».

كانت أوروبا أول موقع تطورت فيه الحركة البيئية. حدثت حركات جماهيرية هامة، حتى في البلدان التي كانت فيها الحركة العمالية في موقف دفاعي، مثل النمسا أو سويسرا أو ألمانيا. عملت أشكال النضال الكفاحي والملموس، كتظاهرات وعمليات محاصرة واحتلال مواقع، على تعزيز تعاظم «ثقافة المقاومة». إذا كان في المقام الأول المحور الرئيسي للنضال هو المسألة النووية، برزت فيما بعد مواضيع أخرى: النضال ضد التلوث ورفض الكائنات المعدلة جينيا. قامت أحداث مثل أزمة «مرض جنون البقر» بتحسيس الرأي العام حول مسألة «الوجبات السريعة» والمخاطر الناجمة عن منطق المردودية للسوق الرأسمالي. وفي فرنسا، خلق بروز نقابة الكونفدرالية الفلاحية على الساحة دينامية جذرية: انطلاقا من نضال رمزي (تفكيك مطعم ماكدونالد) ضد تدابير انتقامية أمريكية بوجه منع فرنسا من استيراد الأبقار المعالجة بالهرمونات، امتد النضال إلى التنديد بمنظمة التجارة العالمية، بدعم النقابات والجمعيات البيئية والأحزاب اليسارية، وتعاطف واسع من الرأي العام. برز هذا التعاطف في حزيران/يونيو عام 2000 خلال تجمع تضامني مع الفلاحين المحاكمين في ميلو (فرنسا).

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تعبئات بيئية هامة، وتَشَكل حركة معقدة وغير متجانسة، بدءا من حركة «البيئة العميقة»، التي تسعى إلى إعطاء الأولوية للأنواع النباتية والحيوانية على البشر، إلى حركة الاشتراكية البيئية. وبينت تعبئات سياتل قوة هذه الحركة واستعداد العديد من مكوناتها –مثل الجمعية البيئية الهامة «أصدقاء الأرض» –للتحالف مع النقابات واليسار في النضال ضد منظمة التجارة

العالمية وتسليع العالم.
وأتاحت سياتل أول تضافر في النضال بين حركات من أمريكا الشمالية وأوروبا –كانت نقابة الكونفدرالية الفلاحية الفرنسية ممثلة بناطقها الرسمي (جوزيه بوفيه)– وبلدان «العالم الثالث». تلزم أيضا الاشارة إلى حضور شبكات النضال المباشر، التي تستلهم نموذج التحررية البيئية، وتتشكل من شباب مكافح للغاية، يضطلعون بدور هام في جميع التعبئات الكبرى المعادية للنيوليبرالية.
ما من شيء أكثر خطأ من اعتبار أن المسائل البيئية لا تهم سوى بلدان الشمال –وأنها ترفا خاصا بالمجتمعات الغنية. تتطور باطراد في بلدان الأطراف الرأسمالية –بلدان الـ«جنوب»–حركات اجتماعية ذات بعد بيئي.
تعارض هذه الحركات ازدياد تفاقم مشاكل بيئية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بسبب ما تنهجه البلدان الامبريالية من سياسية تتعمد «تصدير التلوث»، ونتيجة نزعة انتاجية جامحة تفرضها الـ «تنافسية». هكذا نشهد في بلدان الجنوب تعبئات شعبية دفاعا عن الزراعة القروية، وعن حصول القرويين على الموارد الطبيعية، المهددة بالتدمير بسبب التوسع العدواني للسوق (أو الدولة)، علاوة على نضالات ضد تدهور البيئة المباشرة بفعل التبادل غير المتكافئ، والتصنيع التابع وتطور الرأسمالية («الصناعة الزراعية») في القرى. غالبا ما لا تعمل هذه الحركات على تعريف نفسها بما هي مناضلة بيئية، لكن كفاحها يكتسي رغم ذلك بعدا بيئيا معينا.
وغني عن القول أن هذه الحركات لا تعارض التحسينات التي حملها التقدم التكنلوجي: بالعكس، فإن طلب الكهرباء، والمياه الجارية، وقنوات الصرف الصحي، وتزايد عدد المستوصفات الصحية، مندرجة في برنامج مطالبها. ما ترفضه متمثل في التلوث وتدمير وسطها الطبيعي باسم «قوانين السوق» وضرورات «التوسع» الامبريالي.
وعلى نحو رائع يوضح نص كتبه القائد الزراعي البيروفي هوغو بلانكو (عضو بالأممية الرابعة) عام 1991، معنى «بيئة الفقراء» هذه: «لأول وهلة، يبدو المدافعون عن البيئة أو مناصرو الحفاظ عن المجالات الطبيعة بمثابة أشخاص لطفاء، ومجانين قليلا، هدفهم الرئيسي في الحياة هو منع انقراض الحيتان الزرقاء أو دببة الباندا. لدى عامة الناس أمور أهم يلزم الاهتمام بها، على سبيل المثال كيفية الحصول على خبزهم اليومي. (...)، لكن يوجد في البيرو عدد كبير من الناس هم مدافعون عن البيئة. طبعا، إذا قيل لهم، «أنتم مدافعون عن البيئة»، سينفون ذلك على الأرجح. لكن، هل سكان مدينة إيلو والقرى المحيطة بها، المناضلون ضد التلوث الناجم عن شركة النحاس بجنوب البيرو، ليسوا مدافعين عن البيئة؟ (...) وسكان منطقة الأمازون، ألا يعتبرون تماما مدافعين

عن البيئة، ومستعدين للموت دفاعا عن غاباتهم ضد النهب؟ وعلى النحو ذاته السكان الفقراء في ليما، عندما يحتجون ضد تلوث المياه.»

ويشكل البرازيل أحد البلدان التي بلغ فيها تمفصل الشأن الاجتماعي والشأن البيئي مستويات هامة. نشهد تعبئة حركة العمال الزراعيين معدومي الأرض MST ضد الكائنات المعدلة جينيا، في مواجهة مباشرة مع التروست (11) الكبير متعددة الجنسيات، مونسانتو، ونعاين ما قامت به البلديات أو الولايات التي يديرها حزب العمال من محاولة لإدراج أهداف بيئية في برنامج الديموقراطية التشاركية التي وضعته. كانت حكومة ولاية ريو غراندي دو سول، عندما كانت قريبة من حركة العمال الزراعيين معدومي الأرض ويسار حزب العمال البرازيلي، تسعى إلى الغاء الكائنات المعدلة جينيا من المنطقة، ما أثار استياء الملاكين العقاريين الأغنياء، الذي كانوا ينددون بهذا النموذج ويعتبرونه «نموذجا قديما» ويرون في النضال ضد البذور المعدلة جينيا «مؤامرة لفرض الاصلاح الزراعي».

إن السكان الأصليين، الذين يعيشون بارتباط مباشر مع الغابة، ضمن أول ضحايا «التحديث» الذي تفرضه الرأسمالية الزراعية. لذلك يتعبؤون في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية دفاعا عن نمط عيشهم التقليدي، بتناغم مع البيئة، وضد جرافات «الحضارة» الرأسمالية. وضمن ما لا يعد من مظاهر «بيئة الفقراء» البرازيلية، تبدو حركة نضالية بماهي نموذجية بوجه خاص، من خلال حمولتها الاجتماعية والبيئية والمحلية والعلمية، و«الحمراء» و«الخضراء» على حد سواء: نضال شيكو مانديس وتحالف شعوب الغابة دفاعا عن منطقة الأمازون في البرازيل، وضد العمل التدميري لكبار الملاكين العقاريين وشركات الصناعة الزراعية متعددة الجنسيات.

دعونا نستحضر بإيجاز المراحل الرئيسية لهذه المواجهة. يعتبر شيكو مانديس مناضلا نقابيا مرتبطا بنقابة مركزية العمال الوحيدة وحزب العمال البرازيلي، ينسب نفسه بجلاء إلى الاشتراكية، نظم في بداية سنوات 1980 عمليات احتلال أراضي من قبل العمال الزراعيين الذين يعيشون على جمع المطاط (seringueiros) ضد مالكي الاستغلاليات الزراعية الكبرى الذين يرسلون جرافاتهم لتدمير الغابة وتحويلها إلى مراع. وفي المرحلة الثانية توصل إلى تجميع العمال الفلاحين والعمال الزراعيين، والعمال الذين يجمعون المطاط، ونقابيين وقبائل أصلية –بدعم من القاعدة الشعبية للكنيسة–في حركة تحالف شعوب الغابة، التي أشلت محاولات عديدة لتدمير الغابات. كان الصدى الدولي لنضالاته سبب حصوله عام 1987 على الجائزة البيئية العالمية، لكن بعد فترة وجيزة، في كانون الأول/ديسمبر عام 1988، جعله ملاكو الاستغلاليات

الزراعية الكبرى يدفع غاليا ثمن نضاله بحفز اغتياله من قبل قتلة مأجورين.
وبخلقها تمفصلا بين النضالات الاجتماعية والبيئية، وبين مقاومات الفلاحين والسكان الأصليين، وبين بقاء السكان المحليين على قيد الحياة وحماية رهان عالمي (حماية الغابة الاستوائية الكبيرة الأخيرة)، يمكن أن تصبح هذه الحركة مستقبلا نموذجا لتعبئات شعبية في «بلدان الجنوب».
وفي بعض البلدان –في أوروبا خاصة–تمكنت الحركة البيئية من الدفع إلى اعتماد اصلاحات عديدة، حدت جزئيا من تفجر تنامي تدمير الطبيعة. هكذا، على سبيل المثال، لم تعد تنشأ محطات نووية جديدة، وجرى الحد من انتاج بعض المواد الكيماوية (مركبات الكلوروفلوروكربون والأسمدة... الخ)، وجرى اقرار معايير تقييدية بالنسبة لبعض المصانع، وبالنسبة لصناعة السيارات... الخ. جرى تطوير صناعة البيئة الرأسمالية، وأدرجت اصلاحات بيئية حتى في قائمة مطالب الأحزاب البرجوازية.
لكن، رغم محاولات الاصلاحات ورغم صناعة البيئة، باتت عمليات التدمير على مستوى العالم خطيرة أكثر من أي وقت مضى. ويبين تلوث البحار، واجتثاث الغابات الاستوائية، والتغيرات المناخية، بجلاء أن الدينامية الشاملة للأزمة البيئية مازالت على حالها. ومن وجهة النظر هذه، توضح هذه الأزمة، ضرورة تغيير جوهري لمجتمعنا، قبل أي اصلاح.
وبما أن الحركة البيئية لا تتوفر على برنامج ثوري منسجم ولا تعتبر العمال بمثابة فاعل ثوري، فهي بعيدة عن تجسيد طموحها في تشكيل قوة اجتماعية جديدة، قادرة على تبوأ مكانة الحركة العمالية أو وراثتها. لكن، إذا صرفنا النظر عن تجمعات برجوازية أو رجعية بشكل واضح، ضعيفة عدديا، تظل الحركة البيئية حليفا مهما للثوريين في النضال معا ضد النظام الرأسمالي.

VI. مشاكل البيئة وهيمنة البرجوازية

بسبب تأثيرات الانتاج الرأسمالي على البيئة، بلغ تدمير الأسس الطبيعية للمجتمع البشري حجما جديدا يشكل في حد ذاته مشكلة بالنسبة للهيمنة البرجوازية وايديولوجيتها:
– إن الأزمة البيئية عالمية، ولا يمكن فهمها، في سياق منافسة ملازمة للرأسمالية، سوى بوصفها شرا مشتركا؛
– تعود بعض أسباب الأزمة البيئية إلى فترة سابقة؛ وبعضها نتاج تطور مركب لعوامل منفصلة مختلفة؛ لذلك من الصعب تحديد وتأريخ أسبابها الزمنية والنفسية. وعلى النحو ذاته، يتطلب التغلب على الأزمة البيئية وقتا واستثمارات تحكم بالبلبلة على جميع مفاهيم البرجوازية حول دورات اخراج/ادخال؛
– وأخيرا على عكس ما هو الحال بشأن الأزمة الاقتصادية التقليدية، والعواقب

الاجتماعية الوخيمة للرأسمالية وحتى عواقب المواجهات العسكرية، لا يمكن تحميل تسديد ثمن فاتورة الأزمة البيئية إلا جزئيا للطبقات المهيمنة عليها أو المستغِلّة. لكن من المسلم به، خاصة في البلدان التابعة، أن الطبقات المضطهَدة تتحمل العبء الأساسي وهذا بقدر ما أن ثمة تفاعلا بين الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وبين الأزمة البيئية.

تشكل الحركة البيئية التي برزت منذ مطلع سنوات 1960، وتنامي الوعي بالأزمة البيئية، هجوما قويا على أحد أهم مفاهيم الايديولوجية البرجوازية: أي الفكرة القائمة على أن النظام الاجتماعي والاقتصادي البرجوازي قادر باستمرار على ضمان «تقدم للجميع»، أو أن مواصلة اخضاع الطبيعة ايجابي في حد ذاته، وأن بالإمكان حل جميع المشاكل المتعلقة به.

بوجه التحدي الايديولوجي، ظهرت محاولات تحيين الايديولوجية البرجوازية. تمثلت المحاولة الأولى، المعروفة عالميا، في تقرير نادي روما («حدود النمو» عام 1972)، الذي كان يبين أن تدمير البيئة يتقدم بسرعة ويقترح سياسية فوق وطنية ضد النمو الديموغرافي، وتبديد المواد الأولية، وتدمير البيئة... الخ.

كان لهذه الدراسة وما تلاها من دراسات، تأثير ذو حدين. فمن جهة، كانت الايديولوجية البرجوازية والعلماء المقربين لها يتخذون من جديد مبادرة طرح أسئلة البيئة ويشرعون في مناقشة التوقعات والمتطلبات التي يلزم تقديمها. ومن جهة أخرى، كان ذلك يؤكد التصورات المتشائمة حول مستقبل العالم، ويزيد من تعزيز الحركة البيئة. كان النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي القائم يفقد هالة تفوقه، وكانت غايته وآلياته موضع نقاش وتساؤل من داخل المنظومة الرأسمالية نفسها. وفي الآن ذاته، كانت تلك التحاليل تؤدي إلى وضع قائمات مطالب مفصلة إلى هذا الحد أو ذاك، هدفها تخطيط عالمي وضبط سياسي للاقتصاد. وعلى النحو ذاته، كانت تدخل في صراع مباشر ضد اقتصاد السوق الرأسمالي، وضد الليبرالية الاقتصادية، وضد ما تضمنته آنذاك البرامج الحكومية من هجومات لرفع القيود في جميع أنحاء العالم.

وبحلول منتصف سنوات الثمانينات، كان هجوم ثان يبدو ضروريا في ميدان الدفاع عن البيئة: كان من اللازم، خصوصا على مستوى السياسة العملية، إيجاد حلول لمثل هذه التناقضات. ويشكل تقرير بورتلاند («مستقبلنا المشترك»)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1988 تعبيرا لها. وبالفعل تتميز القناعة البرجوازية تماما باعتقاد أن الرأسمالية رغم أنها تلحق الضرر مع الأسف بالبيئة، ستكون في نفس الوقت قادرة على اتخاذ التدابير الضرورية لإصلاحها. وعلى هذا النحو كانت تطالب بتجميع عناصر نمو جديد أكثر توازنا («التنمية المستدامة»).

فاقمت سنوات التسعينات التناقض بين وعود الرأسمالية المعولمة، بإقرار أنظمة ضبط دولية جديدة، وبين عواقبها الاجتماعية والبيئية الوحشية. كان إعلان ريو الصادر عن مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل (عام 1992)، قد استعرض طبعا بعض المبادئ –مثل مبدأ الحذر–التي تمثل تقدما في الوعي بمعطيات الأزمة البيئية. لكن لا أجندة القرن 21 –الذي تضم حقيبة من 2500 إجراء–ولا الاتفاقات الدولية حول التنوع البيولوجي أو التغيرات المناخية، أدت إلى بلورة حلول جذرية ضرورية. وبينما عكست نشأة المنظمة التجارة العالمية مزيدا من آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة، ظلت اتفاقاتها فاشلة إلى حد كبير. وباتت النداءات المدافعة عن التنوع البيولوجي غير ناجعة بوجه استمرار تدهور البيئات الطبيعية. أما على المستوى السياسي، تصطدم تلك النداءات بمصالح المقاولات المتعددة الجنسيات في قطاع الكيمياء الزراعية وقطاع الصيدلة، التي تسعى إلى السيطرة على الكائنات الحية، من خلال توسيع الكائنات المعدلة جينيا وتسجيل حقوق ملكية الجينومات (12).

رفضت إدارة بوش المدعومة من قبل لوبيات الطاقة، بروتوكول كيوتو باليابان (عام 1997) حول ظاهرة الاحتباس الحراري. لا تفرض الاتفاقية الهشة الموقعة عام 2001 بين البلدان الامبريالية الأخرى أية إجراء داخلي ينص على الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وتخلت عن أهداف بروتوكول كيوتو الناقصة للغاية بالفعل. وفي الواقع، لا يقترح البروتوكول سوى هدف تقليص انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون بنسبة 5.2%، بينما يلزم تخفيض هذه الانبعاثات بنسبة تفوق 50%، لكيلا يتجاوز تركز ثنائي أكسيد الكربون في الهواء 550 جزء في المليون، الذي يشكل ضعف مستواه في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، وألا يرتفع متوسط درجة الحرارة على الكرة الأرضية أكثر من 2 درجة مئوية حرارية!

كان قد أعلن في قمة ريو، عن تخصيص 125 مليار دولار على مدى 10 سنوات لتلك السياسات المدافعة عن البيئة على المستوى العالمي. لكن في عام 1996، لم يتم استثمار سوى 315 مليون دولار وحسب. بين الأفكار الاصلاحية التي يدعو لها تقرير بورتلاند، ثم قمة ريو، وبين نموذج الامبريالية السائدة فائق الليبرالية، كان هذا الأخير هو المنتصر لحد الآن. وانتهت قمة جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر عام 2002 بفشل ذريع إذ لم يحدث تفعيل أي إجراء عالمي دال. مقابل ذلك بينت هذه القمة أن كبرى المقاولات المتعددة الجنسيات قد تمكنت خلال بضع سنوات من فرض وجهات نظرها في ميادين المؤسسات الدولية. لذلك وضعت تحت تصرفها منبرا لتنفيذ خصخصة الموارد والممتلكات العامة من خلال مفاهيم مثل «الشراكات بين القطاع العام والخاص». ولقد تبنى المنتدى العالمي للماء في

كيوتو أواخر آذار/مارس عام 2003 نفس التوجهات.
منذ ذلك الحين انساقت المنظمات غير الحكومية الحاضرة بقوة في قمة ريو وراء الحماس، بسبب خطابات مجموعة الدول السبع الصناعية حول البيئة، أو بفعل خطابات المؤسسات الدولية. ومستقبلا، لن يكون لها خيارات أخرى إطلاقا، سوى خيار اندماج كامل كمظهر براق بيئي للرأسمالية، أو خيار العودة إلى نقد بيئي جذري، كان أساس تشكل عدد منها.
تشكل اليوم مقاربة عملية لمشاكل البيئة جزءا من برنامج كل حكومة برجوازية، وعموما تبذل جهود لأجل وضع حد لتلوث الهواء والأرض والماء. وينضاف إلى ذلك خطط تدريجية تهدف إلى تقليص الآثار الخطيرة لمخلفات سيرورة الانتاج. وبصعوبة حظيت هذه الخطط بتوقيع اتفاقات دولية. وفي آخر المطاف، لا تشكل مثل هذه السياسة سوى ترقيعا: فهي لا تزال غير كافية لمواجهة الدمار الذي يحدث في الواقع. وتكتسي البرامج الاقتصادية والتوجهات السياسية الخاصة بـ «الاقتصاد البيئي للسوق» هي أيضا أهمية. ولحد الآن، فإن محاولات تحويل الاقتصاد الرأسمالي جوهريا نحو اشتغال يحترم البيئة لم تتجاوز مرحلة النظرية.
لكن في سياق العولمة الرأسمالية، يجري شن هجوم واسع لفرض نظام «أسواق حقوق التلوث» (13) على مستوى العالم في إطار المعركة من أجل تقليص كمية الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. بعد أن تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الآلية، وافق عليها الاتحاد الأوروبي، وهي تحتوي على تهديدات خطيرة ينبغي محاربتها. وفي المقام الأول، تفتح الطريق بوجه تعزيز تبعية البلدان المتخلفة لبلدان الشمال، ففي جهاز يتوفر فيه كل بلد على حصته من التلوث قابلة للبيع، فإن قدرة اتخاذ القرار تحظى بها البلدان التي تمتلك القوة المالية للمساومة على شراء التلوث كما تريد. ومن المحتمل جدا أن تبيع بلدان الجنوب والشرق المثقلة بالديون، حصتها لبلدان الشمال الأكثر تلويثا للبيئة إلى حد كبير بالفعل.
ثم يسعى النظام لتحويل التلوث إلى سلعة، وبالتالي إلى مصدر للربح. فكيف يمكن في هذه الظروف الاعتقاد بأن ذلك يسمح بتقليص فعلي للتلوث؟
وفي الأخير، تجذر الاشارة إلى أن هذا الجهاز الذي يشكل محور الهجوم الليبرالي في مجال البيئة، يستهدف إزالة تهمة التدمير التي يوجهها له النقد البيئي الساعي إلى تقويض اشتغال النظام الرأسمالي برمته: يتعلق الأمر بترويج فكرة مؤداها أن السوق يمثل أفضل وسيلة لمحاربة التلوث، وأن المزيد من الرأسمالية سيجعل الرأسمالية «نظيفة» من حيث الجوهر. يلزم محاربة هذه الفكرة كما الأطروحة التي ترى أن حماية البيئة قد تصبح محرك «تحديث جديد للاقتصاد الرأسمالي».
هناك هوة حقيقية تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فإذا جرى التمكن، خلال هذه السنوات الأخيرة من الحيلولة دون بروز بعض أخطر ظواهر التلوث

والدمار، في البلدان الغنية، فإن أدنى التدابير اللازمة في البلدان الفقيرة، تفشل بوجه مشاكل التمويل أو بوجه مصلحة بعض المقاولات التي تحقق أرباحا، إلى حد كبير من خلال تدمير البيئة بالضبط. بوجه هذه العقبات، يدعم أحيانا بعض الايديولوجيين الرجعيين وأيضا بعض المدافعين عن البيئة فكرة أن الانفجار السكاني قد يكون سببا أساسيا للمشاكل البيئية وأن سياسة قسرية للتحكم في عدد السكان ضرورية في البلدان المتخلفة. تحمل هذه الأطروحة تصورا استباديا كليا، بل عنصريا حول التنظيم الاجتماعي. يلزم التنديد بها بأشد العبارات.

VII. تجارب التنظيم السياسي للحركة البيئية

في عدد متزايد من البلدان، تتطور أحزب الخضر. في أوروبا الغربية، حصلت على تمثيل برلماني في بلدان مختلفة مثل ألمانيا وفرنسا والنمسا وبلجيكا والسويد والبرتغال، وتشكل مجموعة دالة في البرلمان الأوروبي بـ 47 نائبا. وتشارك أو شاركت في تحالفات يسارية في ثلاث حكومات ببلدان الاتحاد الأوروبي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا. وتوجد أحزاب خضر أيضا في بلدان تابعة (البرازيل وتركيا، الخ). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يرمز ترشح رالف نادر في الانتخابات الرئاسية إلى البزوغ السياسي لجبهة تضم المدافعين عن البيئة والشبيبة والنقابيين، بدءا من النضالات المكافحة من أجل عولمة مغايرة.

ويعزى طبعا تطور المنظمات والأحزاب الخضر منذ حوالي عشرين عاما إلى بروز أزمة بيئية ذات دينامية عالمية، لكن يتعذر فهمها دون عوامل سياسية اضافية، مثل عدم وجود آفاق عامة لدى القيادات التقليدية للحركة العمالية أو غياب اختراق ثوري في أوروبا الرأسمالية بعد عام 1968.

من الخطأ تماما اجراء مماثلة بين مختلف تجارب «الأحزاب الخضر» بلا تمييز. ووفق البلدان والثقافات السياسية وأصلها التاريخي الواقعي، تتميز الأحزاب الخضر بخصائص محددة. تتراوح المجموعة بين تأثير بالغ لقوى برجوازية وبرجوازية صغيرة، إلى التعايش مع التيارات اليسارية والبديلة والاشتراكية البيئية، مرورا بمجموعات خضر اصلاحية. ومن الممكن بشكل عام وبكل الحذر الضروري قول ما يلي:

– يتعلق الأمر بمحاولات تنظيم في اليسار الاصلاحي، الذي يتحدد موقعه في أغلب الأحيان على يسار القيادات التقليدية؛

– رغم قاعدتها الاجتماعية التي تتشكل من نسبة 75% من الأجراء، لا تعتبر هذه الأحزاب نفسها جزءا من الحركة العمالية؛

– بينما تشكلت غالبا كبنيات انتخابية لا شكلية حول برامج تركز على البيئة، اتخذت حركات الخضر مواقف نقدية في مجالات أخرى أيضا (سياسية اجتماعية، سباق التسلح، «العالم الثالث»، الخ)؛

يتميز نشاط الأحزاب الخضر باقتران نقد صحيح في الغالب ضد مظالم اجتماعية جزئية مع «استراتيجيات» اصلاحية وهمية. وفي معظم الحالات، فإن النشاط الحكومي أو البرلماني يكاد يخنق النشاط النضالي لحزب الخضر، ويعزز بروز أشكال تقليدية لتفويض السلطة، وبذلك يسعى إلى ابطال مفعول الطابع الجذري للحركة. والأسوأ من ذلك أن الخضر الألمان، على سبيل المثال، على وشك فقدان كل حمولة طوباوية قائمة في النقد البيئي، والتحول إلى مجرد «حزب اصلاحي» ضمن أحزاب اصلاحية أخرى. سيتفاقم هذا الانحراف المؤسساتي مع التنازلات المقدمة حول الملف النووي، ومع الحرب في كوسوفو، ومع المجرى النيوليبرالي باطراد للسياسة الحكومية. مع ذلك، من العبث الاعتماد على ما سيحدث مستقبلا في الأحزاب البيئية من وتيرة وأشكال ممكنة للتطور، وعلى مسألة معرفة إلى أي حد قد يفضي تعاقب القرارات التي تتخذها أحزاب الخضر إلى تبنيها توجها منسجما ومتكاملا يؤدي بالتالي إلى تغيير طابعها.

لا يحكم الماركسيون الثوريون على الفاعلين السياسيين في المقام الأول تبعا لمزاعمهم أو برامجهم أو الصورة التي يرسمونها حول ذواتهم، لكن بناء على وظيفتهم الفعلية في الصراع الطبقي. وبشكل عام، يمكن اثبات عدم تسبب بروز منظمات وأحزاب الخضر في عواقب رجعية، لكنه في حالات عديدة، عمل على توسيع مجال نضال اليسار. وبدل تجاهلها، يتعلق الأمر بالأحرى بتطوير سياسة فعالة تجاهها: عمل مشترك ونقاش حول مواقفها النظرية، الخ. وفي بعض البلدان، نشأت أحزاب احتجاج وحركة بيئية تحشد انتخابيا قسما من القوى النقدية الاجتماعية الكامنة وتنظمه. على كل فرع من فروع الأممية ابداء رأيه بالملموس حول أفضل أشكال التعاون مع مثل هذه الأحزاب أو الحركات.

VIII. الأممية الرابعة والأزمة البيئية

كما شاهدنا في الفصل الرابع، نجد في الفكر الماركسي الأصيل مقدمات نقد بيئي جذري ضد الرأسمالية. لكن كما كان الحال بالنسبة لمعظم أحزاب الحركة العمالية، لم تطرح هذه الاشكالية في أوائل سنوات وجود أمميتنا. ولا جدوى من البحث، على سبيل المثال، في البرنامج الانتقالي الذي يشكل الوثيقة البرنامجية الأساسية لمؤتمر التأسيس عام 1938. وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم يتجاهل الماركسيون الثوريون كليا تدمير البيئة وتلوث الهواء والماء. لكن لم تكن هذه الظواهر تعتبر سوى بما هي عاقبة من العواقب الضارة لنظام استغلالي وغير إنساني وليس بمثابة ظاهرة عالمية تنذر بتدمير حتى أسس الحياة برمتها.

تغير هذا الوضع منذ مطلع سنوات 1970، لما كان الميل التدميري الذاتي للمجتمع الرأسمالي قد أصبح موضوعا يجري مناقشته وإعادة طرحه على نطاق

واسع، وبوجه خاص من قبل الايديولوجيين البرجوازيين في نادي روما عام 1972. ولقد نشرت مقالات ودراسات كتبها أعضاء من حركتنا.

لكن الاختبار الحقيقي لمنظمات الحركات العمالية تمثل في نشأة حركة شعبية ضد الطاقة النووية، خاصة في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. لقد انخرطت عمليا كل فروع الأممية الرابعة في هذه الحركات الجماهيرية، رغم أن عددا قليلا من الفروع وجدت الوسائل لتعزيز عملها البيئي عندما بدأت الحركة المعادية للطاقة النووية في الأفول. مع ذلك شقت تجربة هذه الحركة طريقها في نقاشاتنا للمؤتمر العالمي. وبينما لم تحدث حتى الاشارة في نصوص المؤتمر الخامس (عام 1973) إلى البيئة أو المشاكل المرتبطة بها، جرى في المؤتمر القادم في عام 1979، اعتبار النضال ضد الصناعة النووية بما هو «مسألة بقاء الطبقة العاملة على قيد الحياة» وجرى اعلان أن مهام الأممية وفروعها قائمة في «تعزيز الحركة وحث العمال الصناعيين» على الانخراط في النضال. وفي مؤتمر عام 1985، جرت صياغة المواقف على نحو أفضل. تقدم وثائق المؤتمر تحليلا أكثر تفصيلا لكل من القطاعات الثلاثة للثورة العالمية (14). ويدعو المقرر الرئيسي الأممية وفروعها إلى تنظيم أعمال مشتركة مع الحركات البيئية. وفي عام 1990، جرى تحرير مشروع مقرر حول البيئة من قبل لجنة مكونة من أعضاء من مختلف فروع الأممية، وجرى تقديمه للنقاش في المؤتمر الثالث عشر، لكن تقرر تعميق النقاش قبل اعتماد وثيقة ما.

واليوم، تعتبر الأممية الرابعة تدمير البيئة بما هو أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد البشرية، ومشكلة تعطي معنى جديد لعبارة روزا لوكسمبورغ: اشتراكية أو همجية. وترى في انخراط الحركة العمالية ومنظماتها في النضال ضد تدمير الكون مهامها الرئيسية في هذا المجال وتبذل قصارى جهدها في شق طريق تعاون الحركة الاجتماعية والحركة البيئية، ليس ضد مختلف أشكال التدمير وحسب، ولكن أيضا ضد النظام الذي يسببها. وتريد المساهمة في النقاش في هذه الحركات وتسعى إلى التصدي للأوهام الرائجة على نطاق واسع حول امكانية رأسمالية «نظيفة».

في بلدان عديدة، تشارك الأممية بنشاط في النضالات الجارية، مثل تلك المعادية للكائنات المعدلة جينيا أو ضد تدمير غابة الأمازون بالبرازيل. وأصبحت الفروع الأوروبية باطراد منخرطة في الحركات البيئية في بلدانها. يمثل مشكلة البيئة في تحليلاتنا أحد أهم الأقطاب والتي يلزم أن تجري حولها اعادة هيكلة الحركة العمالية.

لا يعني كل ذلك عدم وجود مشاكل مع إدراج هذه المواضيع «الجديدة» في أنشطة حركتنا. لقد واصل عدد كبير من رفاقنا النظر في المشاكل البيئية بما هي تناقض ضمن غيره من تناقضات الرأسمالية. لم يتصوروها بما هي مشاكل مرتبطة ارتباطا

وثيقا بالنضالات اليومية من أجل بقاء الطبقة العاملة على قيد الحياة، وضد ظروف الحياة والعمل غير الانسانية، وضد خطر الحرب. لم تشرع معظم فروعنا في طرح المشاكل البيئية سوى بعد تصدرها عناوين الصحف على أثر نضالات قوى أخرى. يستتبع ذلك أن النقاش وسط الأممية كان بطيئا نسبيا. وبينما كان تيارات أخرى وأفراد يناقشون مسألة البيئة والاشتراكية منذ عشرات السنين، ظل الماركسيون الثوريون بالأحرى صامتين. ومن الواضح على نحو متزايد أن على الماركسيين بذل جهد خاص من أجل تطبيق طريقتهم على المسائل المطروحة. لا يمكن الاقتصار على أخذ بعض عناصر الفكر البيئي وطليها بقليل من اللون الأحمر.

لا تسعى الأممية الرابعة إلى المساهمة في النقاشات الدائرة حول السياسة البيئية الملموسة وحسب، بل ترغب أيضا في أن تخطو قدما خطوات سياسية وتنظيمية ضرورية في النضالات الجماهيرية. لأن الظروف الحالية لن يمكن تغييرها سوى من خلال نضال الحركة الجماهيرية.

IX. برنامج العمل

يوجد اليوم في جميع أنحاء العالم عدد كبير من المبادرات والحركات المعادية لنهب الطبيعة وتدميرها. تدعم الأممية الرابعة هذه المبادرات وهذه الحركات وتشارك فيها أحيانا على نحو نقدي، لأن المواقف العامة لبعض المدافعين عن البيئة غالبا ما تكون مبهمة. وتبين تجارب الحركة البيئية أن التعبئات والاحتجاجات الجماهيرية الواسعة فقط بإمكانها كسب الرأي العام وتحقيق انتصارات فعلية.

أ) اقتراحات

دعونا نستحضر هنا بعض المشاكل البيئية الأساسية التي يلزم حلها تحت طائلة زوال الانسانية. لا يمكن معالجة هذه المسائل سوى على المستوى العالمي. فعلى هذا الميدان نسعى إلى تركيز قوانا – على سبيل المثال في إطار حملات عابرة للحدود الوطنية–، وتقديم اقتراحاتنا وإبراز الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيقها.

يمكن تنظيم هذه التعبئات حول الاقتراحات التالية، والتي لا يجري الادعاء أنها تامة بأي وجه:

مطالب:

– قطيعة جذرية، في بلدان «العالم الثالث»، مع النظام الزراعي الاستغلالي للإنتاج من أجل التصدير، نظام يشكل أصل الجوع والبؤس؛

– مناهضة الصناعة الزراعية الرأسمالية المدمرة للبيئة ومسببة أزمات صحية خطيرة (على سبيل المثال، «مرض جنون البقر»)؛

– الخروج فورا من الدورة النووية؛

– مناهضة تدمير الغابات الاستوائية وتدهور الغابات في البلدان المصنعة؛

– رفض اعتبار البحار والأنهار والبحيرات بما هي مزبلة؛

– رفض تطبيق حقوق المليكة الفكرية الرأسمالية على الكائنات الحية؛
– توقيف استخدام الكائنات المعدلة جينيا؛
– رفض الاستيلاء على الممتلكات العامة، مثل الماء؛
– المطالبة بحماية التنوع البيولوجي وتوقيف تنامي تدمير الأنواع الحية؛
بدائل:
– في بلدان «العالم الثالث»، يلزم ارساء نظام انتاج زراعي يضمن في المقام الأول تلبية الحاجات الأولية للسكان؛
– استعمال عقلاني ومخطط للطاقة بوجه نهب موارد الطاقة غير المتجددة: تطوير موارد طاقية بديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية (16) ... الخ؛
– تنظيم الاستغلال الزراعي وفق معايير بيئية؛
– بوجه تطور وسائل النقل الفردية، يجب تطوير وسائل النقل العمومية والسكك الحديدية؛
– سياسة جذرية تهدف إلى تفادي النفايات وإلى إعادة تدويرها: منشآت التصفية وتطهير الصرف الصحي، الخ. كل ذلك لا يكفي وحده، وبالتالي يلزم عقد اتفاقية صناعية أساسية تمنع التلوث مسبقا من المصدر.
كيف يمكن تحقيق هذه البدائل؟
يجب النضال من أجل ما يلي:
– اصلاح زراعي عميق في بلدان «العالم الثالث»؛
– الغاء كامل لديون البلدان المتخلفة؛
– تطوير خطط الطاقة البديلة التي صاغتها الحركة العمالية والحركية البيئية بتعاون مع العلماء التقدميين؛
– رفع سر المقاولة (الذي يسمح، على سبيل المثال، بإخفاء الانبعاثات السامة) وضرورة الاحتفاظ بسجلات خاصة بالمواد الأولية والمنتجات المستعملة، ولزوم حرية الاطلاع على هذه السجلات؛
– انشاء «سلطة بيئية مضادة» بواسطة رقابة اجتماعية على الانتاج؛
– انتاج يستجيب لمعايير بيئية قائمة على مبدأ تلبية الحاجات، وليس على مبدأ الأرباح أو على سلطة البيروقراطية؛
– مجتمع اشتراكي حر وديموقراطي وتعددي ومسيرا ذاتيا، يحترم البيئة.
ب) نقط التقاء بين الشأن البيئي والشأن الاجتماعي
تعمل آليات مماثلة إلى حد كبير على إذكاء الأزمة البيئية والأزمة الاجتماعية. إن مصالح كبار اللوبيات الاقتصادية، وديكتاتورية «الأسواق» الأكثر استبدادا دوما، والنظام العالمي المتجسد في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي

والبنك العالمي، ومجموعة الدول الصناعية الثمانية... الخ، تساهم في استنزاف البشر والطبيعة. تأثر عوامل مشتركة في الأزمتين البيئية والاجتماعية الحالتين، ويمكن، بل ويجب تقديم علاجات مشتركة: يجب تدمير قبضة «الليبرالية الاقتصادية» لوضع الحاجات الانسانية والاكراهات البيئية في مركز الخيارات. ومن هنا هذه الوحدة النضالية القائمة بين الشأن البيئي والشأن السياسي، وهذه الميادين المباشرة لنقط الالتقاء.

1.الدفاع عن الخدمات العامة

يوضح مثال وسائل النقل إلى أي مدى يلزم منطق خدمة عامة لتلبية الضرورات الاجتماعية والبيئية على نحو متماسك. يفرض المنطق الليبرالي في أوروبا تقليص نسبة شبكة السكك الحديدية لتعزيز أشكال وخطوط «مربحة»، وبذلك يجري تشجيع تنامي تجسيد فكرة «الكل سائق». إن المتطلبات الاجتماعية (وسائل نقل عامة رخيصة، وشبكة كاملة لضمان الوصول إلى أي منطقة، ومعايير مقبولة من حيث الأجور والعمل)، وكذلك المتطلبات البيئية (تقليص أنماط وسائل النقل الأكثر تلويثا، والأكثر تدميرا جسديا، والأكثر تكلفة طاقيا)، تستلزم تطور وسائل النقل العام في إطار منطق الخدمة العمومية. ونفس الشيء بالنسبة لمجالات أخرى عديدة.

لكن هذا الوضع الاعتباري لا ينهي النقاش الدائر حول تنظيم الخدمات العمومية حاليا. والواقع أن احتكارات الدولة قادرة على بلورة سياستها تبعا لأهداف غير ديموقراطية (في مجال الطاقة، على سبيل المثال، ارتباطات بين النفط والتدخل الامبريالي في افريقيا، أو علاقات بين النووي المدني والعسكري)، ووفق أنماط تدبير ونماذج انتاجية رأسمالية بدقة، وعلى ضوء معايير المردودية على غرار مثيلتها في الاحتكارات الخاصة.

2.النضال من أجل الماء وضد التلوث

لقد أصبحنا أكثر فأكثر وعيا بتكلفة التلوث البشرية (الحاق أضرار بالصحة، وارتفاع الأسعار... الخ) والطبيعية (الحاق أضرار بالتنوع البيولوجي)، وكذلك ما تضطلع به مصالح اقتصادية عديدة قائمة من دور في تفاقمه. إن انتشار استعمال السيارة، وتلوث الهواء، وتنامي المشاكل الصحية في المناطق الحضرية. وهيمنة الصناعة الزراعية وتلوث وحشي للمياه، أو تلوث المياه الجوفية على نحو من الصعب معالجته. وهيمنة اللوبي النووي وتراكم النفايات المشعة لفترات طويلة جدا، في فرنسا وغيرها من البلدان. هيمنة المصالح الكبرى الخاصة وارتفاع لا يطاق اجتماعيا لسعر الماء الصالح للشرب في بلدان الشمال، ونقص هائل في فرص الحصول على الماء الصالح للشرب في بلدان الجنوب...، في كل هذه المجالات يتطلب النضال البيئي والنضال الاجتماعي فرض منطق بديل ضد

منطق المجموعات الاقتصادية السائدة.
باتت مسألة الماء موضوع نضالات اجتماعية جماهيرية، في بلدان الشمال (اسبانيا) وكما في بلدان الجنوب (بوليفيا). يتعلق الأمر أيضا بالنضال ضد أشكال الخصخصة، وضد التلوث الناجم عن ممارسات صناعية وزراعية صناعية رأسمالية. إنها مسألة رئيسية للحركة المناضلة من أجل عولمة بديلة، التي وضعت بالفعل النضال من أجل الماء في جدول أعمال منتديات محلية وعالمية. وتساهم خطورة مشاكل التلوث والصحة العمومية في تطوير الوعي. أصبح من الصعب تقديم الرهانات المسماة بيئية بما هي مسائل هامشية، وبعيدة عن المسائل الاجتماعية، وبما هي اهتمامات نخبوية، وترفا بالنسبة للبرجوازية الصغيرة. وفي أوروبا، تمثل أزمة «مرض جنون البقر» على الأرجح نقطة انعطاف كبرى، على غرار تشيرنوبيل بالنسبة للطاقة النووية: لقد بينت حدة الخطر القائم أصلا في نمط الانتاج الذي جسدته الصناعة الزراعية.
يلزم أيضا النضال بلا هوادة ضد الحلول الوهمية مثل أسواق حقوق التلوث التي تسعى بلدان الشمال إلى فرضها في العالم. لا يجب المساومة بالتلوث، لكن يلزم القضاء عليه.

3.دفاعا عن الشغل

تضم سياسة حماية البيئة مناصب شغل في قطاعات عديدة، وهناك المزيد. وتعمل أيضا أشكال منطق اقتصادي سائدة، ومفرطة في استغلال الطبيعة، على خلق البطالة. هذا هو الحال بجلاء بالنسبة للصناعة الزراعية التي تسبب تصحر القرى من وجهة نظر المجالات (تقليص كبير في اختلاف المشاهد الطبيعية وفي التنوع البيولوجي) ومن ناحية البشر (نقص حاد في مناصب الشغل وتنامي الهجرة القروية). وهذا أيضا هو الحال في صناعة السيارات، التي تشهد تسريحات كثيفة، وفي نفس الوقت ترفع من قدرتها على الانتاج، وتفرض دكتاتوريها على أنماط وسائل النقل وتهيئة المناطق أو التنمية البشرية. إن أشكال منطق اجتماعي اقتصادي بديلة تسمح بتحديد نمط انتاج أقل نهبا تجاه الطبيعة أو نمط الحياة، وكذلك أكثر غناء بمناصب الشغل.
بوجه خاص، من المهم صياغة برنامج بيئي في ارتباط مع الحركة النقابية، حول مواضيع مثل ما يلي:
أ) العلاقة بين صحة العمال والبيئة: تلحق المنتجات السامة الضرر بالعمال وأيضا بالطبيعة؛
ب) ضرورة رقابة عمالية على الانتاج، لفرض تقنيات غير مُلَوِّثَة؛
ج) تكييف الصناعة ووسائل النقل والزراعة مع البيئة واعتماده بمثابة سياسة تخلق مناصب شغل. لا يتعلق الأمر بضمان مناصب العمل الحالية – المحطات

النووية، ومصانع الأسلحة–ولكن بتأمين شغل ودخل للجميع، مهما كانت اعادة الهيكلة الضرورية للإنتاج.

4.النضال من أجل الأرض

يتعلق الأمر بأداة من الأدوات الأكثر أساسية لالتقاء الحركات الاجتماعية والبيئية على مستوى العالم، وليس من قبيل الصدفة إذا كانت الحركات الزراعية الأكثر تجذرا من وجهة النظر الاجتماعية، هي التي تمتلك أيضا الوعي البيئي الأكثر تقدما. يتعلق الأمر بالنضال ضد الصناعة الزراعية المُلَوِّثَة، مع كائناتها المعدلة جينيا وأسمدتها ومبيداتها التي تسمم البيئة، من خلال رفض الزراعة الرأسمالية المدمرة للتربة والغابات. وفي بلدان الجنوب، لا يمكن فصل هذا النضال عن كفاح من أجل اصلاح زراعي جذري، وضد احتكار الملكية العقارية من قبل مالكي الاستغلاليات الزراعية الكبرى، ومن أجل اعادة توزيع الأرض. لكن النضال من أجل زراعة بديلة، تراعي البيئة، وقائمة على العمل الزراعي، وعلى التعاونيات والمجموعات القروية، أو على جماعات السكان الأصليين، يشكل تحديا عالميا، يهم أيضا بلدان «العالم الثالث» والحواضر الغربية. إن إحدى الحركات الناشطة الأهم في هذه المعركة من أجل الأرض تتمثل في «فيا كامبيسينا»، وهي شبكة عالمية لليسار الزراعي، تضم حركات تكتسي أهمية بالغة مثل حركة العمال الزراعيين معدومي الأرض MST في البرازيل، أو الكونفدرالية الزراعية في فرنسا. تحمل هذه الحركات الاجتماعية تصورا عن الانتاج الزراعي، يسعى لتلبية الحاجات الاجتماعية للسكان، بدل تلك التي يلبيها السوق الرأسمالي العالمي، ويهدف إلى احترام حقوق الشعوب في إطعام أنفسهم بأنفسهم.

5.الغاء نظام الديون

إن «التنمية من خلال الاستدانة»، والتي حفزتها أصلا القوى المالية في بلدان الشمال، أفضت إلى نظام متحكم بالسياسة الاقتصادية في البلدان المدينة (بوجه خاص في بلدان الجنوب)، وتعزيز سلطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (بما في ذلك ببلدان الشمال). إن املاءات خدمة الدين وما تقره منظمة التجارة العالمية من قوانين فائقة الليبرالية، لها عواقب وخيمة على المجتمعات البشرية (تدمير أنظمة الحماية الاجتماعية، والزراعات المعيشية...)، وكذلك على الطبيعة (تدمير الموارد الطبيعية من أجل التصدير...). لذلك يجب محاربة الآليات الأساسية لنظام الهيمنة هذا من وجهة نظر اجتماعية وبيئية على حد سواء.

تعزز القوانين التجارية التي اعتمدتها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية (الغات GATT)، ثم منظمة التجارة العالمية فيما بعد، سيطرة كبرى المقاولات متعددة الجنسيات المنتمية لبلدان الشمال. وبفرض فتح الأسواق المحلية بوجه منتوجاتها، تقوي أشكال التبعية (بما في ذلك الغذائية)، وتنسف التوازنات

الاجتماعية وتزيد من نسبة التبادلات التجارية الدولية، وبالتالي تفاقم الأزمة الطاقية والبيئية.

6. المدى البعيد والديموقراطية

تستلزم المسألة البيئية النظر في ما يتضمنه السوق من اكراهات على المدى البعيد جدا، ومن وتائر طبيعية تنتمي لفترات مختلفة للغاية عن هذه الفترة القصيرة بالضرورة. وتتطلب حاجات اجتماعية عديدة (تعليم وصحة، الخ) وقتا أطول من فترة «السوق الملك» –لتلبيتها بشكل صحيح، وهذا مبرر من بين المبررات الرئيسية لوجود الخدمة العامة بالمعنى الحقيقي. وتزامنا مع ذلك، تفرض الاكراهات البيئية والحاجات الاجتماعية على سياستنا البديلة ادراج هذه الفترات الطويلة والطويلة جدا والمتوقفة على التضامن بين الأجيال. إن البيئة، بعد الدفاع عن الحاجات الاجتماعية، تعطي مشروعية جديدة لمفهوم التخطيط، إذ من يأخذ بعين الاعتبار المدى الطويل إن لم يكن التخطيط؟ لكن البيئة ساهمت أيضا في نقد عميق للتجارب البيروقراطية التي حدثت في البلدان الشرقية.

هل هذا الالتقاء الضروري بين الشأن البيئي والشأن الديموقراطي والشأن الاجتماعي ممكن؟ أجل، لأن الأزمتين الحاليتين البيئية والاجتماعية لهما أصل مشترك، في الرأسمالية على وجه التحديد، لأسباب مشتركة حلول مشتركة. إن الحركة المعادية للرأسمالية أبعد ما تكون «سلبية» من حيث الجوهر، إذ تسمح هنا بفهم ميدان التقاء النضالات البيئية والاجتماعية. وتساعد أيضا على تحديد بدائل مشتركة ايجابية وتضامنية. وتنير الأسباب والحلول في نفس الوقت. لكن، إذا كانت الحركة البيئية السياسية ترفض ادراج نقد الرأسمالية، فإنها مهددة بالانهيار، وفقدان كل تجذر والانطواء على اقتراحات نخبوية، وفي آخر المطاف تصبح معادية للديموقراطية وقائمة على انعدام المساواة اجتماعيا، وعاجزة وجائرة في نفس الوقت.

يتعلق الأمر جيدا بعلاقة، وليس بمجرد مماثلة البيئية مع أهميتها الاجتماعية. وفي الواقع يكتسي الفكر البيئي أهمية كبرى غير قائمة على هذا النحو في الفكر الاجتماعي: تحليل العلاقات بين المجتمعات البشرية وبين الطبيعة. إن هذا التحليل يشكل مساهمة الفكر البيئي الأصيلة، ومجاله الخاص. لذلك دعونا نقول أنه ينبغي عدم «تقييد» المسألة البيئية في الميدان الاجتماعي وحده، وعدم تجاهل التناحرات الاجتماعية باسم الرهانات البيئية الكونية.

———

صادق المؤتمر العالمي الخامس عشر للأممية الرابعة على هذا المقرر، في شباط/فبراير عام 2003، كما يلي: صوتت نسبة 97.92% من المندوبين لصالحه، مقابل نسبة 1.04% منهم ضده، وامتناع نسبة 1.04% منهم عن التصويت.

———

ملاحظة: هذه الشروحات من وضع المترجم

(1) الوقود الأحفوري هو وقود يتم استعماله لإنتاج الطاقة الأحفورية. ويستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية كالفحم الحجري، الفحم النفطي الأسود، الغاز الطبيعي، ومن البترول.

(2) الهالوجينات هي عناصر أو مواد تشكل الملح باتحادها المباشر مع معدن. الهالوجينات هي: الفلور، الكلور، البروم، اليود.

(3) الرذاذ أو البخاخ هو وسيلة من أجل تشكيل ضباب من وسط سائل. غالباً ما تتم العملية من أسطوانة معدنية تكون حاوية على المادة المراد بخها بالإضافة إلى وجود مادة دافعة من غاز، يقوم بنشر المادة السائلة على شكل ضباب معلق في الهواء.

(4) هو المجال الذي توجد به الحياة ويشمل: جميع الكائنات الحية وأجزاء من القشرة الأرضية والطبقات السفلى من الغلاف الهوائي وأعماق البحار (الغلاف المائي) ...

(5) سلع لا يتم تدميرها عند استخدامها وعادة ما تستعمل على مدى طويل مثل التجهيزات المنزلية ومثل السيارات...

(6) حضانة: مدة الزمنية بين التعرض لأحد الكائنات المسببة للمرض، مادة كيميائية أو إشعاع، وبين أول ظهور لأعراض وعلامات المرض. قد تكون هذه الفترة قصيرة بقدر دقائق أو لفترة طويلة جدا قد تبلغ ثلاثين سنة.

(7) الغابات المعتدلة هي غابات تتكون من أشجار ذات أوراق عريضة ومتساقطة في فصل الخريف. ومدى درجات الحرارة لهذه الغابات هي 30– درجة مئوية إلى 30 درجة مئوية، وتغطي الغابات المعتدلة معظم جنوبي كندا وشرقي أمريكا ومعظم أوروبا وأجزاء من آسيا وأستراليا، وتتميز هذه المناطق بالشتاء البارد والصيف الحار.

(8) كارثة بوبال أو كارثة يونيون كارباید، حدثت في مدينة بوبال في الهند عندما حصل انفجار في مصنع المبيدات لشركة يونيون كارباید في منتصف ليلة 3 ديسمبر 1984 مما أدى إلى انطلاق غاز ميثيل إيزوسيانات وتعرض أكثر من نصف مليون نسمة لهذا لغاز ولمركّبات كيميائية آخرى. بلغت حصيلة الوفيات الفورية الرسمية 2259 شخصاً، وأكدت حكومة ولاية ماديا براديش لاحقاً حصول 3787 وفاة نتيجة انطلاق الغاز. تشير تقديرات أخرى إلى موت ثمانية إلى عشرة آلاف خلال الأيام الثلاثة الأولى، وحوالي 25 ألف ماتوا في السنوات اللاحقة من أمراض متعلقة بالتعرض للغاز السام. يُقدّر عدد المتضررين الإجمالي بين 150 و600 ألف. [وكيبديا].

(9) كارثة نووية، وقعت سنة 1986 وكان سببها انفجار مفاعل نووي في مدينة تشرنوبل، وأوقعت عشرات القتلى ومئات آلاف المصابين، ولم تعلن عنها السلطات السوفياتية إلا بعد نحو ثلاثة أسابيع.

(10) بلدة سكنية: يعمل أغلبية سكانها في مدن مجاورة يسافرون لها عادة بشكل يومي.

(11) التروست: اتحاد احتكاري بين عدد من الشركات للحد من المنافسة.

(12) الجينوم البشري أو المجين البشري هو مجموعة كاملة من المعلومات الوراثية للإنسان الموجودة في تسلسل للحمض الريبي النووي منزوع الأكسجين (ADN)

(13) تشمل أسوا حقوق التلوث جميع المعاملات التي تشتري من خلالها البلدان المصنعة ديون الكاربون من بلدان أخرى. وديون الكاربون: هي الديون المتراكمة على الدول الغنية والشركات الكبرى اتجاه شعوب الدولة الفقيرة بسبب مسؤوليتاها المباشرة في تلويث الهواء بسبب انبعاثات الغازات من مصانعها، مع يترتب ذلك من تدهور لطبقة الأزون، وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.

(14) –1البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. –2البلدان العمالية المتبقرطة. –3البلدان الإمبريالية.

(16) تشير الكتلة الحيوية في صناعة الطاقة إلى المواد الحيوية الحية والتي كانت حية إلى وقت قريب، والتي يمكن استخدامها كوقود، أو في الإنتاج الصناعي. أغلب الكتلة الحيوية هي مواد نباتية تستخدم كوقود حيوي. [وكيبديا]

مقرر: تغير المناخ ومهامنا

اعتمد القرار بالإجماع (مع امتناع ثلاثة) خلال المؤتمر السادس عشر (16) للأممية الرابعة تحت عنوان «الرأسمالية وتغير المناخ ومهامنا».

1. ترجح المناخ الجاري ليس نتاج النشاط البشري بشكل عام بل بفعل النموذج الإنتاجوي productiviste الذي طورته الرأسمالية ويتم تقليده من قبل أنظمة أخرى كانت تدعي كونها بديلا عنها. وفي مواجهة خطر وقوع كارثة اجتماعية وبيئية غير مسبوقة ولا رجعة فيها على نطاق إنساني وزمني، فإن النظام، غير القادر على وضع منطقه الأساسي في التراكم موضع نقاش وتساؤل، يندفع بشكل متوهر وخطير في بحث تكنولوجي لا نهاية له.

ترجح المناخ الجاري ليس نتاج النشاط البشري بشكل عام ولكن أساسا بفعل حقيقة أن النظام الرأسمالي، المحكوم بالسعي للربح والربح الفائض على المدى القصير، قد بنى ويستمر في بناء تطوره، ليس فقط على استغلال قوة العمل، ولكن أيضا على نهب الموارد الطبيعية، بما في ذلك احتياطيات الوقود الأحفوري المحدودة وغير المتجددة وبخسة الثمن.

(أولا) في العقود الأخيرة من القرن ال 19 وأوائل القرن ال 20، تم استبعاد مقترحات متماسكة لأنظمة الطاقة البديلة القائمة على استخدام الطاقة الشمسية بسبب قوانين المردودية الرأسمالية، أو تم نسفها بضغط شركات صناعة الفحم الكبرى.

(ثانيا) بعد عام 1945، ولإدامة أرباحها الفائضة، أجهضت الاحتكارات النفطية والقطاعات المعتمدة على النفط العديد من البدائل التقنية، وفرضت أنماط نقل واستهلاك وتهيئة الأراضي التي تمليها فقط الرغبة في بيع كمية متزايدة من البضائع، خاصة السيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية الفردية الجماهيرية.

(ثالثا) خلال ال 40 سنة المنصرمة، وعلى الرغم من ظهور حزمة من الأدلة أكثر إقناعا، تجاهلت الحكومات ووسائل الإعلام البرجوازية تحذيرات العلماء. لقد قامت هذه الأخيرة على العكس بنقل حملات تضليل جماعات الضغط الرأسمالية، بينما في نفس الوقت، تقوم العولمة النيوليبرالية للإنتاج والتجارة باستثارة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

(رابعا) في أوائل القرن ال 21، تم توثيق أسباب ارتفاع درجة حرارة الأرض بإتقان، فالخطر معروف ومعترف به من قبل جميع الحكومات، والحلول التقنية موجودة، وخطورة الوضع تزداد مع كل تقرير جديد من الخبراء. يتوقع هؤلاء أن الزيادة في متوسط درجة الحرارة دون سياسة استباقية يمكن أن تتجاوز + 6 درجات مئوية بحلول عام 2100، مقارنة مع القرن ال18. في حين أن زيادة

قدرها + 3.25 درجة مئوية (مقارنة بالفترة ما قبل الصناعية)، هي زيادة تقارب متوسط توقعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ(GIEC)، ووفقا لبعض التقديرات، فالفيضانات الساحلية ستوقع ما بين 100 و150 مليون ضحية بحلول 2050، وستسقط المجاعات ما يناهز 600 مليون ضحية والملاريا 300 مليون، في حين أن نقص المياه قد يطال 3.5 مليار من الناس الإضافيين. لكن الرأسمالية تواصل رغم ذلك استخدام الوقود الأحفوري بشكل أساسي، بما في ذلك الموارد غير التقليدية (الزيوت الثقيلة والرمال والصخور النفطية) والاحتياطيات الضخمة من الفحم الرخيص. ولأن منطق التراكم الرأسمالي يشكل أساسه، مضى هذا النظام في تقدم إنتاجوي مفرط باتباع تقنيات خطيرة: تطوير الطاقة النووية، والتلاعب الجيني لزيادة انتاج الوقود الحيوي الضار، و«الفحم النظيف» مع التقاط/ احتباس مليارات الأطنان من [ثنائي أكسيد الكربون] CO_2 في الطبقات الجيولوجية العميقة. فبالنسبة لرأس المال، تعد مصادر الطاقة المتجددة مجرد حقل جديد لتراكم القيمة، وهو ما يفسر أن استعمالها يمكن أن يأخذ أشكالا مدمرة للغاية، وتأتي لتنضاف إلى التزود بالوقود الأحفوري، لا لتكون بديلا عنه.

الحد الوحيد لرأس المال هو رأس المال نفسه (ماركس). السباق المسعور لهذا النظام الذي يراكم الثروة وينشر فرط الاستهلاك في قطب، والفقر والندرة في آخر، يهدد بتعجيل كارثة بشرية وبيئية لا رجعة فيها على مر الأزمنة التاريخية، مع الحاق أضرار بالنظم الإيكولوجية، لا يمكن إصلاحها، لاسيما التنوع (الطبيعي) الإحيائي. في حين أن عتبة الخطر، التي كانت أقل بكثير من + 2 درجة مئوية مقارنة مع ما قبل العصر الصناعي، قد تم بالفعل تجاوزها في العديد من المناطق (الدول الجزر، وبلدان الأنديز ومناطق القطب الشمالي والمناطق شبه القاحلة...). إن الخطط المعتمدة أو التي هي محط نقاش بين القوى الامبريالية تعلن ارتفاع الحرارة بدرجات مئوية تتراوح بين + 3,2 و + 4,9، أي ما يعادل ارتفاعا في مستوى البحار ما بين 60 سم و2.9 متر عند التوازن (ناهيك عن تفكك القمم الجليدية). إن هذا التدهور لا يعني فقط أن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي هي غير كافية، لن تتحقق، ولكن أيضا أن مئات الملايين من البشر معرضون لتدهور خطير في ظروف معيشتهم. والأفقر منهم مهددون حتى في وجودهم، ولاسيما بسبب مخاطر الفيضانات الساحلية، والضغط على موارد المياه العذبة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية المتوقع في المناطق الاستوائية.

2. لن يحدث استقرار المناخ بشكل عفوي نتيجة لنضوب الموارد الأحفورية. تكفي هذه الأخيرة بوضوح لتسبب تغير المناخ. يتطلب استقرار المناخ في مستوى أقل خطورة ممكن انخفاضا حادا في استهلاك الطاقة، وبالتالي في الإنتاج المادي. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى الطاقة، وموارد أخرى لضمان الحق في التنمية لثلاثة مليارات

من البشر الذين يعيشون في ظروف لا تليق بإنسانيتهم، والذين هم أول ضحايا ظاهرة الاحتباس الحراري. إن النظام الرأسمالي غير قادر على مواجهة هذين التحديين على نحو منفصل. والاضطلاع بهما، في نفس الوقت، فالأمر بالنسبة له يعادل حل مسألة تربيع الدائرة (تربيع الدائرة مسألة معقدة طرحت من قبل علماء الرياضيات الإغريق، وتطرح المسألة تحدي إنشاء مربع له مساحة مساوية لمساحة دائرة معطاة باستخدام عدد منته من إنشاءات البركار والمسطرة.). فلا غنى عن تدابير جذرية مناهضة للرأسمالية، بغض النظر عن التكلفة، لتنفيذ خطة انتقالية عالمية نحو نظام طاقي اقتصادي وفعال، يقوم حصرا على مصادر الطاقة المتجددة، القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للبشرية.

ووفقا لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (GIEC)، فإن استقرار المناخ في المستوى الأقل خطورة الممكن يتطلب أن تبلغ الانبعاثات العالمية للغازات المسببة للاحتباس الحراري أوجها قبل حلول عام 2015 وأن تنخفض بنسبة 50 إلى 85٪ بحلول عام 2050 مقارنة بعام 2000. وباسم مبدأ الحذر، يجب بالأقل اعتماد الأكثر جذرية من هذه الأهداف. في الواقع، لا تشمل النماذج المناخية، أو تضم بشكل ناقص جدا، الظواهر المعروفة باسم «غير الخطية»، خصوصا تفكك القمم الجليدية في القطب الشمالي والقطب الجنوبي وإطلاق غاز الميثان من الأراضي المتجمدة بشكل دائم (الأراضي الدائمة التجمد pergélisol). لكن هذه الظواهر، الملموسة بالفعل، من المرجح أن تُسَرّع بحدة ترجح المناخ وتزيد كثيرا من آثاره السلبية في العقود المقبلة.

إضافة لهذه القيود المادية، هناك أخرى اجتماعية وسياسية وتقنية:

(أولا) أخذا بالاعتبار المسؤوليات التاريخية المتباينة للبلدان الامبريالية والبلدان الخاضعة، يقدر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن على الدول الامبريالية الحد من انبعاثاتها بنسبة 25 إلى 40٪ بحلول عام 2020، وبنسبة 80 إلى 95٪ بحلول عام 2050، مقارنة بعام 1990، في حين على منحنى انبعاثات البلدان الأخرى أن ينخفض بنسبة 15 إلى 30٪ مقارنة مع توقعات عام 2020، في جميع المناطق في عام 2050 وفي معظم المناطق (باستثناء أفريقيا). وهنا أيضا، يجب اعتماد الأهداف الأكثر جذرية كحد أدنى، وذلك للأسباب المشار إليها أعلاه.

(ثانيا) ونظرا للمسؤولية الحاسمة في ظاهرة الاحتباس الحراري، فحصة من هذه الأهداف تتعلق بالدول المتقدمة التي يجب أن تتحقق بها باستخدام تدابير وطنية، وهذا يعني أن تخفض من انبعاثاتها من الغازات الدفيئة. لا يمكن استبدال هذه التخفيضات عن طريق شراء حقوق التلوث من الاستثمارات – المفترض أنها «نظيفة»– في البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،

أو عن طريق زراعة الأشجار (التي لا تقدم حلا هيكليا)، أو حماية التربة أو الغابات القائمة. إن حماية التربة والغابات، اجراء ضروري بحد ذاته، وبالتالي لا يجب أن يسمح للملوثين بمواصلة التلوث. وقد أثبتت الآليات المزعومة للتعويض، وسوق تداول [حقوق] الانبعاثات التي أقرها بروتوكول كيوتو، (يلح هدف هذه الاتفاقيات على خفض الانبعاثات بنسبة ٪5.2 خلال 2008–2012.)، أن هذه الاتفاقيات غير فعالة تماما من الناحية البيئية، وغير كافية بالمرة حتى لتحقيق الهدف المعلن.

(ثالثا) باسم العدالة المناخية وتعويض ديونها البيئية، يجب على البلدان الامبريالية أن تنقل إلى البلدان التابعة المعارف والتكنلوجيا التي تسمح لها بتطوير نفسها مع احترام الاكراهات المادية لاستقرار المناخ. ويتوجب عليها أيضا تمويل إجراءات التكيف مع الجزء الذي لا يمكن تفاديه من التغيرات المناخية، والذي يشكل السكان الفقراء في البلدان الفقيرة، بوجه خاص النساء، ضحاياه الرئيسين.

(رابعا) من وجهة نظر تقنية، فإن مصادر الطاقة المتجددة كافية جدا لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبشرية. ومع ذلك، بسبب ضرورة تغيير نظام الطاقة، يشترط نجاح العملية الانتقالية في السنوات ال 40 المقبلة تخفيضا كبيرا في استهلاك الطاقة (٪50 وأكثر في البلدان المتقدمة). وهذا بدوره يعني حدوث انخفاض كبير في الإنتاج المادي، لذلك فإن المشكلة الأساسية هي: وجوب التقليل من الانتاج عموما، وفي نفس الوقت تلبية المطالب المشروعة للثلاثة ملايير من البشر الذين لا تلبى للعديد منهم الاحتياجات الأساسية.

إنه وهم كلي، الاعتقاد بأن حزمة الشروط هذه يمكن أن تحترم بإعطاء الكربون سعرا يتضمن تكلفة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. إن القيمة هي مؤشر كمي محض يعبر عن كمية العمل البشري المجرد المبذول في وقت محدد من تطور رأس المال: وهي من خلال تعريفها غير قادرة على الأخذ في الاعتبار الثروات الطبيعية، والأخذ بالحسبان احتياجات الأجيال القادمة، وإقامة الفرق بين الأعمال الملموسة النافعة وغير النافعة من وجهة نظر الإنسان، ودمج العديد من المعايير الكمية والنوعية لاستقرار المناخ. هذا العجز ينعكس بالفعل في الممارسة لأن الاحتكارات الرأسمالية تلقي بكل وزنها، وبنجاح، لمنع أن تلقى على كاهلها كلفة الاحترار، بحيث تحدد في نهاية المطاف إيقاعات وأشكال السياسة المنتهجة، تبعا لمصالحها. وأخيرا، اجتماعيا، من شأن فرض سعر عالمي للكربون أن يلقي عبء تسديد فاتورة الاحترار على كاهل العمال والفقراء، وفي الوقت نفسه تعميق التفاوتات بين الشمال والجنوب، ولكن أيضا داخل مجتمعات الشمال والجنوب.

الرأسمال غير قادر على حل المشكلة الرئيسية لأنه غير مؤهل هيكليا للحد من الإنتاج المادي الشامل، وفي نفس الوقت الانتاج أكثر للاحتياجات غير المربحة. إن الجمع بين الحق المشروع في التنمية البشرية وتبني التخطيط الديمقراطي والعقلاني لبرنامج عالمي انتقالي إلى نظام طاقي اقتصادي وفعال يقوم حصرا على مصادر الطاقة المتجددة– بغض النظر عن التكلفة– ممكن فقط باللجوء إلى تدابير جذرية مناهضة للرأسمالية. وتشمل هذه التدابير بخاصة مصادرة قطاعات الطاقة والقروض؛ وتخفيضا كبيرا في ساعات العمل (نحو نصف يوم من العمل) مع تقليص وتائره دون فقدان الأجور ومع توظيف تعويضي، وفرض ضرائب كبيرة على الأرباح الرأسمالية، وإجراء أكبر عملية ممكنة لإعادة ترحيل الانتاج، بما في ذلك الزراعة، عبر دعم زراعة الفلاحين، والقيام بمبادرات عمومية في مجال الإسكان والنقل اللازمة لتغيير أنماط الاستهلاك؛ وإنشاء صندوق عالمي للتكيف بتمويل من أرباح الاحتكارات؛ وإعادة التمويل العام للبحث، وإنهاء خضوعه للصناعة، والنقل المجاني للتكنولوجيات النظيفة إلى بلدان الجنوب؛ فضلا عن أجهزة المشاركة الديمقراطية والرقابية من قبل السكان والجماعات المحلية، في مستوياتها المختلفة.

3. ترجح المناخ، إرث مسموم لمائتي سنة من التطور الرأسمالي القائم على الوقود الأحفوري، يركز أزمة حضارة ترجع إلى حقيقة أن احتمالات الدمار الاجتماعي والبيئي لهذا النظام تفوق من الآن فصاعدا قدرته على تحديد الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها. الجمع بين أزمات اقتصادية ومناخية وغذائية في إطار قانون السكان الرأسمالي يحمل في طياته خطر حدوث كارثة إنسانية كبرى، بل الغوص في الهمجية.

يشكل ترجح المناخ، هذا الإرث المسموم لمائتي سنة من التطور الرأسمالي، أوضح مظهر من مظاهر الأزمة العالمية لنظام يفوق الآن احتمال تدميره الاجتماعي والبيئي قدرته على تحديد الاحتياجات البشرية وتلبيتها. أصبح نمو القوى المنتجة نموا للقوى المدمرة، وليس فقط لأن عددا متزايدا من تكنلوجيات مدمرة اجتماعيا وبيئيا يجري استخدامه، ولكن أيضا، عموما، لأن المنطق الرأسمالي، بتدميره للمناخ، يقود البشرية نحو مجموعة من المشاكل الحادة. يقتضي نمط الإنتاج الرأسمالي قانونا سكانيا خاصا يعبر عن الحاجة الدائمة لـ «جيش احتياطي صناعي». وبموجب هذا القانون، وفي سياق الاستنفاذ التاريخي للرأسمالية المتأخرة، فإن الجمع بين الأزمات الاقتصادية والمناخية والغذائية يحبل بتهديد مبطن لموجة من «التدمير الخلاق» (شومبيتر) ذات حجم غير مسبوق، لا تنطوي فقط على القضاء الهائل على القوى المنتجة المادية والثروات الطبيعية التي لا يمكن

تعويضها، ولكن تشكل أيضا خطرا كبيرا ودمارا ماديا لمئات الملايين من البشر. هذا المنطق الجهنمي هو بالفعل جار من خلال تقارب أقسام رأس المال الكبير المستثمرة في مجال الصناعة الغذائية الكبرى والطاقة والسيارات والبتروكيماويات، والتي من خلال تسارعها المحموم للاستيلاء على الأراضي والاستغلال الصناعي للكتلة الحيوية كمصدر للطاقة، تسرع خراب صغار الفلاحين والهجرة القروية، مما يهدد المجتمعات الأصلية ويزيد بشكل مأساوي تعداد الشرائح الدنيا من البروليتاريا ضحية المجاعة المزمنة. بدون بديل شامل، فإن الدينامية الداخلية للنظام، ستدفعه بقوة أكثر من أي وقت مضى إلى منحدر زلق لأزمة شاملة قد تكون وحشيتها وهمجيتها غير مسبوقة تاريخيا.

4.– يؤكد تغير المناخ على الحاجة الملحة لبديل اشتراكي عالمي، وفي نفس الوقت، على الحاجة لقطيعة جدرية لهذا المشروع مع النزعة الإنتاجوية. في الواقع، يعني تشبع دورة الكربون واستنفاد الموارد غير المتجددة أنه، خلافا للماضي، لا يمكن تصور تحرر العمال دون الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الطبيعية الرئيسية. لا تشكل معارضة النمو الرأسمالي في حد ذاتها مشروعا مجتمعيا، ولا استراتيجية لتعبئة اجتماعية واسعة لصالح مجتمع آخر. إن خفض الإنتاج والاستهلاك الماديين ضروري فورا لتحقيق استقرار المناخ لأن الرأسمالية قادت الإنسانية بعيدا جدا في طريق مسدود. لكنه لا يرهن مسبقا الاحتمالات المستقبلية للتنمية، بمجرد استقرار النظام المناخي، من جهة، وهو ليس سوى معيار كمي للتحول الضروري نحو اقتصاد دون كربون احفوري من جهة أخرى. لتفادي أن يؤدي هذا المعيار الكمي إلى استنتاجات معادية للمجتمع، وحتى رجعية، لا بد من المجمع بينه وبين معايير نوعية: إعادة توزيع الثروة، وخفض ساعات العمل دون فقدان الأجر، وتطوير القطاع العام، على وجه الخصوص. إذا تمت تلبية هذه المعايير، وطالما أن الحد من الانتاج المادي يستهدف الانتاجات عديمة الفائدة والضارة، فإن هذا الأخير سيكون في الواقع مرادفا لزيادة رفاهية وثروة ونوعية حياة الغالبية العظمى من البشرية، من خلال الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، وإعادة تهيئة مجالية أخرى، ومجانية الخدمات الحيوية وإعادة تملك وقت الفراغ الضروري للنشاط الذاتي، وللتنظيم الذاتي والإدارة الذاتية الديمقراطية على جميع المستويات.

النظام الرأسمالي مرتبط بشكل وثيق بنمو الإنتاج والاستهلاك المادي، لكن هذا الأخير يشكل نتيجة وليسا سببا. إن إنتاج القيمة، كشكل مجرد للقيم التبادلية، هو ما يؤدي إلى ميل دائم لتراكم غير محدود للثروة في قطب، ويسبب في الوقت نفسه تراكم البؤس في القطب الآخر. سيكون الفشل مصير سياسة مناخية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع المزدوج. وبالتالي، تظل النقطة الحاسمة ورافعة البديل المناهض للرأسمالية أساسا تلكما اللتين حددهما المشروع الاشتراكي: تعبئة المستغلين والمضطهدين ضد نظام قائم على الجري وراء أقصى الربح، والملكية

الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنتاج السلع والمنافسة والعمل المأجور. ولكن هذه النقطة الحاسمة وهذه الرافعة لم تعودا كافيتين لتحديد البديل. يشكل تشبع دورة الكربون الدليل الاوضح والأشمل بفعل أنه لم يعد ممكنا، خلافا للماضي، تصور تحرر العمال دون الأخذ بعين الاعتبار الاكراهات الطبيعية الرئيسية: حدود مخزون الموارد غير المتجددة على نطاق تاريخي، وسرعة إعادة تشكل الموارد المتجددة، وقوانين تحويل الطاقة، وظروف اشتغال النظم الإيكولوجية والدورات البيولوجية، وإيقاعاتها الخاصة.

لا يكفي التأكيد أن الاشتراكية يجب أن تدمج المسائل البيئية. يكمن التحدي الحقيقي بالأحرى في خلق الشروط كي يكون المشروع الاشتراكي متوافقا مع البيئة الشاملة للنظام البيئي الأرضي الضخم. لا يجب أن تكون التنمية فقط لغرض تلبية الاحتياجات الإنسانية الحقيقية المحددة ديمقراطيا، ولكن أيضا وفقا لاستدامتها بيئيا، وعلاوة على ذلك يلزم القبول بأن التعقيد، والمجهول والطبيعة التطورية للمحيط البيئي الحيوي، يمنح[تمنح] لهذا الإجراء درجة من عدم اليقين غير القابل للاختزال. يجب التخلي عن مفهوم «سيطرة الإنسان على الطبيعة». إن الاشتراكية الوحيدة الممكنة حقا هي من الآن فصاعدا تلك التي تلبي الاحتياجات الانسانية الحقيقية (التي جرى تخليصها من الاغتراب السلعي)، المقررة ديمقراطيا من قبل المعنيين أنفسهم، مع الحرص في نفس الوقت على التساؤل بعناية حول الأثر البيئي لهذه الاحتياجات وكيفية تلبيتها.

إن التفكير في تداخل الاجتماعي والبيئي يعني في المقام الأول تجاوز الرؤية المجزأة، والطبيعة والنفعية والخطية للطبيعة كقاعدة مادية تشتغل الانسانية انطلاقا منها، وكالمتجر الذي تستمد منه الموارد اللازمة لإنتاج وجودها الاجتماعي، وكمطارح تلقي فيها نفايات هذا النشاط. في الواقع، إن الطبيعة في الواقع، هي في آن واحد القاعدة المادية والمتجر والمطرح وجميع العمليات الحية التي، بفضل المساهمة الخارجية للطاقة الشمسية، تقوم بتدوير المادة بين هذه الأقطاب وتعيد تنظيمها باستمرار. لذا يجب أن تكون النفايات وطريقة طرحها متسقة من حيث النوعية والكمية مع قدرات وإيقاعات إعادة التدوير من قبل النظم الإيكولوجية، حتى لا يختل اشتغال المحيط الحيوي. في حين أن هذا الاشتغال السليم يعتمد على عدد وتنوع الفاعلين البيولوجيين، فضلا عن نوعية وتعقيد سلاسل متعددة من العلاقات التي تربطها، وتوازن التدفقات الذي يحدد في نهاية المطاف تزود البشرية بالموارد.

إن التفكير في تداخل الاجتماعي والبيئي يستتبع ثانيا إدراك أن نمط إنتاج لا يحدد فقط من خلال علاقات إنتاجه وعلاقات ملكيته، بل أيضا بواسطة فروعه التكنولوجية، والتي هي على غرار خياراته الطاقية. يوضح تغير المناخ ذلك بجلاء: إن مصادر الطاقة المستخدمة من قبل نمط إنتاج ما، والأساليب المستعملة لتحويل الطاقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية (الغذاء والحرارة والحركة والضوء)

ليست محايدة اجتماعيا بل تتسم بطابع طبقي ملحوظ. إن نظام الطاقة الرأسمالي مركزي، وفوضوي، ومبذر، وغير فعال، وشديد الاعتماد على العمل الميت، استنادا إلى مصادر طاقة غير متجددة، وموجه بوجه خاص نحو الإفراط في إنتاج ضخم للسلع. إن التحويل الاشتراكي للمجتمع يتطلب تدميره تدريجيا ليحل محله نظام لا مركزي، مخطط، ومقتصد وكفؤ، ويعتمد كثيرا على العمل الحي، ويستند حصرا على مصادر الطاقة المتجددة وموجه نحو إنتاج القيم الاستعمالية المستدامة التي يمكن إعادة تدويرها واعادة استخدامها. لا يتعلق هذا التحول فقط ب «إنتاج» الطاقة بالمعنى الضيق للكلمة ولكن بمجمل الجهاز الصناعي والفلاحة والنقل والترفيه وإعداد التراب.

يجبرنا تحدي الطاقة/المناخ على تصور أن الثورة الاشتراكية ليست فقط تدميرا لسلطة الدولة البرجوازية، وخلق الدولة البروليتارية التي تبدأ في الاضمحلال بمجرد تشكيلها، واعتماد تدريجي لتسيير ذاتي من قبل الجماهير، بل أيضا بوصفها تمهيدا لعملية تدمير للجهاز الإنتاجي الرأسمالي القديم والاستعاضة عنه بجهاز بديل قائم على مصادر طاقة أخرى، وتكنلوجيا أخرى وقطاعات أخرى خدمة لأهداف مقررة ديمقراطيا. يمكن أن يبدأ هذا التغيير التاريخي العميق للغاية في بلد واحد أو مجموعة من البلدان، ولكن لا يمكن أن يبلغ مداه الكامل ويستكمل معالمه سوى بعد انتصار الثورة الاشتراكية على الصعيد العالمي، وبعد أن يتيح إلغاء الفوارق الرئيسية للتنمية تلبية الحق الأساسي لكل إنسان في عيش لائق حقا. انه يفترض في الواقع تحقيقا مسبقا للاستقلال الطاقي، وبخاصة الاستقلال الغذائي للبلدان المختلفة. وبعيدا عن كونه مرادفا لتجميد التنمية البشرية، فإنه يقتضي تقدما هاما للعلوم والتكنولوجيا وأيضا القدرة الاجتماعية على استعمالها بشكل ديمقراطي، بمشاركة فاعلة من الجميع، رجالا ونساء، في إطار تطبيق ثقافة «الاعتناء بحذر» بالمحيط الحيوي الذي سيستفيد بشكل لا يقدر بثمن من مساهمة المجتمعات الأصلية.

تعتبر الماركسية الثورية أنه بمجرد تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، سيأخذ التطوير النوعي للإنسانية الأسبقية على التطور الكمي. هذا المنظور متسق مع منظور ماركس، الذي تكمن الثروة الحقيقية بالنسبة له في وقت الفراغ، والعلاقات الاجتماعية، وفهم العالم. إن أفقا شيوعيا على أساس استخدام مصادر الطاقة المتجددة بشكل خاص، لا سيما الطاقة الشمسية، هو استمرار لهذا الفكر غير الإنتاجوي وتعميق له واستخلاص النتائج الجديدة من حيث المطالب والمهام والبرامج. ويبرر هذا التعميق استخدام مفهوم جديد يسمى اشتراكية–بيئية. إن اشتراكية–بيئية تعبير مركز عن النضال المشترك ضد استغلال اليد العاملة البشرية وضد تدمير الموارد الطبيعية من قبل الرأسمالية، ولا تنطلق الاشتراكية–البيئية من رؤية مثالية وبدائل وهمية ل«الوئام» الذي يجب إرساؤه بين الإنسانية والطبيعة،

ولكن من الضرورة المادية لإدارة تبادل المادة بين المجتمع والبيئة عبر تحكم واع وجماعي وديمقراطي بالعلاقة المتوترة بين حاجات الانسان وبين الاشتغال الجيد للنظم الإيكولوجية.

5. مهامنا

1.5. تثقيف مناضلي/آت الحركات الاجتماعية لتوعية الجماهير والمساهمة في بناء تعبئة جماهيرية حول المناخ. تتطلب المعركة حول المناخ أولا بناء موازين القوة الاجتماعية. ونظرا للاستعجال والسياسة الإجرامية للحكومات الرأسمالية، فإننا نعمل في جميع البلدان من أجل بناء حركة جماهيرية قوية موحدة ومنسقة عالميا. يجب بناء هذه الحركة على شكل شبكة للمقاومات الاجتماعية القائمة بميادين مختلفة، مع أنشطة متقاربة ومنسقة ومظاهرات ظرفية تعددية، على أرضية دنيا مشتركة. ويجب أن يكون هدفها إجبار الحكومات على أن تستهدف بالأقل تخفيضات الانبعاثات الأكثر خطورة والتي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، مع احترام مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة»، والحقوق الاجتماعية والديمقراطية وكذا حق الجميع، ذكورا وإناثا، في وجود إنساني جدير بهذا الاسم. إن تعبئة جماهيرية لحماية المناخ مهمة صعبة وذلك أساسا بسبب الفارق المزدوج المكاني والزماني بين الظاهرة وآثارها. إن جهدا كبيرا لنشر المعلومات حول ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراته ضروري. ويجب أن يستهدف بخاصة المجموعات المناضلة لمختلف الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية اليسارية، لأنها تلعب دورا حاسما في إقامة الصلة الملموسة بين التهديد المناخي الشامل والمشاكل الاجتماعية الخاصة، واستنتاج استراتيجيات تسمح بالجمع بين النضال الاجتماعي والنضال البيئي.

2.5. بناء تيار يساري يربط النضال حول المناخ بالعدالة الاجتماعية. لا يمكن تحقيق التغيير المطلوب دون التعبئة والمشاركة النشطة للمستغلين والمضطهدين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان. تجعل السياسة المناخية الرأسمالية هذه المشاركة مستحيلة لأنها غير مقبولة اجتماعيا. إنها تعني في الواقع تعزيز الهيمنة الإمبريالية، والمنافسة والعنف الرأسماليين؛ وبالتالي الاستغلال، والاضطهاد، وانعدام المساواة الاجتماعية، والمنافسة بين العمال، وانتهاك الحقوق والاستحواذ الخاص على الموارد. وعلى وجه الخصوص، لا توفر هذه السياسة أي إجابة عن التحدي الرئيسي المتعلق بالشغل والأجور ومكاسب ملايين العمال الذين يعملون في القطاعات الضخمة المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة. ولذلك، لا يمكنها سوى أن تواجه مقاومات اجتماعية مشروعة. تحاول المنظمات البيئية غير الحكومية الكبيرة تجذير الأهداف المناخية للحكومات وترفض أن ترى أن هذا التجذر يؤدي في الوقت نفسه إلى تنامي الهجمات اللااجتماعية. انه طريق مسدود. إننا ندافع

عن ضرورة الجمع بين النضال حول المناخ والعدالة الاجتماعية. وضمن الحركة الواسعة، نناضل لتشكيل قطب يساري يربط بين هذين البعدين ويناهض بالتالي الوصفات القائمة على أساس أدوات السوق، والتراكم، والهيمنة الاستعمارية الجديدة والتسابق التكنولوجي المحموم جدا. ويسعى هذا القطب إلى تجميع مكونات اليسار النقابي، والبيئي والمناهض للعولمة الرأسمالية، والنسواني، وذي النزعة العالم ثالثية، ويسار «نزعة تقليص النمو» « décroissants » ومنظمات اليسار الجذري، والعلماء النقديين، الخ.

3.5. 5–3 خوض المعركة الايديولوجية ضد المالثوسية الجديدة الخضراء دفاعا عن الفقراء وحقوق النساء. إن الاحترار بوصفه يسبب مشاكل شمولية وكوارث هائلة، يعزز تطور سلسلة كاملة من التيارات الأيديولوجية تحاول بزعمها نزعة بيئية راديكالية أن تعيد الاعتبار لأطروحات مالتوس عبر تغليفها بخطاب مروع بإيحاءات دينية قوية. تلقى هذه التيارات صدى كبيرا جدا في بعض قطاعات الطبقات الحاكمة، حيث تصور اختفاء بضع مئات الملايين من البشر أسهل من تصور زوال الرأسمالية. ولذلك، فإنها تشكل تهديدا محتملا خطيرا على الفقراء بشكل عام، وخاصة على النساء. تمثل المعركة ضد هذه التيارات مهمة أساسية يجب على منظماتنا أن تنهض بها هي بحد ذاتها في ارتباط بالحركة النسائية. طبعا، يشكل المستوى السكاني معياراً لتغير المناخ، لكن الأمر يتعلق بمكافحة واضحة للفكرة الخاطئة التي مفادها أن النمو الديموغرافي هو السبب في تغير المناخ. إن الانتقال الديمغرافي جار على قدم وساق في البلدان النامية، وينمو بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. ومن المرغوب فيه استمرار ذلك، لكنه استمرار يتطلب التقدم الاجتماعي، وتطوير نظم الضمان الاجتماعي ومد النساء بالمعلومات وحقهن في التحكم بخصوبتهن (بما في ذلك الحق في الإجهاض في شروط جيدة). إنها بالضرورة سياسة طويلة الأجل. باستثناء اللجوء إلى وسائل وحشية، لا يمكن لأي سياسة لتحديد للنسل الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية.

4.5. إدراج قضية المناخ في [برامج] أرضيات ونضالات الحركات الاجتماعية. وفي إطار منظور تعبئة واسعة متجذرة في النضالات القائمة، نناضل لتصبح حماية المناخ مصدر قلق كبير للحركات الاجتماعية وأن تجد تعبيرا ملموسا عنها في [برامجها] أرضياتها المطلبية، في جميع المجالات. مثلا:

– الكفاح من أجل السلام: يشكل إنتاج الأسلحة واستخدامها حماقة غير مقبولة بالنظر لتغير المناخ... الذي هو في حد ذاته سبب محتمل لصراعات إضافية؛

–النضال ضد الفقر، والحق في التنمية والحماية الاجتماعية: القدرة على التكيف مع تغير المناخ يتناسب طرديا مع مستوى الموارد والتنمية. وتزيد عدم المساواة الاجتماعية الهشاشة وتعيق التحول الطاقي؛

– نضال النساء: يعزز التكيف مع تغير المناخ أهمية وإلحاح المطالب الخاصة بالنساء من أجل المساواة في الحقوق، والرعاية الاجتماعية للأطفال، وحق الإجهاض ومنع الحمل، وضد يوم العمل المزدوج.
– النضال من أجل الشغل: يتيح، خفض جذري لاستهلاك الطاقة، وإعادة تهيئة المجال والمدن، والحرص على التنوع البيولوجي، وتطوير وسائل النقل العام واستبدال مصادر الطاقة الأحفورية بمصادر الطاقة المتجددة التي تتيح خزانا عملاقا لفرص شغل جيدة.
– النضال من أجل الحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، فضلا عن زراعة عضوية فلاحية: تعرف المجتمعات الريفية التي تمارس زراعة عضوية كثيفة اليد العاملة كيفية زيادة نسبة المواد العضوية في التربة وخفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتي ينتجها القطاع.
– المعركة ضد العولمة الرأسمالية وضد تحرير الأسواق الزراعية: يسبب تحرير هذه الأسواق خراب سكان الريف، والمجاعة، والهجرة من الريف و/أو نهب النظم الإيكولوجية، وهذا التحرير أيضا مصدر هام من مصادر الانبعاثات، المباشرة (نقل منتجات التصدير) وغير المباشرة.
– النضال من أجل حق اللجوء: أمام العدد المتزايد من اللاجئين البيئيين، بخاصة المناخيين (الهجرة المرتبطة بظروف مناخية)، فإن حرية التنقل ضرورية وتشكل الاستجابة الانسانية الوحيدة الجديرة بالاحترام؛
– نضالات مجتمعات السكان الأصليين من أجل حقوقهم: من خلال معارفها وطريقتها في استغلال النظم الإيكولوجية، وخاصة الغابات، هذه المجتمعات هي الأقدر على صون وتطوير بالوعات الكربون [بالوعة الكربون: خزان حيوي أو اصطناعي يقوم بتجميع الكربون لفترة محددة]؛
– الكفاح ضد المرونة وعدم استقرار الشغل، وضد إطالة وقت العمل: إن ساعات العمل المتقطعة والمرنة وحملات الرأسمالية لصالح زيادة حركية تنقل اليد العاملة تجبر الأجراء على استخدام السيارة. ويشكل الإنتاج «في الوقت المناسب» مصدرا رئيسيا لانبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع النقل. إن خفض ساعات العمل شرط ضروري لانتشار سلوكيات بديلة في الاستهلاك والترفيه على نطاق جماهيري.
–النضال ضد عمليات الخصخصة، ومن أجل قطاع عمومي ذي جودة في مجالات النقل والطاقة والماء. إن قطاع نقل عمومي مجاني وذي جودة هو وحده الذي يمكن أن يوفق بين حق الجميع، رجالا ونساء، في التنقل وتقليص الانبعاثات. فتحرير إنتاج الكهرباء لصالح القطاع الخاص يصعب إيصال طاقات متجددة بالتناوب إلى الشبكة. فقط مؤسسة عمومية لا تشتغل من أجل الربح يمكنها أن تنهض بتحدي إزالة جميع الانبعاثات في قطاع السكن خلال عقدين أو ثلاثة عقود.

5--5. وضع منظور خطة شاملة مناهضة للرأسمالية من أجل إعادة البناء الاجتماعي والبيئي. في هذا الإطار، يجب طرح مطالب تربط بشكل ملموس بين النضال من أجل المناخ والنضال من أجل تلبية الحقوق الاجتماعية، ولا سيما الحق في الشغل. تساير قيادات الاتحادات النقابية الدولية الرئيسية السياسة المناخية الرأسمالية مقابل إمكانية حصولها على تفاوض بخصوص بعض تفاصيل تلك السياسة، بعض ترتيباتها، ويجسد هذا التوجه في اقتراح «صفقة خضراء» قائمة على توهم أن التكنولوجيات الخضراء ستساعد على الحد من البطالة وإعطاء دفعة لموجة جديدة طويلة من الازدهار والتوسع الرأسمالي. تدمج البيروقراطيات النقابية الضرورات الرأسمالية من حيث الإنتاجوية والمردودية مع أدوات السياسة المناخية السائدة: تشجع منح دعم عمومي للشركات «الخضراء»، وفرض «ضرائب بيئية»، وتطبيق التنمية النظيفة، وفتح سوق حقوق الانبعاثات، أو حتى دعم الطاقة النووية والوقود الزراعي agrocarburants. وقد تجعل هذه السياسة الحركة النقابية شريكا مسؤولا عن الكوارث. إنها تزرع التفرقة بين العمال على الصعيد العالمي، وبين القطاعات في مختلف البلدان. ولمواجهة هذا التحدي، لا يكفي أن تشارك القطاعات النقابية في التعبئة البيئية: يجب أن يكون الكفاح من أجل المناخ متجذرا في نضالات المستغلين أنفسهم، وأن يندرج في معركة يسار الحركة العمالية من أجل بديل مناهض للرأسمالية. لذلك، فإنه من الضروري الخروج من رؤية ضيقة متمحورة فقط حول إعادة توزيع الثروة لدحض مفهوم الثروة نفسه وكيفية إنتاجها، أي نمط الإنتاج في أساساته. نحن نعارض سياسة القيادات النقابية البيروقراطية، بمنظور خطة شاملة مناهضة للرأسمالية من أجل إعادة البناء الاجتماعي والبيئي. وتتضمن هذه الخطة الدفاع عن القطاع العام وتعزيزه (وخاصة في مجالات [قطاعات] النقل والطاقة) ، والحق في الشغل والحماية الاجتماعية والدخل كحقوق أساسية، وإعادة تشغيل جماعي، تحت الرقابة العمالية، لعمال المقاولات غير الضرورية أو الضارة، وخفض جذري لوقت العمل دون فقدان الأجر، مع خفض وتائر العمل وتشغيل تعويضي، وخلق فرص عمل خضراء في مؤسسات عامة ومجانية الخدمات الأساسية. انطلاقا من هذا الإطار، نتدخل نضاليا، ولا سيما بخصوص اعادة الهيكلة الصناعية في القطاعات غير المستدامة بيئيا (مثل صناعة السيارات)، لاقتراح سبل ملموسة للخروج من الخيار الجهنمي بين استمرار الإنتاج وتدمير فرص العمل. نطالب الحكومات بخلق فرص عمل عمومية مفيدة بيئيا في قطاعات مثل قطاع صناعة المواد العازلة للمنازل، ووسائل النقل العمومي واعتماد مصادر الطاقة المتجددة بغض النظر عن التكاليف.

6.5. إن النقل الهائل للتكنولوجيات النظيفة نحو البلدان التابعة وتمويل التكيف مع آثار تغير المناخ في هذه البلدان يتطلبان تقاسم الأصول والمعارف على نطاق عالمي، وبالتالي فرض ضرائب كبيرة جدا على الأرباح الرأسمالية. يقتضي إنقاذ المناخ تقاسم الأصول والمعارف على نطاق عالمي، ويجب بالتالي أن يرتبط بـ:

– إلغاء ديون العالم الثالث وإعادة الأصول التي وضعها طغاة بلدان الجنوب في البنوك الغربية لشعوب تلك البلدان.

– إلغاء السر البنكي، والقضاء على الملاذات الضريبية، وفرض الضرائب على الثروة، وفرض الضرائب على حركات المضاربة، الخ ؛

– الزيادة الكبيرة في ميزانيات البلدان الامبريالية المخصصة للمساعدة العمومية على التنمية ؛

– وبالإضافة إلى هذه المساعدة، إنشاء صندوق عالمي وحيد لتكييف البلدان النامية مع الآثار الحتمية لتغير المناخ ولنقل التكنولوجيا النظيفة إلى القطاع العام لهذه البلدان، دون شروط مالية ؛

– تمويل هذا الصندوق عن طريق فرض ضرائب على الأرباح والأرباح المفرطة للقطاعات الاقتصادية الأكثر مسؤولية عن تغير المناخ (قطاعات النفط، والفحم، والسيارات، وإنتاج الكهرباء، على وجه الخصوص) ؛

– إزالة نظام براءات الاختراع في مجال الصحة وفي مجال التكنولوجيا اللذين يسمحان بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية (النقل، الصناعات الخفيفة، الماء، الطاقة والاتصالات) حتى يتسنى لجميع شعوب العالم الحصول على السلع الأساسية ؛

– إرساء نظام تعويض مالي لبلدان الجنوب التي تتخلى عن استغلال مواردها من الوقود الأحفوري.

7.5. لا يمكن للانبعاثات التي تسببها البلدان التابعة أن تقل عن نسبة 30٪ مقارنة مع التوقعات إذا بقي نموذج التنمية الرأسمالي دون أية مساءلة. ولا يمكن للدول التابعة أن تساهم في استقرار المناخ في مستوى أقل ما يمكن من الخطورة إلا عن طريق تنمية محلية مرتكزة على الذات، وتستجيب لحاجيات السواد الأعظم من السكان، وبالتالي ترتبط بإصلاح زراعي لصالح الزراعة المعاشية وإعادة تحويل الإنتاج إلى السوق الداخلي. يتطلب التوفيق بين الحق في التنمية البشرية واستقرار المناخ اتخاذ تدابير ضد الطبقات الحاكمة المحلية، التي تتذرع بالحق في التنمية، محاولة رفض ازالة أي عقبة في طريق حرق الوقود الأحفوري ونهب الموارد الطبيعية، وتستولي على الغابات، وتشتغل هذه الطبقات الحاكمة

كوسيط لبيع [ديون] أرصدة الكربون، ولإنتاج الوقود الحيوي وتصدر المنتجات الزراعية أو المنتجات الصناعية بأسعار منخفضة إلى أسواق البلدان المتقدمة. لمنع استخدامها لتمويل نموذج التنمية هذا الضار اجتماعيا وبيئيا، يجب أن يوضع التمويل والموارد التكنولوجية المتاحة للبلدان النامية تحت الرقابة الديمقراطية للشعوب وحركاتها الاجتماعية.

8.5. [إن الشعوب الأصلية، بدفاعها عن نمط حياتها ونوع علاقتها مع البيئة، تلعب دورا رائدا في النضال من أجل حماية الغابات، وبالتالي المناخ والبيئة بشكل عام. تدافع شعوب أمريكا اللاتينية، على وجه الخصوص، عن تصور مرتبط بحضارة أجدادها على نقيض الحياة التي تنادي بها الأيديولوجية البرجوازية – تتمسك هذه الشعوب بفكرة أنها لا تملك أرضها، بل هي تنتمي لها، وهذا مفهوم يلخص المحور الرئيسي لفلسفتها، المستوحاة من احترام الأرض، ما يفسر لماذا تسمي أراضيها الأم الأرض، باشا ماما Pacha Mama. إنهم يهتمون ويصونون وينمون نموذجا آخر للحياة جماعي وتضامني، وثيق الارتباط بالطبيعة. وهكذا، فإن التنظيم الاجتماعي–السياسي للشعوب الأصلية في أراضيها لا يقتصر على الحدود التي فرضتها الإمبريالية. تشكل التهديدات لطريقتهم في الحياة، ولهياكلها الاجتماعية ومواردها الطبيعية وشعوبها، من خلال غزوات لا تحصى لأراضيها، انتهاكا لحقوقهم غير القابلة للتصرف، ما يقود تلك الشعوب إلى التنظيم ومقاومة نهب الشركات العابرة للقارات، الذي تم إرساؤه في إطار معاهدات أو اتفاقيات التبادل الحر أو IIRSA (مبادرة إدماج البنية التحتية الإقليمية الأمريكية الجنوبية) خلال العقود الأخيرة. يجب دعم مطالب الشعوب الأصلية ويلزم معارضة أي احتلال لأراضيها من قبل الصناعات الاستخراجية، ولكل بناء لمصانع طاقة كهرومائية، وخطوط سكك حديدية أو الطرق والسدود... دون موافقة مسبقة من الشعوب. في الوقت الذي تحتل فيه القضايا البيئية بوضوح دورا ومكانة استراتيجية في النضال المعادي للرأسمالية، يشكل بناء تحالف بين حركات العمال في المناطق الحضرية والريفية وبين الشعوب الأصلية واحدا من أكبر التحديات في عصرنا. والهدف من هذه المعارك أيضا هو إنقاذ الغابات الاستوائية [الأخيرة] التي تلعب دورا رئيسيا في النظام المناخي.

9.5. معارضة التسابق التكنولوجي المحموم، ودمج كل التحديات البيئية الكبرى في منظور تنمية مستدامة حقا. تاريخ الرأسمالية موسوم بالأزمات البيئية التي جرى «حلها» دون رؤية بيئية شمولية، عبر تنفيذ إجابات تكنولوجية جزئية خاضعة لضرورات المردودية، التي تظهر آثارها البيئية الضارة لاحقا. يهدد حل أزمة المناخ/الطاقة باتباع نفس طريقة الساحر المبتدئ حتى بعواقب

بالغة الخطورة، خصوصا في ثلاثة مجالات وهي: اللجوء المتنامي لاستخدام الطاقة النووية والأجسام المعدلة جينيا والتخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون CO_2 في سياق موجة جديدة من استغلال الفحم الحجري. إن معارضة هذه الأجوبة الرأسمالية هي واحدة من أهم المهام. يجب علينا التنديد بها كمؤشرات جنون النمو الرأسمالي بلا حدود، وكمحاولة سخيفة للنظام للقفز فوق رأسه من أجل الحفاظ رغم كل شيء على التراكم المولد للربح. وبطريقة أعم]، فإن التحدي المناخي يشمل كل القضايا البيئية. وبالتالي يجب على رد الفعل دمج كل التحديات البيئية الكبرى، بما في ذلك:

(أولا) الدفاع عن الغابة الاستوائية مع احترام حقوق المجتمعات الأصلية التي تعيش من مواردها (بالوعات الكربون)؛

(ثانيا) الدفاع عن التنوع البيولوجي؛

(ثالثا) التدبير العقلاني والعمومي للموارد المائية؛

(رابعا) الكفاح ضد تسميم المحيط الحيوي من قبل بضع 100000 من الجزيئات الناتجة عن الصناعة البتروكيماوية، التي لم تكن موجودة في الطبيعة، وبالتالي قد يكون بعضها غير قابل للتحلل من قبل عواملها [المختزلة]المحللة؛

(خامسا) القضاء على الغازات التي تدمر طبقة الأوزون الستراتوسفيري stratosphérique والاستعاضة عنها بمركبات بلا آثار بيئية خطيرة أخرى.

(سادسا) النضال ضد تلوث الهواء وآثاره على صحة الإنسان (الربو، وأمراض القلب والأوعية الدموية،) وأيضا النظم الإيكولوجية (الحموضة، والأوزون troposphérique الستراتوسفيري).

10.5. التنديد بالهوة القائمة بين الخطط الرأسمالية وتشخيص الحالة من قبل العلماء. التواصل مع العلماء النقديين، وطرح الأسئلة حول ملكية المعرفة والدور الاجتماعي للبحث. يجب، وبقوة، محاربة ادعاء الحكومات الذي مفاده أن سياسة المناخ الرأسمالية والليبرالية تقوم على «العلم». للقيام بذلك، يستدعي الأمر التنديد بالهوة التي تفصل أهداف الحكومات عن الاستنتاجات التي يفرض مبدأ الحيطة استخلاصها من تقارير الفريق الحكومي الدولي. يستتبع هذا التنديد استيعاب جوهر الخبرات العلمية وفي نفس الوقت انتقاد الخلفيات الأيديولوجية والاجتماعية السائدة، والتي يتم نقلها من قبل غالبية الخبراء. على اليسار، إقامة علاقات مع العلماء ودعوتهم لعرض خبرتهم على الحركات الاجتماعية، ومساءلتهم– بناء على ذلك– حول موقفهم السياسي العام، ودفعهم للتعبير هم أنفسهم عن التناقض بين الحلول العقلانية الإجمالية التي تتطلبها مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، من جهة، والتجزيء المفرط

للعلوم في خدمة العقلانية الرأسمالية الجزئية، من جهة أخرى. وبالنظر لمكانة الخبرات العلمية في وضع السياسات، فإنه من الأهمية بما كان بناء علاقات بين الحركات الاجتماعية والباحثين النقديين والإنسانيين. في هذا السياق، نحن نطور منظورا أوسع حول دور العلم والبحوث بخصوص الكفاح من أجل استقرار المناخ في إطار العدالة الاجتماعية. نحن لا نرفض الحلول التكنولوجية، ولا مفاهيم التنمية والتقدم. ونحن ندافع بالعكس على أن يتحرر البحث العلمي والتقني من قبضة رأس المال، كي يمكن وضع جوهره الكامن بشكل واسع وسريع في خدمة التقدم في مجال الفعالية الطاقية والتدبير العقلاني للموارد والتطوير المستدام لموارد الطاقة المتجددة. ونطالب بإعادة تمويل عمومي هائل للبحوث، وإنهاء العقود التي تربط بين الجامعات والصناعة ورأس المال المالي، وتحديد ديمقراطي لأولويات البحث وفقا للانتقال، في إطار عدالة اجتماعية، نحو مجتمع دون وقود أحفوري.

11.5. محاربة الشعور بالذنب، وفي نفس الآن النهوض بالتزام الحفاظ على الرصانة الطاقية بقدر الإمكان الاجتماعي. تخفي خطابات الحكومات الاتهامية، التي تحمل مسؤولية الاحترار للسلوك الفردي، عدم المساواة الاجتماعية، ومسؤولية الرأسمالية، وتصرف الانتباه عن التغييرات البنيوية العميقة الضرورية، وتمهد الطريق لإجراءات ظالمة مثل «ضريبة الكربون». ومن الوهم الاعتقاد أن المناخ يمكن انقاذه بحركة «عدوى ثقافية» ضد الاستهلاك المفرط، في حين أن أكثر من نصف الإنسانية يعيش نقص استهلاك مزمن. ولكنه أيضا من الوهم الرهان على اكتشافات علمية ثورية افتراضية من أجل عدم التساؤل حول الاستهلاك المفرط والممارسات الفردية الناجمة عنه. بدلا من معارضة إجراءات في مجال الاستهلاك بتغييرات هيكلية في مجال الإنتاج، يجب أن تفهم الأولى كوسيلة للوعي بضرورة الثانية. إن الممارسات الاجتماعية البديلة والحملات والتعبئات الديمقراطية، حتى المتواضعة منها، التي تستنكر النزعة الإنتاجوية والنزعة الاستهلاكية، يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في تشكيل الوعي الجماعي بأن التغيرات الهيكلية ضرورية، أيضا في مجال الإنتاج، و[وأن هذه التغيرات] سترافقها جودة حياة أكبر.

12.5. تطوير ممارسة لمساعدات شعبية في حالة وقوع كارثة. يزيد تغير المناخ بشكل كبير من مخاطر الكوارث وبخاصة التي تطال العمال والفقراء، لا سيما في البلدان النامية. وفي مواجهة هذا التهديد، يجب علينا أن نستعد للتدخل مع الحركات الاجتماعية على واجهتين مختلفتين: واجهة المطالب، التي تتمثل في وضع الدول أمام مسؤولياتها. وواجهة المساعدات المباشرة، الشعبية والتضامنية،

التي يتولاها السكان المحليون ومنظماتهم بمساعدة شبكات النضال على الصعيد العالمي. وفي الواقع، تظهر الخبرة المكتسبة بخصوص الكوارث الطبيعية أن هذه المساعدات الشعبية هي أسرع وأكثر توجها مباشرة نحو الفقراء وحاجاتهم الحقيقية وهي أقل تكلفة. وعلاوة على ذلك، فهي تشجع على بروز علاقات اجتماعية أخرى وظهور معارضة رافضة للنظام القائم.

من دون اشتراكية ليس من نضالٍ فعّال لحماية البيئة

الأممية الرابعة

كان ماركس وانجلز قد استشفّا المنحى التدميري للاقتصاد الرأسمالي في علاقته بالطبيعة. وفي أواخر أيام حياته طور انجلز رؤية شفافة للكلفة الباهظة التي تخاطر البشرية بدفعها للهيمنة الميكانيكية على القوى الطبيعية، ولكن بذور الوعي البيئوي لم تحظ بالاهتمام والتطوير من قبل الحركة العمالية المنظمة ولا من قبل المنظرين الماركسيين من بعد إنجلز. بالعكس، فهذه الحركة العمالية، بما في ذلك جناحها الثوري، انجرفت مع مفهوم عن الاشتراكية، كان يطرح جانبا الأكلاف البيئوية لنموذجه الاقتصادي.

لذا فإن اشتراكيي اليوم مدينون حقا للبيئويين المعاصرين. بما في ذلك الأحزاب الخضراء، الذين تناولوا وطوروا الوعي البيئوي لاشتراكيي القرن التاسع عشر: إن مراجعة العقيدة الاشتراكية في هذا الاتجاه إنما هي عمل من أعمال النقد الذاتي والمسؤولية الحتمية.

ولكن من المحتم أيضا الاشارة إلى الانحراف التدرجي والإصلاحي الجديد للأحزاب الخضراء، الذي ينبع كما هو الحال عند الاشتراكيين–الديمقراطيين والأحزاب الشيوعية الستالينية في المتروبولات، من انعطافهم نحو «السياسة الواقعية»، ومن مشاركتهم في الإدارة اليومية للدول البرجوازية والاقتصاد الرأسمالي. هذا الانحراف يجعلهم عاجزين أكثر فأكثر عن البقاء أوفياء لفعل إيمانهم البيئوي الأصلي، وعن استيعاب حقيقة أنه من دون إطاحة الحكم الرأسمالي ليس بالإمكان القيام بنضال جماعي فعّال ضد الأخطار التي تتهدد البيئة الطبيعية.

من الواضح أن العقبة الرئيسية التي تعترض حل مثل هذه المشكلات لا تكمن في قلة المعارف العلمية بل في واقع أن التلوث ما زال أكثر ربحية من الخيارات الأخرى الأكثر بيئوية، وعلاوة على ذلك، فإن دور الإمبريالية بإبقائها شعوب «العالم الثالث» في البؤس وبالتالي في الحاجة إلى الحلول العاجلة للمشاكل الأولية من أجل البقاء وفي عدم القدرة على أخذ الأجيال المستقبلية بالاعتبار يساهم في خلق مشاكل من مثل تدمير الغابات الاستوائية، والإبادة غير القانونية للأجناس التي تواجه الخطر أو الممارسات الزراعية\الفلاحية التي تؤدي إلى التصحر.

في مجتمع قائم على البحث عن الربح والركض وراء الاغتناء الخاص في ظل المنافسة والأنانية والسعي خلف «الفعالية» الاقتصادية على المدى السريع، يتم استعمال الموارد من دون الأخذ بالاعتبار النتائج طويلة الأمد لاستعمالها، وبالتالي آثارها على البيئة. سيكون هناك دوما مقاولون لن يتورعوا عن الالتفاف على كل

إجراء قانوني في حقل البيئة لزيادة أرباحهم الخاصة.
وكل تشريع يهدف إلى البحث عن سبيل لتخفيض التكاليف البيئوية للمنتوجات الحالية من خلال «تغريم مسببي التلوث» لن يعطي في أفضل الأحوال سوى نتائج جزئية. فبمقدار ما أن هؤلاء «المسببين للتلوث» شركات قوية فإنها ستنتقل وزن هذه التكاليف إلى كاهل المستهلكين.
إن نضالا فعالا ضد هذا التلوث ودفاعا منهجيا عن البيئة وبحثا دائما عن المنتوجات البديلة للثروات الطبيعية النادرة واقتصادا صارما في استخدامها، تتطلب إذا أن تنتقل القرارات بالتوظيفات وخيارات التقنية الانتاجية من هيمنة المصالح الفردية إلى الجماعة التي تديرها ديمقراطيا. كما أنها تتطلب ألا تتدخل المصالح الفردية في هذه الخيارات والأولويات. ولذلك فإنها تتطلب قيام مجتمع لا طبقي.
ولكن الأمر يتعلق بمجتمع اشتراكي حقيقي مدار ديمقراطيا وليس بمجرد إزالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل الكبير أو، أكثر من ذلك، إقامة مجتمع ما بعد رأسمالي تحت الهيمنة البيروقراطية. إن تجربة الاتحاد السوفياتي السابق وما شابهها من البلدان تُظهر، بطريقة مأساوية، أن التعسف والقدرة الكلية والفوضى واللامسؤولية البيروقراطية يمكن أن تتسبب بكوارث بيئية شبيهة بتلك التي تسببها الرأسمالية. وينظر البعض إلى الانفجار الديموغرافي في «العالم الثالث» على أنه أحد الأسباب الرئيسية للأخطار التي تهدد البيئة. هذا التحليل القائم على استنتاجات متسرعة لهو أمر يدعو إلى الحذر.
ففي الواقع، ليس الانفجار الديموغرافي ظاهرة دائمة بصورة حتمية، ولا هو مرتبط بقدرية إثنية «عرقية»، أو حتى «ثقافية».
إنه مرتبط بالبؤس، وبغياب البنية التحتية الكفيلة بتحقيق الحماية الاجتماعية. وسيترتب على الأطفال أن يستبدلوا هذه البنية التحتية.
كما هو مرتبط أيضا بالاضطهاد الذي يلحق بالنساء وبحالات الحمل المفروضة عليهن فرضا، والأمية والتربية الناقصة في مجال التخطيط العائلي، ناهيك عن عدم تمكنهن من الوصول بشكل كاف إلى وسائل منع الحمل.
هذا، ويتحمل الجناح الأصولي في الكنائس، وبالأخص الفاتيكان، وليس وحده، مسؤولية خطيرة في هذا المجال.
لن يكون هناك سيطرة عقلانية على النمو الديموغرافي من دون اشتراكية ومن دون سير حاسم على طريق تحرر النساء.

———

مقتطف من اما الاشتراكية او الهمجية/ نص برنامجي للأممية الرابعة

موقع جريدة المناضل–ة:

اللجنة العالمية للأممية الرابعة: مقرر حول تغير المناخ

الأممية الرابعة

تصادق اللجنة العالمية على النقاط التوجيهية العامة للندوة الدراسية حول تغير المناخ التي نظمها المعهد الدولي للبحث والتكوين IIRE من 22 إلى 27 فبراير 2008.

1- إن مختلف المقترحات الرأسمالية المقدمة للنقاش في أفق اتفاق مناخي لما بعد 2012 («رزمة مناخ» اللجنة الأوربية لـفترة 2013-2020، وتقرير شتيرن، ومقترح قانون فارنر ليبرمان بالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص) غير كافية بتاتا لتفادي ارتفاع حرارة سطح الكوكب فوق عتبة الخطورة (+ 2°C قياسا على الحقبة قبل الصناعية).

2- نعاين استخفافا و انعدام مسؤولية إجراميين للنظام الرأسمالي وممثليه السياسيين من كل الاتجاهات الذين يضعون في خطر- رغم البداهات العلمية غير القابلة للتجاهل حول تسارع ارتفاع الحرارة وعواقبه- الوجود، والصحة، والتغذية، وموارد الماء، وفرص عمل ملايين البشر، ويلحقون بالمحيط الحيوي أضرارا لا رجعة عنها، ويفضلون اللجوء إلى أنواع تكنولوجيا خطيرة (الطاقة النووية)، و مضرة (إنتاج كثيف لمحروقات زراعية)، أو تافهة- لكن حبلى أحيانا بعواقب اجتماعية (آبار كربون)- عوض وضع نمو الرأسمال والسباق نحو الربح موضع سؤال.

3- نرى ظهور حركة عالمية للنضال من أجل المناخ، مجسدة بوجه خاص في مظاهرات ديسمبر 2006 و2007 بلندن، ويونيو 2007 بالدولة الاسبانية («يوم الشمس»)، ونوفمبر 2007 بأستراليا، وكذا بوجه عام نشاط مجموعة Global Climate Campaign، ونعتبرها مثالا للاقتداء لا سيما في إطار سنتي التفاوض المفترض أن تفضيا في ديسمبر 2009 إلى اتفاق جديد حول المناخ.

4- إننا بحاجة إلى أوسع وحدة عمل على الصعيد العالمي بقصد إرغام الحكومات بعمل جماهيري على التصرف بالأقل طبقا للتوصيات الثلاث لمجموعة الخبراء المشتركة بين الحكومات حول تطور المناخ GIEC (أولا- وجوب خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 25 إلى 40% في أفق 2020، ثانيا- يجب ان تبلغ الانبعاثات الإجمالية الأوج في 10 إلى 15 سنة المقبلة، ثالثا- يجب أن تنخفض الانبعاثات الإجمالية بنسبة 50 إلى 85 % في أفق 2050)، مع احترام الحقوق الاجتماعية والديمقراطية وكذا حق الجميع، ذكورا وإناثا، في وجود إنساني جدير بهذا الاسم.

5- اعتمادا لمبدأ الحيطة، واعتبارا لهوامش الشك في الإسقاطات المحصلة

بواسطة نماذج علمية للمناخ، يتوجب تثبيت أهداف الخفض في القسم الأعلى من سلم توصيات مجموعة الخبراء حول المناخ GIEC من أجل الحد من الأضرار بأقصى ما يمكن، تلك الإضرار المحتمة مع الأسف لكون الاحترار بات واقعا.

–6 ثمة حركات اجتماعية عديدة تسهم في وضع أسس بديل للإنتاجوية الرأسمالية (بالنضال بوجه خاص ضد استغلال البترول والغاز، ومن أجل الحفاظ على الغابات المدارية، ومن أجل حقوق الجماعات التقليدية، ومن أجل زراعة عضوية فلاحية، ومن أجل سياسة نفايات مغايرة تفضل إعادة التدوير، وضد التوسع مطلق العنان للنقل الطرقي، والبحري والجوي، ومن اجل وسائل نقل مشتركة مجانية وجيدة، ومن أجل اعتدال استهلاك الطاقة، وضد الصناعة النووية وصناعة التسلح، وضد مرونة وهشاشة العمل وتنامي العمل بدوام جزئي، ومن أجل استعمال رشيد للماء– وكذا الإفادة الحرة منه بصفته ملكا عموميا غير قابل للخصخصة – و ضد صناعة الإعلان التجاري وفرط الاستهلاك، ومن أجل تقاسم غير تجاري للتكنولوجيا والمعارف). يجب حفز هذه الحركات للاندراج صراحة في النضال العالمي من أجل إنقاذ المناخ.

–7 لا يمكن الظفر في النضال من أجل المناخ إلا بمشاركة نشيطة من المستغلين والمضطهدين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وبالتالي دون دمج مطالبهم وتطلعاتهم الاجتماعية المشروعة، لا سيما في مضمار الاستخدام والحماية الاجتماعية. لذا يستدعي الأمر إيلاء أهمية خاصة لمشاركة منظمات العمال والفلاحين، وحركة النساء، والجماعات الأهلية، والمنظمات الشعبية للدفاع عن البيئة، وكذا الشباب والمقصيين، من أجل أن تؤثر مطالبهم على الأهداف وعلى أشكال التحرك.

–8 نرفض الوصفات الرأسمالية (سوق حقوق التلويث، رسوم كربونية، استثمارات «نظيفة» مولدة لقروض كاربون (*)، إعانات للمقاولات، إخضاع البحث للمصالح الرأسمالية، تفكيك الحمايات الاجتماعية وشتى صنوف الضبط...) التي تؤدي حتما، سواء في مجال النضال ضد الاحترار المناخي أو التكيف مع آثاره، إلى تعزيز السيطرة الامبريالية، والتنافس والعنف الرأسماليين، وبالتالي الاستغلال والاضطهاد، وتنافس العمال، وانتهاك الحقوق، وسيطرة الطبقة السائدة على كل شروط الحياة.

–9 ليست الطاقة النووية وسيلة لاتقاء تغير المناخ، وذلك لأسباب عدة (لا سيما غياب حل لمشكل النفايات، الصلة بالصناعة العسكرية ومخاطر الانتشار، ضعف الفعالية الطاقية، حصيلة الكاربون الضعيفة على صعيد مجمل السلاكة المركزة القصوى المناقضة للا مركزة واسترداد الحرارة). ويجب على الحركة أن تقاوم ضغوط اللوبيات لصالح تطوير هذه الصناعة.

–10 يطرح تغير المناخ تهديدا جديدا ومتناميا بخطر حروب ناتجة عن أشكال تنافس الامبرياليات والرأسماليات من اجل التحكم بالموارد، لا سيما موارد الطاقة الأحفورية، وكذا من أجل الدفاع عن الريع وامتيازات أخرى متعلقة به.

-11 إننا نعارض الصعود الملحوظ في بعض الأوساط البرجوازية لإيديولوجية مالتوسية جديدة للتدبير الرأسمالي الهمجي والحربي لأزمة المناخ، على حساب أفقر الشعوب، والفقراء بوجه عام، وعالم الشغل، وضحايا الكوارث، والمرشحين للهجرة، والنساء بوجه خاص.
-12 كما نرفض كل محاولة لعزو تغير المناخ إلى تزايد السكان، لا سيما بالبلدان النامية، ونذكر بالعلاقة الأكيدة بين النمو والانتقال الديمغرافي، ونكرر التأكيد على حق النساء في اتخاذ قرار الإنجاب أو عدمه، هذا الحق الذي يستتبع حصول النساء بحرية على تقنيات التحكم بالولادات وكذا الإجهاض.
-13 يجب على البلدان المتقدمة أن ترد ايجابيا على العرض السخي والمسؤول لرئيس الإكوادور رافائيل كوريا الذي يقترح، بقصد حماية التنوع الإحيائي والإسهام في تثبيت تركز غاز حمض الكربون بالجو، ألا يُستغل حقل بترول هام بالغابة المدارية، مقابل تعويض جزئي لما سيفقده بلده من جراء ذلك. كما يتوجب علينا في هذا السياق التأكيد على وجوب اضطلاع بلدان الشمال المصنعة بمسؤوليتها التاريخية في الكوارث التي تضرب بلدان الجنوب نتيجة تغير المناخ.
-14 إنه من الملح، بوجه المنطق الرأسمالي المفاقم بالسياسات النيوليبرالية، وضع خطة عالمية تكون تأليفا لثورة طاقية (استعمال مقتصد للموارد، رفع الفعالية الطاقية، التخلي عن موارد الطاقة الأحفورية لصالح الطاقات المتجددة-حرارة الأرض الجوفية والشمسية بمختلف أشكالها-اللا مركزة، إعادة بناء جذرية لنظام نقل المواد والأشخاص،) ولتحقيق تدابير التكيف والتحويل الضرورية، بمعزل عن التكاليف والأرباح، وفق منظور تساوي حق جميع البشر في استهلاك الكاربون ونفثه، في الحدود البيولوجية والفيزيائية للمحيط الحيوي.
-15 يتطلب تحقيق هكذا خطة القطع مع منطق النمو، والعولمة والاستهلاك الرأسماليين (إلغاء فروع النشاط غير المفيدة والضارة مثل التسلح و صناعة الإعلان التجاري، تفكيك المركب الصناعي القائم على استعمال محروقات أحفوريه مع إعادة تأهيل العمال وخفض جذري لوقت العمل، وتغيير جزئي لأمكنة الإنتاج والاستهلاك الزراعيين)، إعادة الاهتمام بالقطاع العام، الملكية الجماعية لموارد الطاقة، إعادة توزيع واسعة جدا للثروات بين البلدان وبين الطبقات- إلغاء ديون بلدان الجنوب، اقتطاع قوي من أرباح قطاع الطاقة، واقتطاع من الملكيات،...) وكذا مشاركة الجماهير في ممارسة رقابة ديمقراطية.
-16 يوجد اليسار، ومنه الأممية الرابعة، في حالة تأخر خطير في مسألة المناخ، وبالتالي يتعين علينا القيام بمتابعة منتظمة لملف المناخ والسياسة المناخية عبر مجلتي Inprecor وinternational view point، ويجب على فروع الأممية الرابعة دمج هذا الموضوع في دعاوتها ونشاطها، والمشاركة في التعبئات،

والإسهام أينما أمكن في بناء تعبئة عالمية من اجل المناخ، وكذا توجيه الحركات الاجتماعية نحو هذه التعبئة. وسننظم ندوة دراسية أخرى حول تغير المناخ في فبراير 2010.

17- تزيد الأزمة الطاقية/المناخية الحاجة إلى إعادة تعريف عميقة جدا للمشروع الاشتراكي في اتجاه مشروع إجمالي من الصنف البيئي الاشتراكي (يدمج في الآن ذاته تلبية الحاجات الإنسانية الفعلية، المحددة ديمقراطيا، والتدبير المحتاط للمحيط الحيوي). ويمثل تشكيل الشبكة البيئية الاشتراكية العالمية خطوة هامة إلى أمام.

18- سيتناول المؤتمر العالمي المقبل للأممية مشروع مقرر حول النضال ضد تغير المناخ، والبدائل البرنامجية ومستتبعاتها على المشروع الاشتراكي.

* قروض كاربون: يعادل قرض كاربون نفث طن من ثاني أكسيد الكاربون، ويتيح لمالكه نفث مزيد من الغازات المسببة للانحباس الحراري، وهي تُعطى للدول والمقاولات المشاركة في خفض نفث هذه الغازات [المعرب].

الفصل الثاني:
نصوص حول تجليات الازمة البئية

بوجه حالات الطوارئ البيئية

دانيال تانورو

مجلة انبركور، عدد 619–620 أيلول/سبتمبر–تشرين الأول/أكتوبر عام 2015

في نيسان/أبريل عام 2014، توصل فريقان أمريكيان مختلفان مختصان في علم الجليد بالمنطقة القطبية –بطرق مغايرة، على أساس الملاحظة–إلى نفس النتيجة: بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري الشاملة، بدأ قسم من الغطاء الجليدي يتفكك، وهذا التفكك لا رجعة فيه.

ورغم رفض العلماء التصريح بأن توقعاتهم مؤكدة بنسبة 100%، كانت هذه الأخيرة جلية: «جرى تجاوز نقطة اللا عودة»، على حد تصريحهم خلال مؤتمر صحفي مشترك. ما من شيء، على حد قولهم، قد يمنع ارتفاع مستوى سطح البحر بـ 1.2 متر خلال 300–400 سنة القادمة. ويعتقدون من الأرجح أن الظاهرة ستؤدي إلى زعزعة متسارعة لاستقرار المنطقة المجاورة، ما قد يسبب لاحقا زيادة في ارتفاع مستوى سطح البحر بقدر يتجاوز ثلاثة أمتار (1).

الكارثة الصامتة زاحفة

إن العواقب الاجتماعية لارتفاع مستوى سطح البحر بهذا الحجم لا يمكن أن تُخفى عن أي أحد. يكفي الاشارة إلى أن 10 ملايين مصري يعيشون تحت متر واحد من مستوى سطح البحر، و15 مليون بنغالي، وحوالي 30 مليون صيني وهندي، ونحو 20 مليون فيتنامي... بغض النظر عن جميع كبرى المدن القائمة بالمناطقة الساحلية: لندن ونيويورك وسان فرانسيسكو...

طبعا يمكن بناء حواجز تعلو متر واحد –شرط التوفر على الوسائل المالية والتكنلوجية لإنجاز ذلك. لكن لا يمكن إنشاء حواجز تعلو عشرة أمتار. وحتى لو كان بالإمكان القيام بذلك، فقليل من الناس قد يتقبلون العيش وراءها.

لكن، من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة التهديد، يلزم معرفة أن تفكك الغطاء الجليدي في منطقة القطب الشمالي لا يشكل سوى سببا ضمن أربعة من أسباب ارتفاع مستو سطح البحر. تتمثل الأسباب الثلاثة الأخرى فيما يلي: التمدد الحراري للكتل المائية، وذوبان الأنهار الجليدية، وتفكك الغطاء الجليدي بمنطقة جرينلاند. إذا لم يكن بد من ذوبان كمية الجليد المتراكمة كليا على الأراضي المغمورة، قد يستتبع ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر بقدر يتجاوز 90 مترا.

لقد حاول أندرس لفرمان استجماع توقعات الارتفاع التي تعزوها النماذج إلى هذه الأسباب الأربعة. إن استنتاجه مثير للقلق: كل درجة حرارة مئوية لارتفاع متوسط حرارة سطح الأرض قياسا بنهاية القرن الثامن عشر قد تُطابق ارتفاع مستوى سطح البحر بـ 1.3 متر، في حالة التوازن (2). يبلغ حاليا الفرق في درجة الحرارة قياسا

بالفترة المرجعية + 0.8 درجة مئوية. إذا كان لفرمان على حق، فإن ارتفاعا يبلغ 1.84 متر في حالة التوازن بات أمرا لا مفر منه.
إن فاتح بيرول «كبير الاقتصاديين» في وكالة الطاقة الدولية ليس بلشفيا ولا اشتراكيا بيئيا. لقد اعترف مؤخرا أن الاتجاه الحالي فيما يتعلق بانبعاثات غازات ظاهرة الاحتباس الحراري منسجم تماما مع ارتفاع درجة الحرارة بقدر يبلغ 6 درجة مئوية في أفق نهاية القرن، وقد يتجاوز 11 درجة مئوية (3).
على افتراض أن استنتاجات أندرس لفرمان صحيحة، سنكون قيد خلق ظروف ارتفاع مستوى سطح البحر بـ 13.8 متر أو أكثر، في حالة التوازن. وهذا سبب من الأسباب التي تجعل تعذر أي تكيف مع ظاهرة احتباس حراري بهذا الحجم في عالم يضم 9 مليار نسمة (4).
في هذه التوقعات، يعني تعبير «في حالة التوازن» ما يلي: عندما سيجري بلوغ نقطة توازن جديدة بين متوسط درجة حرارة سطح الأرض وبين كمية الجليد في العالم. من الناحية العملية، قد تستغرق هذه العودة إلى توازن طاقي في نظام الأرض ما يناهز ألف عام إلى ألفي عام.
إن ألف عام إلى ألفي عام، فترة طويلة. لكن النقطة المهمة متمثلة في عدم امكانية توقيف السيرورة، عندما تبدأ: كل تركز يبلغ X في انبعاثات غازات ظاهرة الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي سيتماثل حتما مع زيادة تبلغ Y في درجة الحرارة، ما سيؤدي حتما إلى تمديد يبلغ Z في كتل الماء وذوبان كمية تبلغ Z' من الجليد، التي بعد تحولها إلى ماء، ستزيد من حجم البحار.
إن الطريقة الوحيدة لوقف هذا السلسلة من الأسباب والعواقب قد تكون وضع العالم في مُجَمِّد. نوع من هذا المجَمِّد الطبيعي موجود: إنه يشكل عمليات التجلد. لكن عمليات التجلد لا تبدأ طبعا بناء على الطلب. يعتقد علماء الفيزياء الفلكية أن عملية التجلد القادمة ستحدث بعد 30000 عام على أقرب تقدير.
لحد الآن، لم أذكر سوى تأثير زيادة درجة الحرارة على ارتفاع مستوى سطح البحر. يقدم هذا الارتفاع صورة جلية عن الخطر الرهيب –لا رجعة فيه على مستوى مقياس الزمن البشري –الذي يتراكم بصمت فوق رؤوسنا. لكن ذلك، كما تعرفون، لا يشكل سوى عاقبة من عواقب التغيرات المناخية. أكتفي على وجه السرعة باستحضار بعضها الآخر، التي تشكل على المدى القصير أكثر تهديدا من ارتفاع منسوب المياه والتي بات بعضها ملحوظا:
.انخفاض الانتاجية الزراعية. إلى حد ارتفاع يبلغ 3 درجات حرارة مئوية مقارنة مع القرن الثامن عشر، تشير التقديرات إلى أن الانتاجية الاجمالية ستزداد. لكنها، لحد الآن، تنخفض في بعض المناطق الاستوائية، بوجه خاص في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

.الأحوال الجوية القاسية. إذا كنتم وصلتم هنا قبل أسبوعين، تكونون قد صادفتم حرا شديدا، مع درجة حرارة تفوق 35 درجة مئوية خلال مدة تتجاوز أسبوع، وهذا من قبل كان حدثا استثنائيا للغاية بهذه المناطق، لكنه يميل إلى الحدوث في أغلب الأحيان على نحو متزايد؛

.العواقب الصحية: إذا أصبح الطقس من جديد جميلا وكنتم مستلقون على العشب، فحذار من القُراد. هذه القراديات حاملة مرض داء لايم أكثر عددا بكثير من ذي قبل، لأن فصول الشتاء أصبحت أكثر فأكثر اعتدالا. في المناطق شبه استوائية، بات توسع المناطق الملائمة لتطور الملاريا يمثل مشكلة خطيرة.

تدهور متسارع لجميع الثوابت البيئية

في الآن ذاته، لا يشكل التغير المناخي سوى مظهرا ضمن غيره من مظاهر تدهور البيئة المتسارع. يجري الحديث بهذا الصدد عن «أزمة بيئية». سأوضح لاحقا سبب كون هذا التعبير غير مناسب في رأيي. لنكتف في الوقت الراهن بالإشارة إلى أن «الأزمة البيئية» تضم أوجه عديدة. تتمثل الأوجه الرئيسية فيما يلي:

.تَحَمّض المحيطات –يشكل تهديدا خطيرا بوجه كائنات بحرية كثيرة قد لا يتحمل هيكلها العظمي الخارجي المكون من كربونات الكالسيوم حموضة شديدة للغاية؛

. انحطاط التنوع البيولوجي –نعرف حاليا ما يسميه علماء الأحياء «موجة الانقراض السادسة» للأحياء، وهي أسرع من سابقتها، المتمثلة في زوال الديناصورات، قبل ستين مليون عام؛

.اختلال دورات الأزوت والفوسفور –قد يؤدي إلى ظاهرة غير معروفة متمثلة في موت محيطات على نحو مفاجئ، والتي تبدو بالفعل قد حدثت بشكل طبيعي في تاريخ الأرض؛

.تدمير طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي الذي يحمينا من الأشعة فوق البنفسجية –وهذا هو الملف البيئي الوحيد الأهم الذي سجلت حوله نقاط ايجابية، وسأعود إلى ذلك لاحقا؛

. تدهور احتياطات المياه والافراط في استغلالها–لم تعد حاليا نسبة 25% من مجاري المياه تصب في البحر بفعل عمليات جر المياه بشكل كبير للغاية، خاصة بالنسبة للزراعة المسقية؛

. التسمم الكيميائي للكائنات الحية ومحيطها –خلال قرن، خلقت الصناعة الكيميائية مائة ألف جزئية غير موجودة في الطبيعة، ولا يمكن أن يجري تحلل بعضها –بوجه خاص مركبات سامة–بفعل عناصر طبيعية؛

. تدمير التربة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة.

جميع هذه الظواهر مترابطة ويحتل تغير المناخ موقعا رئيسيا. إن تحمض المحيطات، على سبيل المثال، نتيجة تزايد عمليات تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، الذي يشكل في الآن ذاته أهم غازات ظاهرة الاحتباس الحراري. ويعود تدهور التنوع البيولوجي أيضا جزئيا إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض: هذا التدهور سريع إلى حد أن بعض الأنواع غير قادرة على انقاذ نفسها عبر الهجرة.
بوجه خاص، تشترك هذه الظواهر في أن رسمها البياني يبرز منحنيات مماثلة، من نوع آسي [أسي: يزد بسرعة وعلى نحو مستمر–المترجم]، وفي جميع الحالات، مع تسارع حاد منذ مرحلة «الثلاثون سنة المجيدة»:
. منحنى عمليات تركز غازات ظاهرة الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي وفقا للزمن منحنى أسي؛
. منحنى عدد الأنواع التي تختفي تبعا للزمن منحنى أسي؛
. زيادة حموضة المحيطات تبعا للزمن على شكل منحنى أسية؛
. كمية التربة المدَمَّرة على شكل منحنى أسية؛
. كمية الفوسفاط والنترات المطروح في البحار أيضا.
يشير طبعا الجانب المشترك لهذه المنحيات إلى أصل مشترك. ويطرح السؤال التالي: ما هو هذا الأصل المشترك؟
نعم للتحول الديموغرافي [يقصد بالتحول الديموغرافي «الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة –المترجم»]، ولا للتضليل.
حول هذا المسألة، يتمثل جواب حركة رجعية وكارهة للبشر، ومتواجدة للغاية بوسائل الاعلام الجماهيري، في توجيه الاتهام إلى الطبيعة البشرية أو إلى السكان، أو كليهما. ستكون الأرض «مريضة بالإنسانية» على حد قول جيمس لوفلوك ختاما في كتابه حول غايا (5). يفرض النظام البطريركي نفسه، وتستهدف النساء من قبل هؤلاء السادة.
علينا أن نكون حازمين جدا بشأن هذه المسألة. من البديهي أن عدد الناس على الأرض عامل للمعادلة البيئية. وسيكون من الغباء انكار ذلك. ونحن علاوة على ذلك نؤيد استقرار السكان –وهذا ما يسمى تحول ديموغرافي. لكننا نحذر ضد الحلول الاستبدادية والنيوليبرالية والهمجية التي يزرعها الهاجس الديموغرافي في بعض العقول –على سبيل المثال، اقتراح اعتماد «حقوق انجابية» قابلة للمبادلة، على غرار «حقوق التلويث».
يتوقف التحول الديموغرافي أساسا على عنصرين اثنين: حق النساء في التحكم بخصوبتهن (بما في ذلك الحق في حرية الاجهاض مجانا وفي ظروف جيدة) وضمان اجتماعي جدير بهذا الاسم (بوجه خاص نظام تقاعد يتيح لكبار السن عيش حياة لائقة دون مساعدة أولاد عديدين).

إذا جرى استبعاد الحلول الهمجية –ومن اللازم طبعا استبعادها! – يشكل التحول الديموغرافي سيرورة بطيئة، غير قادرة على أن تمثل جوابا عن حالات الطوارئ البيئية. لذلك يجب الحذر: إن من يسعون إلى ايجاد حل لأزمة البيئة في السكان غاليا ما يريدون صرف النظر عن الأسباب الحقيقية.
لكن، ليس لأن عددنا كبير جدا يلزم ما يلي:
. ألا تنتهي بأي وجه نسبة 50% من المواد الغذائية المُنتجة على مستوى العالم لا في أطباقنا ولا في ثلاجاتنا.
. أن يصل الجزء الذي ينتهي في أطباقنا وثلاجاتنا بعد قطع آلاف الكيلومترات دون جدوى في أغلب الأحيان.
. أن يضم هذا الجزء قدرا متزايدا من اللحم، بوجه خاص لحم البقر، بينما يعمل نظام غذائي بكمية كبيرة من اللحم على الحاق الضرر بالصحة.
. أن تنفق الشركات ثروات على الاشهار لتصنع فينا حاجات استهلاكية مُستلبة، كتعويض بئيس عن افتقار العلاقات الانسانية في هذا المجتمع.
. أن تتنافس المقاولات بدهاء لكي تتلف وتتعطل بسرعة متزايدة ما تبيعه لنا من سلع ولكي تصبح غير قابلة للإصلاح.
. أن تصرف الدول ثروات وتبذر مبالغ كبيرة من الأموال في التسليح وفي أجهزة المراقبة والأمن.
. أن)يرفض صناع القرارات الاقتصادية والسياسية منذ نصف قرن، رغم وعيهم التام بالأخطار، تنظيم الانتقال بجد نحو نظام طاقة قائم حصرا على الطاقات المتجددة، التي تكفي بوفرة لتلبية جميع حاجات الانسانية من الطاقة.

مأزق الرأسمالية المزدوج

في الحقيقة، كما أدركتم، لا يعود سبب جميع هذه الظواهر إلى السكان ولا إلى الطبيعة البشرية لكن إلى الرأسمالية و«طبيعة» هذا النمط من الانتاج المضاد للطبيعة. في الواقع، لا تشكل المنحنيات الأسية لتدهور البيئة سوى مظهرا من مظاهر قانون الرأسمالية الأساسي: «المزيد دوما».
تشكل رأسمالية دون نمو تناقضا في التعابير. إن تفسير ذلك بسيط. في هذا النظام القائم على المنافسة من أجل الربح، يضطر كل مالك وسائل انتاج خاص إلى السعي باستمرار لخفض تكاليفه، بوجه خاص من خلال استبدال العمال بآلات تزيد انتاجية العمل. هذا الاكراه حتمي: من قد يرغب في الخروج من ذلك الإطار سرعان ما سيُحكم عليه بالموت الاقتصادي.
هكذا فإن الرأسمالية بطبيعتها ذات توجه إنتاجي. إنها تنتج مزيدا من السلع، ما

يستتبع امتلاك الموارد الطبيعية ونهبها دوما على نحو متنام، واستغلال قوة العمل (إما مباشرة في الانتاج، وإما على نحو غير مباشر في الخدمات واعادة إنتاج القوة) دوما على نحو متزايد، وتدمير المعارف وأشكال المنطق البديلة عن «منطقه» الخاص المسعور.

في إطار هذا المنطق الرأسمالي الجنوني، من المفهوم أن «الأزمة البيئية» هي بالذات لا تشكل سوى «فرصة مذهلة لأسواق جديدة». هكذا عملت الصحف الاقتصادية على تسليط الضوء على امكانات سوق الطاقة المتجددة، وسوق حقوق التلوث، وسوق الزراعة (شبه) العضوية، الخ. تتبدد شمولية المشكل، ويغيب الحل الشامل أيضا، بعد ابتلاعهما من قبل أطماع ربح الرأسماليين الخواص.

من الواضح أن الحلول–الزائفة لهذه «الرأسمالية الخضراء» لن تحسم أي شيء. لن أضيع وقتي في شرح ذلك. وعلى حد تعبير ألبرت أينشتاين، لا نحل مشكلة بالوسائل التي كانت سبب المشكلة. لن نحل الأزمة البيئية بما كان سبب الأزمة البيئية من آليات السوق ومن الإنتاجية.

في هذا الصدد، تجذر الاشارة جيدا إلى ما يلي: كما ذكرت، فإن السمة الوحيدة لأزمة البيئة، حيث تحطمت دينامية التدمير الأسية، تتمثل في زوال طبقة الأوزون. منذ بروتوكول مونتريال (عام 1987)، انخفضت إلى حد كبير للغاية، انبعاثات الغازات المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري. غير أن ذلك يشكل بالضبط المجال الوحيد حيث اعتمدت الحكومات (بفعل جملة أسباب خاصة للغاية لن أتعمق فيها هنا) تدابير الضبط بدل آليات السوق (6).

الاستنتاج ظاهر للعيان: ليست الطبيعة هي التي في أزمة، بل المجتمع الرأسمالي. لقد وصلنا إلى مرحلة حيث تؤدي عبثية هذا النمط من الانتاج، على نحو خطير للغاية، إلى اختلال العلاقات بين الانسان والطبيعة التي يشكل جزءا منها، إلى درجة أن هذه العبثية باتت تشكل تهديدا قاتلا على قسم كبير من النوع البشري. لذلك لا أحب تعبير «الأزمة البيئية».

زد على أن كلمة «أزمة» غير صحيحة. تشكل أزمة ما مرحلة انتقالية بين حالتي نظام. من وجهة نظري، لا يمكن الحديث عن «أزمة» لتوصيف مجموعة من ظواهر تدهور المحيط البيئي الأسية التي ذكرتها والتي تتفاقم منذ قرنين.

لا نتعامل مع «أزمة» ولكن مع مأزق رأسمالية مزدوج، في الآن ذاته على المستوى البيئي وعلى المستوى الاجتماعي (وباختصار: ميل معدل الربح إلى الانخفاض وكيف يسعى الرأسمال لمجابته).

ومن المثير للانتباه، حول هذين المستويين –الاجتماعي والبيئي–أن يسعى النظام إلى بلوغ حدود غير قادر على حتى معرفتها هو بالذات. هذا ما يؤكد تماما تحليل ماركس، الذي قال: «الحد الأقصى الوحيد للرأسمال، هو الرأسمال بالذات»،

وخلص إلى أن عدم القضاء على هذا الاله مولوخ [مولوخ كان إلها ذو نزعة شريرة، كان لا يرضيه شيئا إلا قرابين الأطفال–المترجم] في الوقت المناسب، قد يؤدي إلى استنزاف «المصدرين الاثنين لكل ثروة وهما: الأرض والعامل».

النضال البيئي، والنضال الطبقي

تتيح هذه المقاربة وضع معالم النضال الذي علينا خوضه. ما نعنيه ليس «نضالا بيئيا» –بمعنى نوع من نضال كمالي بالنسبة لمن لا مشاكل اجتماعية كثيرة لديهم، رجالا ونساء. إنه نضال اجتماعي لإنقاذ ظروف الحياة على هذا الكون، بوجه خاص بالنسبة لعالم الشغل، والنساء والشباب والفلاحين والشعوب الأصلية – وباختصار المستغَلين والمستغَلات والمضطهَدين والمضطهَدَات الذين تهدد الرأسمالية بالتضحية بهم جميعا.

إن النضال الذي علينا خوضه من أجل البيئة نضال طبقي، ونضال معاد للرأسمالية يشمل إلى حد ما كل النضالات الأخرى ويمتلك القدرة على تجميعها برمتها. إنه نضال سيقرر في النهاية الاختيار بين إنسانية جديرة بهذا الاسم –مهتمة جيدا بشؤونها هي بالذات وبالطبيعة التي هي جزءا منها–أو بين فوضى همجية لأشكال تدمير اجتماعية وبيئية.

هذا النضال على حد سواء شاعري –زاخر بالعواطف والأحاسيس لأن الأمر يتعلق بإنقاذ سحر وروعة هذا العالم الذي يجعلنا بشرا على قدم المساواة–وفي منتهى العقلانية. لكن لا تعترينا أية أوهام: لن يتحقق النصر لا بالشعر ولا بالبرهان، مهما كان جمال الأول ودقة الثاني.

نظرا لأحداث الأسابيع الأخيرة، سأوضح هذا الاثبات بمثل يوناني: ما القاسم المشترك بين يانيس فاروفاكيس وكبرى جمعيات البيئة؟ من الوهم الاعتقاد بأن مآسي الانسانية والحجج المعقولة، بدعم من الحائزين على جائزة نوبل، قد تقنع الخصم بسخافة سياسته، حتى من وجهة نظر مصالحه الإمبريالية الخاصة.

إن هذا الاعتقاد وهم بالفعل. لا يتعلق الأمر في المقام الأول بغباوة «أصحاب القرار» أو بافتقارهم للمعلومات، ولكن بمصالح مادية. لإنقاذ المناخ يلزم ما يلي: 1) على شركات النفط والغاز والفحم أن تتخلى عن استغلال أربعة أخماس احتياطات الوقود الأحفوري التي تمتلكها والتي تُحَدِّد سعرها في البورصة، 2) يجب تفكيك القسم الأعظم من نظام الطاقة العالمي –الذي يعادل ما يناهز خُمس الناتج الداخلي الخام الاجمالي تقريبا–قبل استهلاكه كاملا. في الحالتين الاثنتين، سيؤدي هكذا تدمير الرأسمال إلى أزمة مالية ضخمة.

يمكن القيام بمقارنة أخرى على النمط اليوناني: ما القاسم المشترك بين فولفغانغ شويبله وكريستين لاغارد والمشككين في وجود ظاهرة الاحتباس الحراري؟ [المشكك

في المناخ هو الشخص الذي لا يؤمن حقا بظاهرة الاحتباس الحراري أو تأثير النشاط البشري على ذلك. عموما، يعتقد المشككين أن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي دورية وطبيعية تماما–المترجم]؟ ثمة قرار صارم لحماية نظامهم، أي نظام الطبقة الرأسمالية التي ينتمون إليه والذي شيد الأساسي من قوته منذ قرنين معتمدا على استغلال أشكال طاقة الوقود الحراري.

إن أمثال فولفغانغ شويبله وكريستين لاغارد في جميع البلدان مستعدون لتثبيت هذا النظام مقابل عمليات دمار هائل، والتضحية بمئات الملايين من البشر، وحتى مقابل إلقاء العالم في فوضى لا يمكن التحكم بها إلا عن طريق وسائل لن تمت بأي وجه بما يسمى «حضارة»، لا من قريب ولا من بعيد.

عندما سيجري ارتكاب الضرر، سيذرف أمثال فولفغانغ شويبله وأمثال وكريستين لاغارد دموع التماسيح على الضحايا متحدثين عن «كارثة طبيعة». لأن هؤلاء الناس، كما ترون، يعتقدون أن قوانين السوق قوانين طبيعية، على نحو قاطع، مثل –القوانين الفيزيائية –إن لم يكن أكثر منها.

قال الاقتصادي البرجوازي جوزيف ألويس شومبيتر أن الرأسمالية تتجاوز أزماتها الدورية من خلال «التدمير الخلاق». وما سماه أرنست ماندل «رأسمالية الطور الثالث» لا يمكن أن تتعدى مأزقها المزدوج الاجتماعي والبيئي سوى بفعل «الدمار المدمر».

هكذا فإن الأمر يتعلق جدا بنضال، وليس بنقاش أكاديمي، ومثال اليونان يبين لنا على مستوى ضيق إلى أي حد سيكون هذا النضال ضارياً.

شرح وعرقلة و«إضفاء طابع جماعي»

«ما العمل؟» كما قيل... ما العمل للحد من الكارثة المناخية إلى أقصى مدى؟

أول ما يلزم القيام به هو تفسير الوضع وأسبابه بلا كلل وفي كل مكان، وبوجه خاصة في المنظمات الشعبية، والحركة النقابية، والمنظمات النسائية وحركات الشباب. ومن الضروري مباشرة عمل تعليمي دائم، علينا المساهمة فيه. والتحدث عن ذلك يعني الفعل مسبقا، ويعني زرع بذور الغضب الكبير الذي لا بد منه.

ثاني ما يلزم القيام به هو النضال في كل مكان ضد مشاريع الاستثمار الضخمة خدمة للصناعة الأحفورية: المطارات الجديدة، وخطوط الأنابيب الجديدة، والطرق السيارة الجديدة، وعمليات التنقيب الجديدة، والمناجم الجديدة، ونزعة جنون الغاز الصخري الجديدة، والنزوات الجديدة لمهندسي الجيولوجيا الذين يحلمون بتصنيع جهاز ينظم حرارة الأرض... يتحكمون به.

كانت ناعومي كلاين على صواب تماما في دعوتها إلى تقوية حدة هذا الاحتجاج –سمته «بلوكاديا» Blockadia–في كل مكان. كانت على حق لأن هذه العرقلة

تكتسي في الواقع أهمية استراتيجية: لا يسمح مستوى تطور البنيات التحتية حاليا للرأسمال بمواصلة حرق كميات الوقود الأحفوري التي تؤدي إلى ارتفاع الحرارة بـ 6 درجات مئوية في أفق عام 2100 (7). إن التعبئات مثل تعبئات نوتردام دي لاندز، أو خط أنابيب كيستون 40، أو حديقة ياسوني، بمثابة عوائق قائمة ضد الرأسمال. لندافع عن هذه التعبئات ولننسق جهودنا دفاعا عنها.
ثالث ما يلزم القيام به هو دعم جميع المبادرات البديلة الجماعية، والاجتماعية والديموقراطية التي تعزز مفهوم الصالح العام والممتلكات العامة والتدبير المشترك للأرض «بتبصر وجد واتقان». علينا عدم ازدراء المجموعات التي تشتري المنتجات المحلية للزراعة العضوية وغيرها من المبادرات الساعية لبسط السيادة الغذائية، على سبيل المثال. ولا نعتقد طبعا بإمكان إطاحة الرأسمالية بهذه الكيفية، عن طريق انتشار تلك المبادرات. وهذا لا يحول دون أن تكون هذه المبادرات رافعات للتوعية، بوجه خاص عندما تنظم النقاش وبالتالي تحطم الجدار الفاصل –المعمم من قبل الرأسمال–بين المنتجين والمستهلكين، أو لما تعمل على اشراك الحركة النقابية.
لكن من الواضح أن التربية الدائمة، وعمليات العرقلة ومبادرات الاستيلاء على كل ما في إطار الصالح العام غير كافية. يتطلب النضال مشروع مجتمع بديل، وبرنامجا واستراتيجية. سأستعرض هذه السمات الثلاث على عجل.

مشروع المجتمع: التحديث الاشتراكي البيئي

دعونا نسمي الأشياء بأسمائها: لا يمكن أن يكون المجتمع البديل سوى من نوع اشتراكي. يتعلق الأمر بإلغاء انتاج القيم التبادلية من أجل أرباح الأقلية الرأسمالية واستبدالها بإنتاج القيم الاستعمالية تلبية للحاجات الانسانية الحقيقية، المحددة ديموقراطيا. لا يوجد أي خيار ممكن، وليس ثمة أي بديل ممكن لنمط الانتاج هذا. مع ذلك، يتوافق هذا البديل بشكل أساسي مع تعريف الاشتراكية.
تتحاور حركة النساء المستقلة مع منظماتنا لحملنا على اتخاذ كل التدابير اللازمة بفعل أن الاشتراكية لا تستلزم الغاء استغلال العمل المأجور وحسب، ولكن أيضا تستتبع النضال ضد اضطهاد النساء. إن العمل المنزلي المجاني اعتناء بقوة العمل واعادة انتاجها يشكل دعامة للنظام، يخفيه بعناية النظام البطريركي، الذي يضطهد أيضا المثليين والمثليات جنسيا. تسعى حركتنا إلى أن تستخلص من ذلك كل النتائج حول نموذج الاشتراكية التي تود ارساءه.
وعلى النحو ذاته، يجب علينا تفحص ما تستتبعه خطورة الأزمة البيئية بالنسبة لمشروعنا الاشتراكي. وهنا أيضا، من اللازم اجراء تحديث. وسأذكر بإيجاز ثلاث نقط:

•التكنلوجيا. قال لينين بأن «الاشتراكية هي السوفييتات إضافة إلى الكهرباء». من الواضح اليوم أن هذا التعريف غير كاف. كيف سينتج الكهرباء؟ بواسطة الفحم، أو النفط أو الغاز الطبيعي أو الطاقة النووية؟ إن اشتراكية جديرة بهذا الاسم تستلزم كهرباء يجري انتاجه وحسب بواسطة مصادر طاقة متجددة ويجري استعماله بأقصى حد من الفعالية. وبعبارات أخرى، تقودنا «الأزمة البيئية» إلى استنتاج أن أشكال التكنلوجيا غير محايدة.
•الحدود. أشاد أنجلز «بالتطور غير المحدود لقوى الانتاج» الذي من شأنه أن يكون ممكنا، على حد تعبيره، بمجرد أن تتخلص الانسانية من «العوائق الرأسمالية». يمكن مناقشة التفسير الدقيق لهذا الجملة، والأهمية التي كان انجلز يعطيها لقوى الانتاج غير المادية مثل المعرفة، الخ. لكن ثمة مسألة واضحة: يواجه المشروع الاشتراكي عرقلة من قبل ما سماه دانيال بنسعيد «نفايات انتاجية». فلنقض عليها. نحن نناضل لإقامة اشتراكية تحترم محدودية الموارد والوتائر وأنماط اشتغال النظم البيئية وكذلك الدورات الطبيعية الكبيرة. اشتراكية تطبق مبدأ الحذر وتتخلى عن «التحكم بالطبيعة».
• اللامركزية. قال ماركس عن كومونة باريس أنها كانت «ما جرى اكتشافه في آخر المطاف من شكل سياسي لتحرر العمل». على أساس هذه التجربة الثورية، تخلى عن مفاهيم أكثر مركزية، ودافع عن فيدرالية كومونات كبديل عن الدولة وشرع في دراسة أشكال الكومونات بمجتمعات ما قبل الرأسمالية. إن ديموقراطية منتجين متشاركين حقيقية، غير واردة في الواقع، دون تدمير الدولة وتعويضها بفدرالية بنيات تنظيم ذاتي غير ممركزة، تنسق فيما بينها. يشجعنا الانتقال الطاقي اللازم على اختيار هذا التصور على نحو أكثر جرأة، لأن الطاقات المتجددة تستلزم لا مركزة متقدمة، تسهل التدبير من قبل الجماعات أو تحت تحكمها. هكذا بإمكاننا استكمال صيغة ماركس: «الكومونة هي ما جرى اكتشافه في آخر المطاف من شكل سياسي لتحرر العمل ولاستدامة البيئة» (بالمعنى الحقيقي للتعبير).
تكفي هذه النقاط الثلاث، كما أعتقد، لإبراز أن الاشتراكية البيئية مسألة أخرى غير تسمية جديدة على أمور قديمة: إنها مشروع تحرري يتناول تحديات جديدة تواجهها الانسانية بسبب الدمار الرأسمالي للبيئة وبفعل التجربة الكارثية «للاشتراكية القائمة بالفعل».

البرنامج: تجذر لا مناص منه

فيما يتعلق بالبرنامج، أود استحضار أن من يعتقدون، رجالا ونساء، بأن المسألة البيئية قد تصرفنا عن تقديم اجابات معادية للرأسمالية ومعارضة للتقشف، يرتكبون خطأ فادحا. إن العكس هو الصحيح: في الواقع، يمنح استعجال الأزمة البيئية

وخطورتها شرعية قوية لبرنامج جذري وثوري إلى حد كبير، تتمثل فكرته الرئيسية في الثنائي مصادرة/استشراك (استشراك: جعل الشيء مشتركا–المترجم) الطاقة والقطاع المالي، دون تعويض ولا اعادة شراء وتحت الرقابة العمالية.
يتداخل هذان القطاعان إلى حد كبير للغاية، بوجه خاص لأن استثمارات القطاع الأحفوري الضخمة (بحث وتنقيب ومناجم ومصفات ومحطات توليد الكهرباء، وخطوط تيار كهربائي عالي الجهد، الخ.) تشكل استثمارات طويلة الأمد، وممولة بالقروض. ونظرا إلى ما قيل أعلاه بشأن الغاء نظام الطاقة قبل استهلاكها بالكامل، وبخصوص احتياطات الوقود الأحفوري التي يلزم تركها تحت الأرض، فإن التأميم يشكل الشرط الضروري لكي يتمتع مجموع الشعب بالركائز والوسائل التي تسمح بتنظيم الانتقال الطاقي بغض النظر عن مقتضيات الربح، في إطار لا مركزي.
في إطار هذا الفكرة الأساسية، يمكن تنظيم مطالب عديدة أكثر مباشرة، لن أذكرها هنا بالتفصيل. سأقول وحسب، أن مسألتين تكتسيان أهمية كبرى فيما يبدو، من وجهة نظر ثنائية ردا على التقشف وعلى انتشار فكرة الصالح العام.
•الأولى هي في مسألة المجانية: على سبيل المثال، مجانية الخدمات الأساسية للحاجات الضرورية اجتماعيا في يتعلق بحق الحصول على الماء، والكهرباء، والتنقل والحرارة (متوافقة مع تسعيرة تصاعدية بسرعة فوق هذه الحاجات).
• الثانية هي مسألة تراجع مجال السوق لصالح قطاع عام ديموقراطي، مع آليات رقابة السكان ومشاركتهم: شركات عمومية لعزل [يشير العزل إلى جميع نظم العوازل والعمليات التي تُحد من التبادل الحراري بين حجرات ذات درجة حرارة مختلفة– المترجم] المباني السكنية وتجديدها، وشركات عمومية للنقل العام، الخ.

الاستراتيجية: تضافر نضالات الفلاحين والسكان الأصليين والعمال والنساء

سأختم هذا الموضوع بالاستراتيجية. من الواضح أن الانسانية لن تتمكن من تجاوز المأزق الذي قادتها الرأسمالية إليه سوى بوسائل ثورية. ومن الجلي أيضا أن النضال المعادي للرأسمالية اللازم خوضه يستتبع بالضرورة دورا مركزيا للطبقة العاملة (كل من يتوقف وجودهم، رجالا ونساء، على استغلال قوة عملهم على نحو مباشر أو غير مباشر من قبل الرأسمال في إطار الانتاج، أو الخدمات أو في إعادة انتاج قوة العمل). لكن الثورة، لا تعني تواجه جيشين ذوي معالم محددة للغاية –الطبقة العاملة والبرجوازية–في ساحة المعركة. إن كل وضع ثوري نتاج أزمة المجتمع برمته، وغليان غامض لمبادرات تتخذها طبقات، ولكن أيضا فصائل طبقات، وفئات اجتماعية، الخ. في خضم هذا الغليان، على الطبقة العاملة تحقيق هيمنة من خلال اثبات عملي بأن برنامجها يقدم أجوبة عن مشاكل ومطامح جميع المستغَلين وجميع

المضطَهَدين.
إن هذا التوضيح هنا سديد بوجه خاص لأن «الأزمة البيئية» بمثابة خطر الحرب الذرية: إنها تدعو ملايين الرجال والنساء من جميع فئات المجتمع وتحركهم، لأنهم رجالا ونساء، قلقون بشأن مستقبل الكوكب ومصير أبنائهم.
لذلك فإن كبرى التعبئات البيئية، مثل كبرى التعبئات السلمية، غالبا ما تكتسي جانبا مشتركا بين عدة فئات. طبعا، يشكل العمال والعاملات فيها أغلبية (على كل حال في البلدان «المتقدمة»، حيث تمثل الطبقة العاملة معظم السكان)، لكنهم لا يشاركون فيها كعمال، وهم على وعي بدورهم الخاص.
أعتقد أن مهام الثوريين في هذا السياق، لا يتمثل في البقاء على جانب الطريق لتوزيع منشورات تدعو إلى رد اشتراكي. طبعا هذه المنشورات مفيدة، لكن مهامنا تتمثل أيضا في بناء الحركة الجماهيرية وتوجهيها نحو حلول معادية للرأسمالية.
ومما يزيد من أهمية نقاش الاستراتيجية هذا أن الطبقة العاملة اليوم قائمة في الجزء الخلفي من النضال حول المناخ، بينما الفلاحون والشعوب الأصلية في الخط الأمامي رافعين مطالب معادية للرأسمالية –تضطلع النساء بدور رئيسي في كلتا الحالتين.
علينا بناء الحركة الجماهيرية، اعتمادا على الفكرة الاستراتيجية المتمثلة في استقطاب عالم الشغل إليها، لأن دور هذا الأخير سيكون حاسما. لكن من أجل ذلك، يلزمنا إدراك الأسباب الخاصة التي تفسر المشاركة الثانوية والنسبية للحركة العمالية في النضال البيئي عموما، والنضال المناخي بوجه خاص.
إن الشرح غير معقد. عندما يناضل اليوم صغار الفلاحين لأجل ظروف عيشهم ضد الصناعة الزراعية، يتزامن إلى حد كبير ما يرفعونه من مطالب مباشرة مع البرنامج الزراعي الذي يلزم تطبيقه لإنقاذ المناخ. علاوة على ذلك، فهم على وعي بأنهم في حاجة لدعم وسط عموم السكان بوجه عام لمواجهة عدو قوي للغاية يسعى إلى تدميرهم، بحيث أنهم يميلون نحو تحالف «العمال والفلاحين» أكثر من نحو برنامج برجوازية صغيرة. ومع إجراء ما يلزم من تغيير، ينطبق ذلك أيضا على الشعوب الأصلية دفاعا عن نمط حياتها المعتمد على الارتباط الوثيق بالغابة، على سبيل المثال.
في كلتا الفئتين، لا يثير الدهشة اضطلاع النساء بدور رئيسي. ليس بسبب «طبيعة نسائية» بيئية، لكن لأن النساء يأخذن على عاتقهن انتاج نسبة 80% من المواد الغذائية بالعالم، من جهة، ومن جهة أخرى لأن دور «الرعاية» الذي يسنده النظام الأبوي إليهن في إطار قسمة العمل يعرضهن مباشرة لمواجهة بعض آثار تغير المناخ الأكثر وحشية، مثل ندرة المواد المائية.
إن الأمور مختلفة بالنسبة للعاملين والعاملات. وفي الواقع، ليس ثمة تطابق لكن توتر، بل حتى تعارض جلي –للوهلة الأولى–بين المطالب المباشرة التي يطرحها

العمال والعاملات عفويا دفاعا عن موارد أرزاقهم، من جهة، وبين البرنامج الذي يلزم تطبيقه فيما يتعلق بالبيئة، من جهة أخرى.
وغني عن القول أن هذا التعارض ليس واضحا وحسب، ولكنه يشكل أيضا عقبة، خاصة في النضالات التي تخاض في كل مقاولة. غالبا ما يدعي عمال المقاولات المُلَوِّثة أنهم ممزقون بين الوعي بطبيعة نشاطهم الضار بيئيا وبين ضرورة الحفاظ على منصب عملهم.
لا يمكن تجاوز هذا التمزق سوى بتقديم اجابات معادية للرأسمالية، تسمح وحدها بتلبية الحاجات الاجتماعية وبتخطي الاكراهات البيئية. هذا هو نهج الاشتراكية البيئية الاستراتيجي العام.
لن أقدم جدولا لهذه المطالب –يلزم إلى حد كبير ابتكارها في خضم النضالات الملموسة، بدءا بوجه خاص من النضالات من أجل الصحة في مواقع العمل –لكن ثمة مطلب يبدو لي حاسما: تقليص جذري لساعات العمل دون تخفيض الأجر، مع استخدام لتعويضها وتقليص وتائر العمل، تحت رقابة عمالية.
يشكل ذلك مطلبا حاسما لأن تقليصا جذريا لساعات العمل مع تخفيض وتائره يمثل أمثل وسيلة للنضال ضد البطالة مع محاربة النزعة الانتاجية. ولفهم الأهمية الاستراتيجية لهذا المطلب من وجهة نظر بيئية، يلزم بوجه خاص معرفة أن تخفيض الانتاج المادي ووسائل النقل شرط لازم لانتقال الطاقة نحو الطاقات المتجددة في إطار احترام الاكراهات المناخية.
تعارض عناصر عديدة نشر هذه المطالب الاشتراكية البيئية في صفوف الحركة العمالية. يتمثل أحد هذه العناصر طبعا في وجود بيروقراطية نقابية تمارس التعاون الطبقي وتأمل من خلال ذلك –يا له من وهم مرة أخرى! – ملازمة «انتقال صحيح» نحو رأسمالية اجتماعية وبيئية.
إن الانخراط في بناء الحركة الجماهيرية دفاعا عن البيئة بوجه عام، والمناخ بوجه خاص، هو القدرة على وضع منطق الرأسمالية في قفص الاتهام بدءا من هذه الحركة، في الفعل، على نطاق كبير. ولا يمكن لذلك سوى أن يحث العمال والعاملات على الانضمام إلى النضال بأسلحتهم والاضطلاع فيه بدور حاسم سيكون لهم في آخر المطاف.
لا تشكل الاستراتيجية الثورية ما ندد به لينين من نزعة عمالوية أو نزعة اقتصادوية. ليس المقصود هو الركض وراء حركة الخضر. بل الأمر يتعلق عموما بالرد على مأزق الرأسمالية الشامل، في جميع الميادين وفي كل المواقع. وهذا يعني اعادة الصلة بأرقى التقاليد الثورية للحركة العمالية، كما وردت في هذه الأغنية الجميلة التي أنشدها عمال فيينا. إنها أغنية اشتراكية بيئية حتى قبل بروز هذا التعبير الأخير:
نحن بناة العالم الجديد
نحن الحقول، والزارع والبذرة

نحن حصادو مواسم الحصاد القادمة
نحن المستقبل ونحن الحياة.

* دانيال تانورو عضو قيادة العصبة الشيوعية الثورية (LCR–SAP: العصبة الشيوعية الثورية بالمنطقة الناطقة بالفرنسية–الحزب العمال الاشتراكي بالمنطقة الناطقة بالفلامندية، فرع الأممية الرابعة البلجيكي). علاوة على مقالات عديدة، هو مؤلف كتاب الرأسمالية الخضراء المستحيلة (لاديكوفيرت، باريس عام 2010).
ننشر هنا نسخة جديدة (في شكل مختصر نوع ما من قبل المؤلف) للعرض الذي قدمه يوم 28 تموز/يوليو عام 2015 في إطار اللقاء العالمي رقم 32 لشبيبة الأممية الرابعة، المنظم ببلجيكا. يشكر المؤلف المتدخلين، الذين قادته مساهمتهم إلى تعديل هذا النص وتوضيحه حول بعض النقط.

———

إحالات

1. science/earth/collapse-of-parts-of-west-antarctica-ice-sheet-/13/05/http://www.nytimes.com/2014 has-begun-scientists-say.html?_r
2. /the-inevitability-of-sea-level-rise/08/http://www.realclimate.org/index.php/archives/2013
3. http://www.washingtonpost.com/national/health-science/world-on-track-for-nearly-11-degree-a gIQAi0IM6N_story.html/28/11/temperature-rise-energy-expert-says/2011
4. Corinne Le Quere, Tyndall Centre for Climate Change Research, University of East Anglia « The scientific case for radical emissions reductions ». http://tyndall.ac.uk/communication/news-archive/2013/radical-emissions-reduction-conference-videos-now-online
5. James Lovelock, La Terre est un être vivant, l'hypothèse Gaïa, Flammarion, coll. Champs , Paris , 1999
6. http://www.esrl.noaa.gov/csd/assessments/ozone/2010/executivesummary/#fig1
7. Corinne Le Quere, op. cit.

أطوار تفاقم الأزمة البيئية الرأسمالية

دانيال تانورو

1 تموز/يوليو عام 2013

إن من طبع الإنسان العاقل، جنسنا البشري، إنتاج وجوده الخاص اجتماعيا. وهو يفعل ذلك بواسطة العمل، الذي من خلاله يحول الموارد الطبيعية التي لا يستهلكها كما هي إلى قيم استعمالية. إن هذا العمل الذي يشكل وسيطا لا غنى عنه بين الإنسان وبيئته، يعتبر نشاطا واعيا: توجد نتيجته مسبقا في دماغ المنتج على شكل مشروع يكيفه العامل حسب عملية التنفيذ، ويقدمه حصيلته فيما بعد. يترتب عن هذه القدرة على التفكير في العمل ما يلي: 1°) البحث عن الوسائل التقنية والاجتماعية التي تتيح زيادة الإنتاجية؛ 2°) ضرورة وجود تواصل وتعلم اجتماعي؛ 3°) واقع أن كل جيل يرتقي، إن صح التعبير، على أكتاف الأجيال السابقة– وبعبارة أخرى التطور البشري. تُميز هذه الخصائص نوعنا البشري عن غيره من الحيوانات الاجتماعية مثل النمل والنحل أو النمل الأبيض، التي يظل نمطها الاجتماعي للإنتاج فطريا ولا يتغير بالتالي سوى بوتيرة التطور البيولوجي.

الطبيعة البشرية والتكنولوجيا والسكان والعلاقات الاجتماعية

إن حقيقة أن القدرة على التطور سمة مميزة للنوع البشري يستتبع أن هذا الأخير يُحدث حتما تأثيرا على بيئته خلال مدى قصير يفوق تأثير الحيوانات [1]. هذا هو الحال حتى في المجتمعات الأكثر «بدائية» لمن يعيشون على الصيد وقطف الثمار، لأن إنتاج الأدوات واللباس والسكن، حتى البسيطة منها، تتطلب طبعا أخذ كميات من الموارد الطبيعية الفائضة عن الحاجات الفيزيولوجية، وتحويلها ورميها بعد استعمالها. يستنتج البعض من ذلك بأن الأزمة البيئية حاليا لا تشكل سوى إعادة إنتاج لأزمات بيئية محلية سابقة بقدر أكبر وعلى المستوى العالمي، ونتيجة منطقية لـ«مجرى التقنية» بدءا التحكم بالنار إلى التحكم بالطاقة الذرية (على افتراض أن هذه الأخيرة «متحكم بها»)، مرورا بتدجين أنواع حيوانية أخرى واكتشاف الزراعة. وبعبارات أخرى، سيكون التقدم البشري –الكمي والنوعي– مدمرا حتما.

شاع هذا التصور منذ عقود عديدة من قبل كتاب كُثر، مثل هانس جوناس جاك إيلول أو في الآونة الأخيرة أندريه لوبو. كلهم يتهمون «التقنية» بأنها مسؤولة عن تدهور البيئة. يرى جاك إيلول وأندريه لوبو أن «النظام التقني» القائم يمتلك منذ

الخطوات الأولى للبشرية، منطقا خاصا، وهذا الأخير غير منسجم مع الحدود الطبيعية. وفي الواقع، تعتبر «التقنية» هنا في مثل هذا المستوى من التجريد والتعميم وسيلة من خلالها، يميل الانسان العاقل إلى أن يُعد بمثابة تهديد ضد «الطبيعة» [2]. لذلك، فإن هذه المقاربة حول المسألة البيئية تقترب عموما إلى هذا الحد أو ذاك من مُزحة جيمس لوفلوك التي اختتم بها «فرضيته غايا» [3] بالسخرية على أن الأرض ستكون «مريضة بالبشرية». وبذلك تنضم إلى مقاربات كتاب آخرين (الزوجان إرليخ، وجارد دايموند وجون دورست على سبيل المثال) تطرح إلى هذا الحد أو ذاك مباشرة وصراحة نمو السكان بما هو محرك لتدمير البيئة. وبناء على ذلك لا يدعو إلى الدهشة أن كمية من الكتب الخضراء تعتبر مالتوس مؤسس علم البيئة –متجاهلة أن مؤلف «بحث في مبدأ السكان» لم يكن اطلاقا مهتما بالبيئة...

وفي الحقيقة، فإن القسم الأساسي من الانتاج الثقافي المعاصر حول المسألة البيئية يتناول هذا النوع من الأفكار الكارهة للبشر، التي لا تخلو من أوجه التشابه مع عقيدة «الخطيئة الأصلية» [4]. وسواء أقدمت معظم المؤلفات الواسعة الانتشار على إدانة «التقنية» أو «السكان»، فهي تتقاسم عنصرا مشتركا قائما على صرف النظر عن أنماط الانتاج والعلاقات الاجتماعية وقوانين السكان الناجمة عن ذلك. تتمثل النتيجة المشتركة لهذه التحاليل الكارهة للبشر في ضرورة قيام البشرية بثورة ثقافية لكي تتمالك نفسها وتغير سلوكها، بل لكي تتخلى عن التطور، من أجل حماية «الطبيعة»، وحماية نفسها هي بالذات في آخر المطاف.

إن ثورة ثقافية من منظور العلاقات بين الكائن البشري و(وبقية) الطبيعة هي في الواقع ضرورية –سنعود إلى ذلك في الخاتمة–، ولكن من المثالية الصرفة الاعتقاد بأنها قد تكون ممكنة بمعزل عن خوض الصراع الطبقي بهدف اجراء تغيير عميق في الأساس الاقتصادي للمجتمع، لأن الثقافة تترتب عن ذاك الأساس في آخر المطاف. إن مأزق التفكير المنطقي أوضح من ذلك بكثير لدى من يدينون (بحق) ايديولوجيا الهيمنة البشرية على الطبيعة... وفي نفس الوقت يعتقدون بضرورة أن يهيمن الكائن البشري على طبيعته الخاصة ويغيرها تفاديا للكارثة البيئية! نحن هنا في إطار تناقضات معقدة قد تشكل نتائجها العملية الوحيدة الدعم الفعلي «للرأسمالية الخضراء»، أو الانضمام إلى الاستبداد المستنير الذي يتبناه الخبراء الخضر –الذي يشيد به هانس جوناس، ... أو كليهما في آن واحد.

خلافا لهذه التصورات الجوهرية، يجب الاشارة إلى أن العلاقات بين التطور – التقني والديموغرافي– وبين البيئة ليست خطية. وليس من الصحيح بكل بساطة أن كل تقدم تقني قد يشكل حتما مرادفا لتدمير البيئة. ولنأخذ ثلاثة أمثلة: 1°) من المحتمل في بعض مناطق العالم، أن اكتشاف الزراعة سمح بالتخفيف عن النظم البيئية المرهقة بسبب السكان الممارسين للصيد وجمع الثمار والذين كانوا يستعملون النار بما هي تقنية للصيد؛ 2°) في القرن الخامس عشر، بأوروبا الغربية، حدت الزيادة في الانتاجية الزراعية من تدمير الغابات وتعرية التربة ورعي قطيع الحيوانات في الغابات. كانت تلك الانتاجية الزراعية ناجمة عن اكتشاف أن استراحة الأرض كل ثلاث سنوات، يمكن التخلي عنها بزراعة القطانيات (لأن هذه الأخيرة تثبت الأزوت الموجود في الجو، وبالتالي تشكل «سمادا أخضرا») [5]؛ 3°) في عصرنا، إذا كان من المسلم به أن حل الأزمة البيئية لا تشكل قبل كل شيء مسألة تقنية وتستلزم تقليص الانتاج المادي، فإنها تتطلب مع ذلك شكلا من أشكال التطور. وفي الواقع، يقتضي تفادي تقلب مناخي خطير، على سبيل المثال، انتقالا نحو نظام طاقي اقتصادي قائم حصرا على استعمال وتحسين تكنولوجيا تحويل مصادر الطاقة المتجددة [6].

وعلى النحو ذاته، ليس من الصحيح أن عددا أكبرا من السكان قد يؤدي تلقائيا إلى تفاقم تدمير الغابات، وبالتالي مزيدا من التعرية وتدميرا للنظم البيئية –كما يؤكد ذلك جارد دايموند في كتابه الأكثر مبيعا «الانهيار». وفي كتاب ألف قبل سنوات عديدة، كانت إستر بوسوروب بالفعل قد أطاحت بأطروحة مالتوس. كان هذا الأخير يؤكد بأن السكان يزدادون أُسِيًّا بينما الانتاجية الزراعية لا تنمو سوى خطيا. وبالعكس بينت إستر بوسوروب أن النمو الديموغرافي يمكن أن يكون ضروريا للانتقال إلى تقنيات زراعية أكثر كثافة بوسعها، في ظل ظروف معينة، تحسين مستدام لخصوبة الأرض، وبالتالي نوعية البيئة. وبعد إجراء ما يلزم من تعديلات، مازال التفكير المنطقي ساري المفعول اليوم: وفي الواقع، فإن زراعة عضوية محلية، وتدبير نظام للطاقة المتجددة وغير المركزة، والاصلاح البيئي للمدن واحياء النظم البيئية، ستتطلب في الواقع عددا كبيرا من اليد العاملة. لذلك، فإن السكان الذين تعتبرهم الرأسمالية بازدراء بمثابة «فائض» يجب اعتبارهم، بمنطق آخر، بما هم ورقة رابحة بالنسبة لسياسة بيئية.

لا يتعلق الأمر بمعارضة تصميم ميكانيكي متفائل بآخر متشائم، ولكن بادراك أن

التطور البشري والبيئة تربطهما علاقات جدلية. وتضطلع التقنية والديموغرافيا طبعا بدور (ما من أحد سيدعي أن تضاعف عدد السكان خلال السنوات الثلاثين الماضية لم يكن له أي تأثير بيئي!)، لكن الطريقة التي تؤثران بها على التوازنات البيئية تتوقف على العلاقات الاجتماعية التي تعقدها الكائنات البشرية في إطار الانتاج. وتبين ذلك بعض الأمثلة المذكورة أعلاه:

.لماذا يظل الانتقال نحو الطاقات المتجددة هامشيا في حين أن القدرة التقنية قد تكون كافية لتلبية أكثر من عشرة أضعاف من الحاجات البشرية [7]؟ لأن الموارد الأحفورية تبقى أكثر ربحا بالنسبة للرأسمال، ولأن الصناعات المتعلقة بها تشكل النواة الصلبة لنظام تقني وصناعي إنتاجوي، ولأن الاحتياطات غير المُسْتَغلة من النفط والفحم والغاز تدرج في أصول ميزانية المقاولات متعددة القوميات.

.لماذا لا يجري تشغيل «فائض» السكان في حماية النظم البيئية واحيائها باتجاه اقتصاد مستدام (بالمعنى الحقيقي للكلمة)؟ لأن «الخدمات البيئية» لا تنتج قيمة ولأن الرأسمال يحتاج باستمرار لجمهور من العاطلين والعاطلات للضغط على الأجور والتعويضات الاجتماعية.

إن ما يفسر الأجوبة المقدمة اليوم حول هذه الأسئلة، لا يتمثل في «الطبيعة البشرية» ولا في «التقنية»، ولكن في قواعد اشتغال نمط الانتاج. لأنها هي التي تحدد علاقات المجتمع مع محيطه وفي نهاية المطاف، التصور الثقافي لهذا الأخير. ولفهم الأزمة البيئية المعاصرة، يلزم إذا الدخول إلى مجال الانتاج الرأسمالي.

القيم الاستعمالية والقيم التبادلية وخصائص الأزمة البيئية الرأسمالية

وبطريقة أعم، يجري التمييز بين نوعين رئيسين من الانتاج الاجتماعي: انتاج القيم الاستعمالية –وبعبارة أخرى ذات الفائدة– وانتاج القيم التبادلية –وبعبارة أخرى السلع. إن النوع الثاني خاصية للرأسمال بوصفه علاقة اجتماعية. ومن الفصل الأول من الكتاب الذي خصصه له كارل ماركس، أشار إلى مجموعة من الاختلافات بينهما، ضمنها بالأقل اختلاف أساسي من وجهة نظر بيئية: في حين أن انتاج القيم الاستعمالية يهدف إلى تلبية حاجة، فإن انتج القيم التبادلية يرمي إلى تحقيق فائض قيمة تأخذ شكلا مجردا للقيمة، شكل المال. إن التراكم على هذا الشكل الذي يبدو بالضرورة غير محدود، يترتب عنه أن انتاج القيم

التبادلية تتجاوز حدود الحاجات البشرية الراهنة. يضم هذا الاختلاف في طياته دينامية الرأسمال الانتاجوية المذهلة. لذلك يوضح هذا الاختلاف مستجدا جذريا للأزمة البيئية منذ قرنين: في المجتمعات السابقة، كانت أشكال تدهور البيئة تنجم عن تخلف قوى الانتاج [6]؛ وتنجم في ظل الرأسمالية عن الميل نحو الإفراط في الإنتاج.

ويمكن، بناء على ماركس، تعميق المقارنة: إن منتج القيم الاستعمالية الذي يصرف فوائضه في السوق يبيع ليشتري، ولا يستخدم المال إلى كوسيط في نوع من مقايضة شهدت تحسينات، وتتوقف الدورة الاقتصادية في نهاية المطاف عند اقتناء معادل؛ ومقابل ذلك، يشتري منتج القيم التبادلية ليبيع بهدف مراكمة المال الذي سيستعمله لكسب مزيد من المال من خلال الاستثمار في دورة جديدة –على أن يخلق حاجات جديدة لهذا الغرض. وكوسيط يسهل التبادلات، يصبح المال هنا ركيزة الانتاج وغايته. هكذا ينشأ الرأسمال. إن مبلغا من المال الذي يسارع بحثا عن فائض قيمة تحت سوط المنافسة محكوم دوما، تحت تهديد تعرضه للسحق، بتطوير التقنيات وأشكال التنظيم والحاجات وبقلبها رأسا على عقب. إن هذا الميل نحو تثوير الانتاج والاستهلاك دون توقف يفسر مستجدا جذريا ثانيا للأزمة البيئية المعاصرة: في حين كانت آلية أشكال تدهور البيئة متشابهة اجمالا في جميع مجتمعات ما قبل الرأسمالية (تدمير الغابات على نحو مفرط وتعرية التربة)، تنتج الرأسمالية باستمرار أشكال جديدة، وتحذف بعضها بخلق أخرى، غالبا أكثر خطورة. هناك بلا توقف «جديد تحت الشمس»، على حد تعبير جون ماكنيل [9].

وتحت طائلة التبسيط، يمكن أن نقول أن ملحمة الرأسمال الحديثة تبدأ مع «عمليات التسييج» بإنجلترا في القرون الوسطى». خلال هذه الموجة الطويلة من الاستيلاء على الأراضي، قام السادة الإقطاعيون، المفلسين بسبب حروبهم، بطرد الفلاحين من «الأراضي المشتركة»، ووضعوا فيها أغناما لتزويد قطاع صناعة القماش الوليد بالصوف، واستغلوا الغابات لصالحهم ببيع الخشب للمدن ولقطاع بناء السفن. بدأت هذه السيرورة منذ القرن الثاني عشر، وانتشرت بوجه خاص من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر. تمخض عن ذلك نتيجة ثلاثية الأبعاد: بروز جمهور من فقراء مشردين –بروليتاريا المستقبل، وبداية تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وتراكم المال في أيدي طبقة سائدة. وفيما بعد سيمتد

تحويل الملكيات المشتركة إلى ملكية خاص في بقية أوروبا والعالم، تحت أشكال مختلفة. ودون ذلك، ما كانت الرأسمالية قادرة بكل بساطة على التطور. لأن مسألة لا نقاش فيها: إذا لم يكن المنتجون قد اجبروا على انفصالهم المفاجئ عن أمهم الأرض، لن يخضعوا بأي وجه لبيع قوة عملهم مقابل أجور بئيسة، أولا في الحقول، ثم من بعد في مصانع أو في مناجم عبارة عن ثكنات، غير صحية وخطيرة.

وتطرح الدينامية الرأسمالية للتراكم والتغير الدائمين طبعا مسألة حدود التطور على كوكب محدود. إلى أي مدى سيصل هكذا نظام «التدمير الخلاق» المتواصل؟ كان جون ستيوارت مِل يريد أن نعتقد بأن سادته لديهم الحكمة لتحقيق استقرار هذا النظام بعد نقطة معينة. بدد ماركس هذا الوهم، وأكد بدقة أن الرأسمال «لا حد آخر له سوى الرأسمال هو بالذات»، أو أيضا «بأنه يميل ميلا لا يقدر ولا يحصى نحو تجاوز حدوده الخاصة». وباختصار: لا حدود له، وينشتر تراكمه على الفور في السوق العالمي ولن يتوقف من تلقاء نفسه طالما أن هناك يدا عاملة للاستغلال وموارد للنهب. وأختتم حديثه بهذه العبارات الشهيرة والمُنذرة: «سيستنزف الرأسمال المصدرين الوحيدين لكل ثروة: الأرض والعامل». وهو يقوم بذلك على نطاق عالمي، ما يسمح بفهم المستجد الثالث للأزمة البيئية الرأسمالية: لم تعد الأزمة محلية، كما في المجتمعات الأخرى، ولكن عالمية.

كُتب هذا التحليل منذ أكثر قرن من قبل كاتب يعتبره معظم الخضر بلا حق بما هو مدافع عن الانتاجوية [10]. إن هذا التحليل مفيد إلى حد كبير لفهم مشاكلنا الحالية أكثر من النظريات الرائجة حول «مجرى التقنية» و«الطبيعة البشرية». رغم بعض الغموض، يسمح هذا التحليل كما شاهدنا بفهم السبب الذي يجعل الأزمة البيئية المعاصرة تبدأ فجأة في القرن التاسع عشر، وبتمييزها عن الأزمات التي سبقتها وبتحديد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لهذه الأزمة خلال القرون السابقة. ويتيح أيضا رسم معالم مختلف المراحل التي قادتنا إلى المأزق الحالي، ومن خلالها ادراك العلاقة الوثيقة بين استغلال قوة العمل ونهب الموارد الطبيعية الأخرى. إن هذه النقطة الأخيرة حاسمة، لأنها تحدد الاستراتيجية التي يجب نهجها لتحقيق نتيجة. ولتكون هذه النتيجة فعالة، لا يمكن أن تكون إلا اجتماعية وبيئية معا– وبعبارة أخرى «اشتراكية بيئية» [11].

المركنتيلية وأولى خطوات تدمير البيئة

خلال تطوره، تجاوز الرأسمال جملة مراحل كان لكل واحدة منها تأثير بيئي خاص. وكما نعلم فأن الرأسمال كان موجودا على شكليه السلعي والمالي. قبل الثورة الصناعية، أي قبل تشكل الرأسمالية بحصر المعنى [12]، كانت الأضرار البيئية الناجمة عن النظام المركنتيلي متمثلة بوجه خاص في تدمير الغابات وأنواع حيوانات الفراء. ومنذ القرن السادس عشر، لم يكن من النادر أن يسعى الأسياد الأوربيون الذي كانوا يستولون على الخشب المشترك لتبرير سلكوهم باسم حماية الموارد، التي يهددها على حد تعبيرهم خطر الملكية الجماعية [13]. وفي الواقع، فأن ايمانهم بالدفاع عن البيئة حتى قبل بروز هذا مفهوم البيئة، لم يمنعهم من استئصال الغابات بوتيرة بلغت حدا أصبحت معه السلطات العمومية، في فرنسا (كولبير) وانجلترا، مجبرة على اتخاذ تدابير وقائية. ليس حرصا على البيئة لكن لأن اختفاء الغابات كان يهدد بناء السفن والصناعات الأولى التي تستعمل الخشب والفحم الخشبي [13].

لم تكتس حيوانات الفراء أهمية استراتيجية بالنسبة للسطات آنذاك مماثلة لتلك التي تحظى بها الأشجار، لذلك لم تتمتع بنفس النوع من الحماية. لقد جمع جون بيلامي فوستر جملة من المعطيات في كتابه «الأرض الهشة» Vulnerable planet. وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت الحيوانات في سيبيريا قد جرى القضاء عليها إلى حد أن الصيادين الروس اضطروا إلى نقل أنشطتهم نحو الجزر الشمالية في المحيط الهادئ، حيث قضوا على 25000 ثعلب ماء خلال أربعين سنة. ولقد أدت أيضا حيوانات أمريكا الشمالية ثمنا باهضا: وجرى اصطياد القندس وثعالب الماء والراكون والدببة والسماميز والذئاب، بحرية لكي تتحول في الآخر المطاف إلى أبسطة أسرة أو معاطف، وإلى ملء جيوب التجار. لقد تم قتل ما بين 10 ملايين إلى 15 مليون قندس خلال القرن السابع عشر وحده.

ويكمن سبب آخر لتدمير البيئة من قبل المركنتيلية في التهافت على زراعة قصب السكر. إنها حالة مثيرة للاهتمام لأنها تؤكد إلى أي حد كان استغلال قوة العمل واستغلال الموارد الطبيعية الأخرى يسيران جنبا إلى جنب في ظل الرأسمالية. لقد شكل قصب السكر بالفعل أول زراعة أحادية استوائية موجهة

للتصدير نحو أوروبا. كان نظام انتاج معتمد على عمل العبيد قائما في ماديرا وجزر الكناري منذ القرن الخامس عشر. أراد كريستوفر كولومبوس إعادة إنتاجه في هيسبانيولا، بمنطقة الكاريبي [15]. وبعد أقل من ثلاثين سنة، كان قد جرى القضاء على الهنود الحمر بفعل الأمراض التي جلبها الأوربيون وبسب ظروف العمل الرهيبة. هكذا بدأت تجارة الرقيق.

إن الاستغلال المفرط والشرس لملايين الرجال والنساء ضحايا التجارة الثلاثية قد جرى وصفه بما فيه الكفاية بحيث لن نعود إليه في هذا المقال. والقليلون جدا هم من يعرفون العواقب البيئية المترتبة عن شجع المزارعين. لقد رسم لها إدواردو غاليانو صورة مذهلة: «دَمَّر السكر شمال شرق البرازيل. وتحولت هذه المنطقة من الغابة الاستوائية إلى سافانا. وبعد أن كانت بطبعها ملائمة لإنتاج الأغذية، أصبحت منطقة مجاعة. وحيث كان كل شيء قد نما بكثرة، لم تترك الاستغلالية الزراعة الكبرى المدمرة سوى صخرة جرداء وتربة منهوكة وأراضي متآكلة (...) إن النار المستعملة لتطهير الأرض وتحويلها إلى حقول قصب السكر قضت على الحيوانات وفي نفس الوقت على النباتات: اختفت الغزلان والخنزير البري والباكا والتاتو . لقد جرى التضحية بكل شيء على مذبح زارعة قصب السكر الأحادية».

لكن الأغنياء لديهم أيضا مشاكلهم. كانت تناقض الرأسمال التجاري والرأسمال المالي يكمن في حقيقة أن الفوائد المسددة على القروض المدفوعة للرحلات الاستكشافية البعيدة، وبيع السلع المنتجة بأثمان بخسة (بفضل استغلال العمل، وسلب الشعوب المغلوبة ونهب الموارد) كانت تُدفق في الحواضر فوائض نقدية تتجاوز إلى حد كبير إمكانيات انتاج القيم التبادلية الصناعية أو الزراعية، الذي كان آنذاك انتاجا هامشيا. وبناء على ذلك شهد القرن السادس عشر برمته تضخما كبيرا. ولم يتقلص حقا سوى لما هجرت كميات كبرى من الرأسمال المالي قطاع التجارة وقطاع المصارف للاستثمار في الصناعة و/أو الزراعة الصناعية الكبرى.

هكذا بدأ التطور الذي سيؤدي بعد 150 سنة إلى الثورة الصناعية. تركت بعض المانيفاكتورات المكان لمصانع أكثر فأكثر عددا كانت فيها جماهير من عمال مجردين من معرفتهم الحرفية أو الزراعية، تشتغل على آلات بخارية. كانت الطاقة تنجم عن احتراق الفحم الحجري. وبعد أن أصبح هذا المنعطف

المفاجئ ممكنا بفضل إنتاجية الزراعة الرأسمالية، شكل في الواقع بداية الأزمة البيئة الرأسمالية حاليا.

الثورة الصناعية أو المنعطف نحو الأزمة البيئية الحديثة

يلخص جون بيلامي فوستر التغير بشكل جيد: «على الرغم من أن الثورة التجارية والزراعية خلال المرحلة المركنتيلية بدأت في تبديل علاقة الكائن البشري بالأرض على نطاق عالمي، فإن المركنتيلية كانت تشكل بوجه خاص طورا واسعا من تطور كان يفرض تغيراته من خلال سيرورة تحكم بالبيئة أكثر من خلال تحول بيئي. كان صعود الرأسمالية الآلاتية هو الذي حقق امكانية تمكن الرأسمال فعلا من اخضاع الموردين الاثنين لكل ثروة –الأرض والعامل». كان استغلال العمل خلال هذه المرحلة قد وصف باسهاب كبيرة من قبل مؤلفين شعبيين عديدين، مثل إميل زولا وتشارلز ديكنز. دعونا نركز على «اخضاع الأرض».

كانت عواقب ذلك في البداية مباشرة، وبدرجات عديدة: تدمير لا رجعة فيه للمناظر الطبيعية بالمناطق المنجمية؛ وتلوث المياه والتربة والهواء (خاصة بسبب المعادن الثقيلة المتواجدة في الفحم: الكادميوم والرصاص و... الزئبق، التي تُتنقل أبخرتها في جميع أنحاء العالم)؛ تحمض الأنظمة البيئية (نتيجة انبعاثات الكبريت)، وتحويل المدن إلى بؤر سوداء قذرة وغير صحية (في القرن التاسع عشر، كانت لندن ومانشستر غارقتين في الدخان، وباتتا مظلمتين نهارا وليلا)؛ واشتداد التركز الرأسمالي للأراضي الزراعية والغابوية (مسببا في فصل الزراعة عن تربية الحيوانات ثم لاحقا اعتماد التخصص المفرط وتوحيد الأنماط في كل من هذين الفرعين، مع اختفاء سلالات وأنواع محلية).. دون اعتبار انبعاث كميات ضخمة من ثنائي أكسيد الكربون، والذي سنعود لمناقشته فيما بعد. مقابل هذا الجرد، فإن حقيقة أن الانتقال من الخشب إلى الفحم الحجري كان قد سمح للغابات الأوروبية باستعادة بعض الملايين من الهكتارات، تحظى بوزن قليل الأهمية...

لم تكن العواقب البيئية غير المباشرة للثورة الصناعية تكتسي أقل أهمية. كان إحدى هذه العواقب تكمن في توسع الزراعات الأحادية للتصدير في البلدان المُستعمَرَة. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن النظام الذي كان قد حقق ثروة كبيرة بمزارعي قصب السكر توسع إلى أنواع أخرى مثل شجرة المطاط

والقطن والبن والشاي، الخ، على حساب السكان المحليين، وأنظمتهم الاقتصادية وزراعاتهم المعاشية... وغاباتهم. هكذا، في الوقت الذي كان فيه الرأسمال يترك غابات القارة العجوز تضمد جراحها، كان يطلق حطابيه ضد تلك الموجودة في المناطق الاستوائية. لم يشهد عنف الهجوم منذ ذلك الحين إلا ازديادا، بفضل آلات قطع الخشب وآلة تبمرجاك، وبسبب نهم تجار الورق وصناع أثاث سريعة التقادم– ناهيك عن منتجي الصوجا المعدلة جينيا والوقود الحيوي، آخر القادمين المشاركين في هذه المجزرة.

وتنبغي أيضا الاشارة إلى تدهور الأراضي نتيجة انقطاع دورة المواد الغذائية، لأنها كانت مجهولة. إن مؤسس كيمياء التربة يوستوس فون ليبيغ، هو من سيدق ناقوس الخطر: بسبب التمدن، لم يعد البراز البشري يرجع إلى الحقول، بحيث إن التربة كانت تُحرم تدريجيا من عناصر معدنية ضرورية لخصوبتها. كانت المشكلة أيضا تتعلق بالأراضي الاستعمارية التي تأثرت بالزراعات الأحادية، لأن نفايات النباتات التي جرى تصديرها لم تعد ترجع إلى الحقول. وفي الواقع، شهدت مناطق زراعية تقلص انتاجيتها بشكل مقلق. رد الرأسمال من خلال ... هجوم على الغوانو [16]: اعتمد الكونغرس الأمريكي في عام 1856 قانون جزر الغوانو يسمح لكل مواطن أمريكي بامتلاك –باسم الوطن– أي جزيرة غنية بالغوانو (شريطة أن تكون غير مأهولة). هكذا قامت حرب غوانو حتى بين إسبانيا وبين الشيلي والبيرو، اللذين اتحدا دفاعا عن سيادتهما حول مخزون ذَرْق الطيور في المحيط الهادي...

توقفت هذه الحمى الناجمة عن الغوانو مع اكتشاف الأسمدة النيتروجينية المركبة صناعيا. هكذا بدأت الزراعة الرأسمالية تنشر أشكال النترات إلى حد أن جودة المياه باتت اليوم ضعيفة بشكل خطير في مناطق عديدة من العالم. من الضروري معرفة أن أشكال النترات تعزز نمو الطحالب وتراكم مواد عضوية ما يؤدي إلى تدهور الحياة المائية بسبب نقص الأوكسجين (التشبع الغذائي). بالإضافة إلى ذلك، فإن المياه التي تحتوي على كثير من النترات تعكس آثارا سلبية على صحة الانسان (يقلص النترات قدرة كريات الدم الحمراء على تثبيت الأوكسجين في الدم). وفي آخر المطاف، لا تستلهك صناعة الأسمدة النيتروجينية كثيرا جدا من الطاقة الأحفورة وحسب، ولكن

أيضا لا يتحلل النترات المتص من قبل الزراعات إلى أكسيد النيتروجين، وهو غاز مسبب لظاهرة الاحتباس الحراري بشكل قوي... محظوظون على ما يبدو، لأن نتيجة أزمة التربة تشكل في الواقع دليلا على أن الرأسمال لا يتغلب على المشاكل البيئية الناجمة عن النمو الشديد سوى بالنفور منها، بحيث يصبح حلها أكثر تعقيدا.

كانت الآلات البخارية الأولى ضعيفة جدا من حيث فعاليتها طاقيا، لكن بحلول عام 1800، كانت قد أصبحت قوتها معادلة لقوة مئتين شخص. وبعد قرن، كانت قد تضاعفت ثلاثين مرة. وفي كتابه الضخم «تاريخ البيئة في القرن العشرين»، يعزو جون روبرت ماكنيل هذا التقدم إلى «العبقرية البشرية» التي خلقت «تكنولوجيات جديدة» و«وأنظمة تنظيم» ذات أداء جد مرتفعة. يشمل هذا التفسير طبعا جزءا من الحقيقة، ولكنه يفتقد للمسألة الأساسية، وهي أن كل مالك رساميل تجبره المنافسة على السعي باستمرار إلى الاستعاضة عن العمال بالآلات التي تجعل العمل أكثر انتاجية، لكسب ميزة تنافسية. أما بالنسبة «للعبقرية البشرية»، فهي لم تقتصر على اختراع الآلات: لقد حذرت، لكن دون جدوى، من الآثار السلبية للثورة الصناعية (باستثناء تغير المناخ، كان قد جرى التنديد بجميع العواقب الضارة المذكورة أعلاه منذ بداية التصنيع). [17]

وبوجه خاص، سرعان ما ستثير العبقرية البشرية الانتباه حول واقع أن موارد الفحم، مهما كانت وفيرة، كانت محدودة بالضرورة –مثل مخزونات الغوانو. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اقترح باحثون استعمال الشمس كمورد طاقة بديلة (حرارية وكهربائية ضوئية)، واخترعوا وسائل لتخزين الطاقة (بوجه خاص خلية الوقود) لمعالجة الطابع المتقطع لأشعة الشمس وصنعوا آلات ذات أداء عال لتثبيت جدوى مشروعهم... لكن ما من أحد أصغى إليهم. لقد قوض لوبي قطاع الفحم جهود هؤلاء الباحثين لأنهم كانوا يهددون فائض أرباحهم المتراكمة على شكل ريع بفضل احتكار المناجم. يتثبت جيدا هذا النموذج من مفترق الطرق التكنلوجي أن الأزمة البيئية لا تشكل نتاج مجرى محتوم للتقنية لكن حاصل خيارات اجتماعية وسياسية، يمليها الربح. وكما أكد جان بابتيست فريسوز، إن «المخطط التبسيطي» الذي «يتجاهل انعكاسية بيئية المجتمعات السابقة ينزع الطابع السياسي عن التاريخ الطويل لتدمير البيئات ويمنعنا من فهم أسباب الأزمة المعاصرة.»

النفط والبتروكيمياء والنووي والاستهلاك الجماهيري

بعد أن تذوق الرأسمال فوائد الوقود الأحفوري، قام بدءا من عام 1900، باستغلال اختراع جديد بكل امكانيته المحتملة: محرك الاحتراق الداخلي الذي يستعمل النفط المكرر كوقود. ينتج طن من النفط قدرا من الطاقة أكبر مرتين مما يولده طن من الفحم. ومع تطور الكهرباء والمحرك الكهربائي، حفز هذا الاكتشاف الثورة الصناعية الثانية. وحَوْل منتجي الكهرباء وقطاع نفطي مازال قويا ومركزا، شَكَّل قطاع الفحم مركبا تقنيا صناعيا معتمدا على المحروقات. ومثل هذا المركب أكبر مستلك للموارد والطاقة: الملاحة الجوية وبناء السفن والآلات الزراعية وآلات البناء، والبتروكيمياء وبوجه خاص السيارة. ونظرا لأهمية الأموال الموظفة لتمويل استثمارات طويلة الأجل (محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومعامل تكرير النفط، الخ)، عقد هذا المركب مع مرور الوقت علاقات وثيقة باطراد مع الرأسمال المالي.

كان هذا التشكل الجديد للرأسمال سبب الحاق أضرار جديدة بالبيئة. وفي البلدان المتطورة، سمح طبعا تراجع الفحم بوجه النفط بتحسين كبير في جودة الهواء بالمدن. لكن استعمال الفحم الحجري بدأ في الانتقال نحو بلدان المحيط، من جهة، ومن جهة أخرى، فإن انفجار تجارة السيارة بعد عام 1945 –بتشجيع من اختناق متعمد لوسائل النقل بالمدن وضواحيها– أدى إلى أضرار أخرى: ضباب المصانع وانبعاثات الرصاص واحتلال السيارات للمجالات. دون احتساب العواقب البيئية لاستخراج المحروقات ونقلها: تلويث المياه والتربة وتسرب النفط، الخ.

يشكل تطور البتروكيمياء نموذجا آخر للتقدم الرأسمالي المدمر. لقد قامت هذه الصناعة بتسويق مجموعة كاملة من المنتجات الاصطناعية (المطاط والبلاستيك، على سبيل المثال). وباستعاضتها عن المنتجات الطبيعية، خففت الضغط إلى حد ما عن النظم البيئية، لكن الوجه السيء، الممكن ادراكه بعد عام 1945، تمثل في التسميم الكيميائي لكوكب الأرض (الذي دفع عالمة الأحياء راشيل كارسون لتطلق صرخة انذار). يشكل ذلك نقلة نوعية مقلقة للغاية ودائمة في تاريخ الأزمة البيئية. وفي الواقع، أنتجت البتروكيمياء في بضعة عقود أكثر من مائة ألف جزئية غير موجودة في الطبيعة، وبعضها أحيانا سامة جدا بالنسبة

للبيئة والبشر، ويتعذر تحللها بعوامل طبيعية أو يمكن ذلك بصعوبة شديدة.
قدمت البتروكيمياء ومحرك الاحتراق دفعة جديدة لتركز الأراضي والتخصص والعولمة وتصنيع الانتاج الزراعي. بدأت هذه السيرورات خلال الطور السابق، بفضل الأسمدة النيتروجينية خاصة، وشهدت تطورات مذهلة بدءا من سنوات الخمسينات في جميع أنحاء العالم. كانت آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية قد ظهرت بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثلاثينات، لما أدى الحرث الآلي المفرط لحقول هائلة في وسط غرب الولايات المتحدة إلى تعرية التربة: آنذاك، كان ثلاثة ملايين مزارع مفلسين مجبرين على ترك أراضيهم لأن أوكلاهوما وأركنساس كانتا مختنقتان بعواصف الغبار. لكن هذه الأخيرة لم تمنع الزراعة الصناعية من مواصلة عملها المدمر، خاصة من خلال ما يسمى «بالثورة الخضراء» التي فرضت على بلدان الجنوب.
وأخيرا، إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد شهدت تصنيع القنبلة الذرية، فإن الأكثر رعبا من تكنلوجيا الساحر المبتدئ [18] برزت في سنوات الخمسينات: إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة النووية. طبعا يمكن الحديث في هذه الحالة عن شكل من أشكال المجرى التقني، لأن المحطات النووية تُستخدم لإنتاج البلوتونيوم المستعمل لأغراض عسكرية. لكن هذا «المجرى» لا تحركه أية عقلية اقتصادية (لن تفرض الطاقة النووية نفسها دون استثمار عمومي ولن تكون قادرة على المنافسة إن لم يهتم المجتمع بالقسم الأساسي من التكاليف المرتبطة بتفكيك المحطات النووية، وتخزين النفايات والحوادث)؛ ولا يترتب عن منطق «النظام التقني» لكن عن خيارات سياسية تمليها رغبة الدول الرأسمالية في بسط السيطرة الإمبريالية.
لأن الرأسمال لا يمكن أن يوجد دون دولة قائمة لخدمته. ويمكن تلخيص المشكلة الكبرى للرأسمالية على النحو التالي: كيف يمكن أن يُضمن لكميات من رساميل أكثر أهمية باستمرار، ويميل متوسط تركيبها العضوي [19] إلى الازدياد، مجالات تنمية واسعة بما فيه الكفاية تمنح ضمانات مرضية لفائض القيمة خالات بيع المنتجات؟ كانت أطوار تطور الأزمة البيئية المعاصرة واثقة الارتباط مع الإجابات التي على النظام تقديمها حول هذه المسألة الأساسية. في هذا الصدد، وعلى مرور الوقت، أصبح تدخل الدول حاسما على نحو متزايد.

وعلى نحو مبسط للغاية، كانت الدولة، في ظل الثورة الصناعية الأولى، قد حلت مشكلة التراكم المفرط بعملها على منح الرأسمال استثمارات ضخمة في البنيات التحتية، وخاصة السكك الحديدية. ومع الثورة الصناعية الثانية، طُرحت المسألة ثانية على نطاق واسع بفعل انتشار القوى الانتاج المادية. وردا على ذلك، فكر هنري فورد في ضمان أجور لليد العاملة تسمح لها بشراء المواد الاستهلاكية المعمرة [20]، خاصة السيارات. ولكن، في فترة ما بين الحربين، كانت هوامش التحرك الاقتصادية (معدل الربح) والسياسية (تهديد الثورة) ضيقة جدا. ولتجاوز الكساد الكبير، فرض «حل» آخر نفسه على أرض الواقع : الفاشية لسحق قوة العمل، والحرب لضمان منافذ للصناعة –في قطاع الأسلحة بالمقام الأول، وفيما بعد في إعادة الاعمار.

ومقابل ثمن هذا الدواء القوي جرى استعادة معدل الربح، وبدءا من سنوات الخمسينات، تمكن مجتمع الاستهلاك الجماهيري من الانتشار خلال ما يقرب ثلاثين عاما في البلدان المتطورة (لم تكن بلدان المحيط تستخدم كخزان للمواد الأولية بأثمان رخيصة وحسب، ولكن أيضا كمطارح لتفريغ النفايات الخطيرة). وإضافة إلى العواقب البيئية التي جرى ذكرها بالفعل (خاصة انتاج البتروكيمياء)، ورغم وعي السكان بالبيئة، بينت هذه المرحلة أساسا مشكلين عالمين: الثقب في طبقة الأوزون بالغلاف الجوي (ناتج عن استعمال مركبات الكلوروفلوروكربون في أجهزة التبريد) وانفجار حقيقي لغازات مسببة ظاهرات الاحتباس الحراري، بحيث إن «السنوات الثلاثين المجيدة» تستحق أن تدخل التاريخ بوصفها فترة قام فيها التعطش الرأسمالي للربح بدفع البشرية إلى حافة تغير مناخي كارثي ولا رجعة فيه [21]. وإلى حد أكبر، تبين الدراسات العالمية بوضوح أن جميع ظواهر التدهور البيئي الخطير تسارعت على نحو مذهل خلال هذه المرحلة. [22]

لحسن الحظ بالنسبة للبيئة –ولكن للأسف بالنسبة لمناصب العمل– «ما كان بوسع هكذا «موجة النمو الطويلة» (على حد تعبير إرنست ماندل) سوى أن تنته مع مرور الوقت، مثل الموجات السابقة. حدث المنعطف في بداية سنوات سبعينات القرن الماضي. وبعد عقد من الزمان، نظمت الحكومات الهجوم النيوليبرالي القائم على الغاء أنظمة الضبط وعلى التراجع الاجتماعي، والذي فتح الأبواب على مصاريعها لاقتصاد يقوم على المقامرة. عاد معدل الربح إلى

حاله، لكن ليس المنافذ بالنسبة للإنتاج. ما العمل مع هذه الكميات الضخمة من الرأسمال–المالي المكتسب بفعل المضاربة؟ لقد كان مشكل الانتاج المفرط يطرح نفسه مرة ثانية بحدة أكثر من أي وقت مضى!

وتتلخص إجابة النظام في سبعة أبواب: قروض منخفضة التكلفة للفقراء، واستهلاك باذخ للأغنياء، وخصخصة القطاع العام، وموجة جديدة للاستيلاء على الموارد (ماء وجينوم وأسمدة وأراضي صالحة للزراعة)، ومرونة و«إنتاج مبرمج» [23]، وتسريع فترة تقادم المنتجات، وعولمة وترحيل وسائل الانتاج نحو بلدان المحيط –لإغراق أسواق البلدان الغربية بمنتجات استهلاكية رخيصة الثمن. لا يمكن لمثل هذه الاجابة سوى أن تؤدي إلى مفاقمة التأثير البيئي الناتجة عن الثورة الصناعية الثانية: انفجار وسائل النقل؛ وتسارع تدمير المناطق البيئية الطبيعية ونهب الموارد وانقراض الأنواع؛ وتصدير ضخم للتلوث نحو البلدان البازغة؛ و... تعذر دائم للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بالعالم [24].

«المستقبل الذي لا نريده»: النسخة الجديدة من التسييج في سياق عمليات تدمير بيئي شديد

إن فاتورة البيئية باهظة خاصة في البلدان البازغة، حيث يعمل قانون التطور المتفاوت والمركب على جعل أحدث التهديدات المحدقة بالبيئة (بتروكيمياء وطاقة نووية وكائنات معدلة جينيا) تتعايش إلى حد كبير مع تلك التي شهدتها الثورة الصناعية الأولى (الفحم)... ومع آثار ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تلحق أضرارا خاصة بالمناطق الاستوائية وشبه الاستوائية. لكن الكون برمته، من الشمال إلى الجنوب، بات يواجه «الدين البيئي» الهائل الذي راكمه الرأسمال. وفي مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، أصبحت البشرية بين كماشة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وبين الأزمة البيئية العالمية.

لقد أفضت السياسية النيوليبرالية إلى انهيار عام 2008، مع أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة المالية العامة. أصبح الكساد عميقا. ومرة أخرى، يبحث الرأسمال بالتالي عن طريق قد يسمح له بإحياء تراكمه. ومنذ عام 2008، تخصص الهيئات العالمية (الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين...) تقارير وازنة للانتقال نحو «اقتصاد أخضر». إن مشروع قرار بشأن الموضوع،

بعنوان «المستقبل الذي نريده» قد حُرر لقمة ريو 20 + التي نظمتها الأمم المتحدة. إن المقصود منه إنعاش النمو وتلبية الحاجات الاجتماعية وانقاذ التنوع البيولوجي والبحار والغابات والتربة والمناخ في الكرة الأرضية. لكن ذلك خدعة. فعند قراءة هذه العبارات بعناية، يُفهم أن الأمر يتعلق في الواقع بمشروع طموح يهدف إلى خصخصة الموارد الطبيعية بشكل أكثر منهجية لكي تتحول جميع «الخدمات الطبيعية»، دون استثناء، إلى سلع. وعرضا، جرى التغاضي عن الحرص على الحدود البيئية للتنمية [25].

في أساس هذا المشروع، ثمة تقييم اقتصادي: وفق بعض مؤيدي الاقتصاد البيئي، في الواقع، قد تبلغ القيمة الصافية «للخدمات» التي يقدمها الغلاف الحيوي للبشرية حوالي 33 تريليون دولار. إن هذا الرقم الذي قدمه روبرت كوستانزا [26] أكثر إثارة للجدل، لكن ثمة مسألة واحدة مؤكدة: إذا كانت «الخدمات» البيئية في أيدي القطاع الخاص وإذا كان المستهلكون مجبرين على شرائها في السوق، قد يكون أمام الرأسمال جنة جديدة. وعلى سبيل يمكن تصور أن الغابات قد أصبحت مخصخصة وأن على 7 ملايير نسمة في كوكب الأرض أن يؤدوا «الثمن الحقيقي» لامتصاص ثنائي أكسيد الكربون من قبل الأشجار... وتجذر الاشارة أن هذا السيناريو لم يعد يتعلق تماما بالخيال السياسي. إن «التكلفة الحقيقية» مطبقة في قطاع الماء؛ أما بالنسبة لمالكي الغابات، فإنهم باتوا يكافؤون على التقاط ثنائي أكسيد الكربون، في إطار آليات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD و خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها + REDD+ «لمكافحة التغيرات المناخية».

بعد أن نشأت الرأسمالية الشائخة من فصل المنتجين ومن الأرض («عمليات التسييج»)، هل وجدت الطريق نحو القضاء على الفقر في إطار «تناغم مُسترجع مع الطبيعة»؟ لا 1°) لأن نسبة كبيرة من «الصناعة الخضراء» ليست مربحة سوى افتراضيا؛ ولأن معظم موارد الطاقة المتجددة، بوجه خاص، غير قادرة على المنافسة بوجه الوقود الأحفوري، ولن تكون كذلك في ما بين خمسة عشر إلى عشرين سنة. 2°) ولأن رساميل ضخمة وقوية للغاية مجمدة في النظام الطاقي الحالي، حيث الاستثمارات طويلة الأمد؛ وثمة مثالين حول ذلك: إن التكلفة الاجمالية للاستعاضة عن المحطات الكهربائية التي تشغل بالوقود

الأحفوري والمحطات النووية تقدر ما بين 15 و20 تريليون دولار (من ربع إلى ثلث الناتج الداخلي الخام العالمي!) [27]، والاحتياطات المؤكدة من المحروقات الأحفورية –التي تشكل جزءا من أصول لوبيات الفحم والغاز والنفط– تمثل أكثر من خمسة أضعاف ميزانية الفحم التي ما زالت البشرية قادرة على السماح لنفسها بحرقها [28]، 3°) لأن قسما كبيرا من الموارد الطبيعية تمثل ملكية عامة أو لا تدخل في ملكية أي أحد، أو غير قابلة للقياس من الناحية النقدية. إن واقع دفع ريع لمالكيها يفتح مجالات جديدة للنشاط في وجه الرأسمال المالي لكن لا يحل بتاتا مشكلة خلق قيمة جديدة.

وأقل ما يقال بناء على ذلك أن «الاقتصاد الأخضر» لا يمد الجسور نحو «تنمية مستدامة». وخلال العقود المقبلة، في حين أن ثمة حالة طوارئ، سيبقى قَلب الجهاز الانتاجي الرأسمالي مكونا من لوبيات الطاقة الأحفورية ومن قطاعات تعتمد على النفط. ستحتفظ البتروكيمياء بدور رئيسي وسيبقى تأثيرها البيئي قاسيا. وبجانب هذه النواة الصلبة، قطاع أخضر للرأسمالية –يُدرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE والوكالة الدولية للطاقة AIE في إطاره الطاقة النووية والوقود الحيوي و«الفحم النظيف»، باختصار!– يمكن أن يتطور... شريطة أن تفتح له الدول الطريق بواسطة عمليات الخصخصة، والإعانات العامة وتفكيك الحماية الاجتماعية وحرمان الشعوب الأصلية من حقوقها.

إن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE خصص للاقتصاد الأخضر ما يسمى بصراحة: «تقييم خدمات النظام البيئي بأقل من قدرها، وإساءة إدارتها، والخسارة الناتجة في النهاية» «سببها» «أن هذه الخدمات كان غير مرئية اقتصاديا»، نتيجة أنها تتعلق «بوجه خاص بسلع وخدمات عامة». «تتحكم قطاعات الخدمات المالية والاستثمارات في التريليونات من الدولارات وهي مهيأة لتوفير الكم الأكبر من التمويل. (...)». لكن معدل الربح غير كاف بحيث إن «التمويل العام ضروري لإعطاء دفعة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر». قلتم «تمويل عام»؟ لكن من أين قد يأت المال، عندما تكون الدول غارقة في الديون؟ لا يتفادى برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE السؤال: بدلا من البحث عن تسويات بين الشأن الاقتصادي والشأن البيئي، يتعلق الأمر باعتماد «مقاربة اقتصادية جيدة». تقوم هذه الأخيرة على «الاصلاحات التي

يحتاجونها للحصول على ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الأخضر من زيادة في العمالة والإنتاجية». و«أن تخضير الاقتصاديات لا يمثل معوقا للنمو. ولكنه على العكس من ذلك يمثل محركا جديدا للنمو». وبوضوح: تشديد السياسة النيوليبرالية ضد عالم الشغل والشباب والنساء وصغار الفلاحين والشعوب الأصلية.

بعد قرنين من ولادتها، تسعى الرأسمالية المريضة، والمنهارة تحت وطأة الديون، إلى أن تفرض على البشرية نسخة شاملة من «عمليات تسييج»، مقترنة مع مواصلة جرائمها الاجتماعية والبيئية الأخرى. هذه هي الحالة التي يقود إليها منطق انتاجية هذا النظام الذي «يستنزف المصدرين الوحيدين لكل ثروة –الأرض والعامل»– على مذبح الربح. تتمثل مصلحة المستغَلين والمستغَلات والمضطَهَدين والمضطَهدات في مواجهة ذلك برفع مطالب اشتراكية بيئية والعمل بصورة منهجية على معارضة منطق النمو والربح بمنطق بديل قائم على المتلكات المشتركة ووقت الفراغ وتلبية الحاجات الانسانية الفعلية، مقررة ديموقراطيا في إطار احترام حذر للنظم البيئية.

وأقل ما يقال أن الفردانية المسعورة التي يفرضها التطور الرأسمالي –خاصة بفعل أنماط التنقل والسكن التي تحث عليها السيارة الفردية والمضاربة العقارية– عائق لا يمكن تجاهله. لكن تشاؤم العقل لا يستبعد تفاؤل الارادة. وكما أشار فرانسوا شيسنيه، فإن تلاقي الأزمات الاقتصادية والبيئية تخلق الشروط المستوفاة لبروز وعي ونضالات اشتراكية بيئية. في إطار هذه الأخيرة، مع اعادة استملاك جماعي للثروات الطبيعية، ستتشكل ثقافة علاقات بين البشر وبيئته تكون « قائمة على فرضية التزامنا في العالم بدل من أن تكون على أساس عدم اكتراثنا به».

دانيال تانورو

المؤلفون والأعمال المشارة إليها في النص:

Ester Boserup, Évolution agraire et pression démographique, trad. française– de 1970, 224 p., coll. Nouvelle bibliothèque scientifique, Flammarion

.Rachel Carson, Printemps silencieux, Plon, 1963–

François Chesnais, « Ecologie, luttes sociales et projet révolutionnaire – pour le 21e siècle », in Pistes pour un anticapitalisme vert (coord. Vincent

.Gay), Syllepse, 2010
Barry Commoner, The poverty of Power. Energy and the Economic Crisis,–
.New York : Random House, 1976
Jean–Paul Deléage, Daniel Hémery et Jean–Claude Debeir, Les servitudes de–
la puissance, Flammarion, 1992
Jared Diamond, Collapse. How Societies Choose to Fail or to Survive,–
Penguin books, 2005
Jean Dorst, Avant que nature meure, Delachaux et Niestlé, 1965–
Paul et Anne Ehrlich, The population bomb, Buccaneer books, 1968 –
Jacques Ellul, Le Système technicien, Calmann–Lévy, 1977–
John Bellamy Foster, Vulnerable Planet. A short economic History of the–
Environment, Monthly Review Press, 1999
John Bellamy Foster, Marx's Ecology. Materialism and Nature, Monthly –
.Review Press, 2000
Jean–Baptiste Fressoz, L'apocalypse joyeuse, Seuil 2012 –
.Eduardo Galeano, Les veines ouvertes de l'Amérique latine, Plon, 1981–
Tim Ingold, The Perception of the Environment. Essays on Livelihood,–
.Dwelling and Skill, Routledge, 2000
Hans Jonas, Le principe responsabilité, Poche, 1999 –
Joel Kovel et Michaël Löwy, Manifeste écosocialiste, 2001, http://www. –
europe–solidaire.org/spip.php?article7891
André Lebeau, L'engrenage de la technique, Gallimard, 2005–
James Lovelock, La Terre est un être vivant, l'hypothèse Gaïa, Flammarion, –
.1999
Ernest Mandel, Long Waves of Capitalist Development. A Marxist–
.Interpretation, Verso, 1995
Marcel Mazoyer et Laurence Roudart, Histoire des agricultures du monde. –
Du néolithique à la crise Contemporaine, Seuil, 1997
John McNeil, Du nouveau sous le soleil, Une histoire de l'environnement au–
.XXe siècle, Champ Vallon, 2010

Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), Vers une économie –
.verte, 2011
.Daniel Tanuro, L'impossible capitalisme vert, La Découverte, 2010–
Daniel Tanuro, « Marxisme, énergie et écologie : l'heure de vérité » in Pistes–
.pour un anticapitalisme vert (coord. Vincent Gay), Syllepse, 2010
.Peter Westbroek, Vive la Terre. Physiologie d'une planète. Seuil, 1998–

إحالات

[1] لا نشكل «منتجي الطبيعة» الوحيدين. على نطاق الزمن الجيولوجي، قامت بعض الأنواع بتحويل الكرة الأرضية بمستوى يفوق كثيرا ما كان الانسان قادرا عليه حتى الآن.

[2] يعتبر أندريه لوبو أن التقنية ليست من صنع الانسان بوجه خاص، بحيث إن المجرى الحتمي، بالنسبة له، قد بدأ حتى قبل ظهور القردة الأولى الشبيهة بالإنسان.

[3] فرضية غايا عبارة عن فرضية بيئية تفترض أن الأجزاء الحية وغير الحية من الأرض تبدو كنظام متفاعل معقد يمكن أن يفكر فيه على أنه كائن حي واحد. تم تسمية هذه النظرية تيمنا بآلهة الأرض اليونانية غايا، تقوم الفرضية على التسليم بأن جميع الأشياء الحية لها تأثير تنظيمي على بيئة الأرض يدعم تشكل الحياة كظاهرة كلية. [ويكيبديا–المترجم]

[4] حول هاتين النقطتين، اقرؤوا كل من مارسيل مازوبير ولورانس رودارت وكذلك بيتير ويستبروك.

[5] الخطيئة الأصلية هي عقيدة مسيحية تشير إلى وضع الإنسان الآثم الناتج من آدم. ويتصف هذا الوضع بأشكال عديدة، ما يتراوح من القصور البسيط أو النزعة تجاه الخطيئة بدون الذنب الجماعي (ما يدعى الطبيعة الخاطئة)، إلى شدة الفساد التام من خلال الذنب الجماعي. [المترجم]

[6] يستخدم مفهوم «النظام الطاقي» هنا بالمعنى الذي منحه له باري كومونير، والذي فصله جون بول دولياج ومن معه.

[7] اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير الخاص بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ، 2011.

[8] كانت حلقات التدهور البيئي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ترتبط بحالات نقص ناجمة عن ممارسات زراعية ذات انتاجية قليلة جديدة.

[9] لا يتمكن جون ماكنيل مع ذلك من ربط علاقة بين حداثة الأزمة البيئية وبين انتصار نمط الانتاج الرأسمالي.

[10] وكما الديكتاتورية الستالينية، فإن الانتاجية الفعلية بالاتحاد السوفياتي والبلدان الدائرة في فلكه لا يمكن أت تعزى إلى مركس. حاولت تحليلها ومقارنتها مع الانتاجية الرأسمالية في كتابي «الرأسمالية الخضراء المستحيلة».

[11] إن كان ميكائيل لوي وجويل كوفيل، وكتاب آخرون قد وضحوا مفهوم الاشتراكية البيئية في «بيان من أجل اشتراكية بيئية».

[12] ينبغي التمييز بين الرأسمال والرأسمالية. إن الرأسمال –مبلغ مالي يسعى بحثا عن فائض قيمة– كان موجودا منذ العصور القديمة. انتصرت الرأسمالية –مجتمع انتاج سلع على نحو معمم– في انجلترا القرن الثامن عشر وفرضت نفسها من

بعد في أنحاء الكون. هكذا بدأ الدمار البيئي الرأسمالي قبل الرأسمالية بكل ما في الكلمة من معنى.

[13] إن اعتبار أنفسهم كحماة للطبيعة نزعة متكررة لدى مالكي الغابات، كما يلاحظ على سبيل المثال اثناء قراءة رواية بلزاك «المزارعون».

[14] وبذلك كان كولبير ومعاصريه مع ذلك أكثر عقلانية من القادة الحاليين، الذين مازالوا مكتوفي الأيدي بينما هم على دراية تامة من العواقب الوخيمة لأزمة المناخ، وغيرها.

[15] هيسبانيولا هو الاسم الذي لقبت به في القرن الخامس عشر الجزيرة المقسمة حاليا بين هايتي وسانتو دومينغو.

[16] سماد من ذَرْق الطيور.

[17] ندد فنانون وصحفيون وعلماء وأطباء كُثر على نحو عاجل بالآثار البيئية السلبية الناجمة عن التصنيع. ومنذ عام 1830، كان مكتشف المطرقة البخارية، جيمس نسميث، يصف الأمكان القريبة من معامل صناعة الحديد في مدينة كولبروكدال كما يلي: «كان العشب قد يبسته وقضت عليه أبخرة حامض الكبريتيك المنبعث من المداخن؛ وكان لون كل نبتة رماديا فظيعا– رمزا لموت النباتات على نحو أكثر حزنا.»

[18] الساحر المبتدئ: مسبب أحداث يعجز عن إيقافها.

[19] التركيب العضوي: (الرأسمال الثـابت)/ (الرأسمال المتغير): إن نسبة الرأسمال الثابت إلى الرأسمال المتغير هي في آن واحد نسبة تقنية –لاستعمال هذه الآلات أو تلك بصورة مربحة، يجب إعطاؤها هذه الكمية من المواد الأولية ويجب تخصيص هذا العدد من العمال والعاملات للعمل عليها– ونسبة بالقيمة: هذا القدر من الأجور منفق لشراء هذا العدد من العمال لتشغيل هذا العدد من الآلات التي كلفت هذا المبلغ، لتحويل مواد أولية بهذا السعر. يشير ماركس إلى هذه النسبة المزدوجة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير بعبارة التركيب العضوي للرأسمال. (الرأسمال الثـابت)/ (الرأسمال المتغير). «مدخل إلى الاشتراكية العلمية» .إرنست ماندل ترجمة كميل داغر. [المترجم]

[20] تتميز المواد الاستهلاكية المعمرة بطول فترة استخدامها.

[21] وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ GIEC، فإن الظروف الملائمة لكي لا يتجاوز متوسط الحرارة بكثير 2.4 درجة حرارية مئوية ارتفاعا مقارنة مع مرحلة ما قبل الصناعة هي كما يلي: تخفيض نسبة 50% إلى نسبة 85% من الانبعاثات الشاملة في أفق عام 2050، وبداية هذه التخفيضات في عام 2015 على أكثر تقدير، وتقليص مطلق بنسبة 80% إلى نسبة 95% (مقارنة مع عام 1990) في البلدان المتطورة –مرورا بتخفيض نسبي بنسبة 25% إلى نسبة 40% عام 2020، ونسبة 15% إلى نسبة 30% في البلدان «المتخلفة». منذ فشل قمتي كوبنهاغن وكانكون، من المستبعد تحقق هذه الأهداف. ولا يمكن أن تتحقق دون قطيعة مع الانتاجوية واعتماد تخطيط اقتصادي. ويتمثل السيناريو الأرجح في في ارتفاع الحرارة بـ 4 درجة مئوية في نهاية القرن، ما قد يسبب بوجه خاص ارتفاعا كبيرا في مستوى البحار.

[22] راجع على سبيل المثال

Voir par exemple Rockström, J., W. Steffen, K. Noone, Å. Persson, F. S. Chapin, III, E. Lambin, T. M. Lenton, M. Scheffer, C. Folke, H. Schellnhuber, B. Nykvist, C. A. De Wit, T. Hughes, S. van der Leeuw, H. Rodhe, S. Sörlin,

P. K. Snyder, R. Costanza, U. Svedin, M. Falkenmark, L. Karlberg, R. W. Corell, V. J. Fabry, J. Hansen, B. Walker, D. Liverman, K. Richardson, P. Crutzen, and J. Foley. 2009. Planetary boundaries: exploring the safe operating space for humanity. Ecology and Society 14(2) : 32. [online] URL /: http://www.ecologyandsociety.org/vol14/iss2/art32

[23] منذ عام 2000، تجاوز المعدل السنوي لارتفاع الانبعاثات مسببة ظاهرة الاحتباس الحراري نسبة 3%؛ وكان يبلغ 1.3% في سنوات التسعينات.

[24] الإنتاج المبرمج أو الانتاج في الوقت المحدد من الإنجليزية (Just–in–time) وهو اسم يختصر الكثير من فلسفة هذا المبدأ في التصنيع، فهو لا يعني الإنتاج في اللحظة الأخيرة، بل الإنتاج في الوقت والكمية اللازمتين. هدفه الأساسي تقليص التأخير وكلفة الإنتاج، (ويكيبيديا). [المترجم]

[25] للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا عن «الاقتصاد الأخضر» وعن قمة ريو 20 +، المرجو الرجوع إلى مقالي في موقع أوربا متضامنة بلا حدود. عدد المقال 25629.

ESSF (article 25629) à mon article « [–<art25629

[26] روبرت كوستانزا، أحد مؤسسي الاقتصاد البيئي، نشر عام 1997 في صحيفة Nature مقالا كان له صدى كبير. عنوانه « Pricing Nature».

[27]الامم المتحدة، World Economic and social Survey 2011

[28] وفقا لحسابات معهد بوستدام والمنظمة غير الحكومية شاربون تراكار Carbon Tracker. في عام 2011، استعمل الاقتصاد العالمي بالفعل ثلث ميزانية الكاربون بقدر يبلغ 886 جيغاطن من ثنائي أكسيد الكاربون والذي عليه أن يحترمه خلال مرحلة ما بين عام 200 وعام 2050 للحصول على فرصة البقاء تحت ارتفاع الحرارة بـقدر يصل إلى 2 درجة مئوية. لم يعد الرصيد المتوفر سوى 565 جيغاطن من ثنائي أكسيد الكاربون. إن الاحتياطات المؤكدة من الوقود الاحفوري في أيدي الشركات العمومية والخاصة وفي أيدي الحكومات توافق انبعاث 2795 جيغاطن من ثنائي أكسيد الكاربون، أي أكثر من أربعة أضعاف.

* نشر هذا النص في عدد خاص من La Gauche، بلجيكا، تموز/يوليو–آب/أغسطس، مع مقدمة لميكائيل لوي (قريبا على الانترنت في موقع أوروبا متضامنة بلا حدود ESSF)

البيئة والأجراء بمثابة رهان استراتيجي

– الرأسمالية والعمل والطبيعة: الخروج من الدوامة المُدَمّرة

الأربعاء 24 شباط/فبراير عام 2016، بقلم تارونو دانيال

«يحلم العالم بامتلاك شيء، يكفيه أن يكون على وعي به ليمتلكه بالفعل» (كارل ماركس، رسالة إلى أرلوند روج)

ثمة تعريفات عديدة ممكنة حول الرأسمالية. من وجهة نظر المستغَلين والمستغَلات، تشكل الرأسمالية هذا النظام الذي تكون موارد الأرض الأم محتكرة بيد أقلية تمتلك أيضا وسائل الإنتاج الأخرى. لذلك، لا تمتلك الأغلبية أي وسيلة أخرى للعيش سوى بيع قوة عملها –أية وسيلة أخرى سوى بيع نفسها، في الواقع.هكذا فإن هذه الأغلبية خاضعة كليا للمالكين، ومستلبة من إنتاج وجودها، يعني في آخر المطاف مستلبة من إنسانيتها. يشتري المالكون قوة العمل –أو لا يشترونها– لفترة محددة، مقابل أجر. ظاهرا، تبدو العملية عادلة... باستثناء أن قيمة قوة العمل (الأجر) أقل من قيمة العمل المنجز. يشكل الفرق الربح. إن فعالية هذا الشكل من استغلال العمل غير مسبوقة تاريخيا. وبوجه خاص، فهي أكثر نجاعة بكثير من فعلتي القنانة والعبودية، وهما نمطا إنتاج كان فيهما الاستغلال واضحا وبديهيا للغاية.

ومن وجهة نظر الثروة الاجتماعية، يجري تعريف الرأسمالية بما هي إنتاج معمم لسلع تهدف دوما إلى تلبية مزيد من حاجات إنسانية، على نطاق يتسع بلا توقف. وسواء كانت هذه الحاجات حقيقية أو غير ذلك، و«سواء صدرت عن المعدة أو الخيال»، وسواء خلقها الرأسمال أو لم يخلقها لتوفير منافذ للإنتاجية، لا يغير ذلك من الأمر شيئا. يشكل تراكم المواد الإنتاجية والاستهلاكية خاصية من خصائص النظام، وهو مذهل،وغير مسبوق تاريخيا أيضا. ويكمن محرك هذا التراكم في المنافسة من أجل الربح: تحت طائلة الموت الاقتصادي، يضطر كل مالك رأسمال إلى البحث باستمرار عن زيادة إنتاجية العمل المُستَغل، وبالتالي الاستعاضة عن العمال والعاملات بالآلات.

منذ اختراع الآلة البخارية من قبل جيمس واط، لم تكف حدة دينامية المكننة والتراكم هذه عن الازدياد. ولا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك، لأن كل تقدم في المكننة يقلص حصة العمل البشري، وبالتالي كمية القيمة التي جرى خلقها، والحالة هذه معدل الربح. ويتجلى تناقض كبير للرأسمالية، في أن ميل

هذا المعدل إلى الانخفاض لا يمكن تعويضه إلا بزيادة كتلة الأرباح، وبناء عليه برفع نسبة الإنتاج، من جهة، وبتشديد نسبة الاستغلال –العمل غير مدفوع الأجر– من جهة أخرى. يتحرك النظام والحالة هذه بحد ذاته نحو التقهقر الاجتماعي والتدمير البيئي.

الرأسمالية، نظام دون تربة

إن منطقها «المدافع عن النمو» يسمح أيضا بتعريف الرأسمالية من وجهة نظر العلاقات القائمة مع الطبيعة. كان المجتمعات السابقة معتمدة مباشرة على الإنتاجية الطبيعية. أما في هذه المجتمعات، لم يكن بإمكان تجاوز محتمل لحدود بيئية أن يكون سوى مؤقتا، وكان يجري ضبطه فورا. لم يكن ممكنا توسيع الحدود سوى بتحسين المعارف والتقنيات الزراعية (على سبيل المثال، اكتشاف أن القطانيات تشكل «سمادا أخضرا»، لكونها تثبت نيتروجين الهواء في التراب). إن الأمر مختلف في ظل الرأسمالية. فبفضل الصناعة والتكنولوجيا (العلم المطبق على الإنتاج)، يمكن توسيع الحدود بشكل مصطنع، بالاستعاضة عن الموارد الطبيعية بمنتجات الكيمياء.

تسعى الرأسمالية، إلى حد ما، إلى التطور «دون تربة». ويكمن مثال واضح في انقطاع دورة المواد الغذائية بسبب التمدن الرأسمالي، في القرن التاسع عشر: إن انخفاض نسبة الخصوبة نتيجة ذلك كان بالإمكان تعويضه بفضل اختراع الأسمدة الاصطناعية، ولا تزال الأمور تسير على ذلك النحو دوما. لكن إمكانيات التطور هذه دون تربة ليست طبعا غير محدودة. عاجلا أو آجلا، سيقع النظام في فخ التناحر بين شراهته للنمو وبين محدودية الموارد. ستكون الصدمة عنيفة، لأن المشاكل تتراكم من فرط ما يجري إبعادها وتلافيها. إن حلا رأسماليا للتحدي المتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري أكثر صعوبة من مواجهة استنزاف التربة. نظرا لأن الوضع خطير للغاية: جرى التأخر إلى حد أنه، من أجل إنقاذ المناخ، لن يكفيَ بعد الآن تقليص انبعاثات الغازات مسببة ظاهرة الاحتباس الحراري. وسيكون من الضروري أيضا إزالة ثنائي أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. أن يستنتج من ذلك أن الرأسمالية تنهار فكرة متسرعة إلى حد ما. وبالمقابل، فإن تهديد الرأسمالية الهمجية واقعي جدا.

إن الجمع بين وجهات النظر الثلاث هذه يسمح باستيعاب الصعوبة الكبيرة التي تواجه النضالات البيئية. وغني عن القول أن هذه النضالات هي بحكم التعريف

اجتماعية: إن الأضرار البيئية تلحق أذى أكبر بالمستغلين والمستغَلات، الذين لا يتحملون إلا أقل قدر من المسؤولية في حدوثها. تهدد الكارثة المناخية وجود مئات الملايين من الناس. بعضهم واعون بذلك وينتقلون إلى الفعل، لكن مستوى الانخراط يختلف كثيرا حسب الفئات الاجتماعية: إن المزارعين والمزارعات والشعوب الأصلية في الصفوف الأمامية والنساء نشيطات بوجه خاص؛ ويظل الأجراء والأجيرات في المؤخرة.

عالم الشغل، رهان استراتيجي

إن موقف الأجراء والأجيرات هذا يشكل عائقا كبيرا: بينما بوسع الطبقة العاملة شل آلة التدمير الرأسمالية، وبالتالي إسداء خدمة كبيرة للإنسانية والطبيعة، تبدو بالعكس مشلولة من خلال موقعها خدمة للآلة! إن التفسير بسيط: يتوقف وجود العمال والعاملات على أجرهم، ويتوقف أجرهم على قابلية تشغيلهم من قبل الرأسمال، وتتوقف قابلية تشغيلهم من قبل الرأسمال على النمو. ودون نمو، تسبب المكننة في ارتفاع نسبة البطالة، وتتدهور موازين القوى وتتقلص قدرة النقابات على الدفاع عن الأجور أو عن الحماية الاجتماعية. واليوم، نجد أنفسنا بوجه التحديد في هذه الوضعية: النقابات في موقف دفاعي، وضعها غير مستقر بفعل البطالة الجماهيرية والعولمة.

يمتلك المزارعون والمزارعات وسائل الإنتاج كليا أو جزئيا، وينتج السكان الأصليون وجودهم من خلال علاقة مباشرة مع الطبيعة: لا يتوفر العمال والعاملات على إمكانات مماثلة. من السهل جدا، ومن غير اللائق صراحة، أن يستنج من ذلك أن الأجراء والأجيرات قد يشكلون عبيدا للإنتاجوية. إنهم يستهلكون، طبعا، والأكثر حظا منهم، يستهلكون بطريقة غير مستدامة بيئيا. لكن هل ارتكبوا بذلك خطأ؟ ألا يشكل جنون الاستهلاك بالأحرى نتيجة الوهم المالي الذي يجعل كل شيء في متناول الجميع ذكورا ونساء؟ ألا يعمل جنون الاستهلاك هذا كتعويض بائس عن بؤس العلاقات الإنسانية في هذا المجتمع التجاري؟ إن العديد من الأجراء والأجيرات يدركون التهديدات البيئة التي تحوم فوق رؤوسهم ورؤوس أبنائهم ويشعرون بالقلق إزاءها. يطمح الكثيرون إلى تغيير قد يسمح لهم بالعيش على نحو جيد، مع الحرص على الاهتمام بالبيئة. لكن ما العمل، وكيف؟ هذا هو السؤال.

في عالم يزداد تمدنا، إذا أردنا كسب الحرب البيئية، من الأهمية الإستراتيجية

مساعدة عالم الشغل للإجابة على هذا السؤال. لا يتعلق الأمر وحسب بمشاركة العمال والعاملات في التعبئات البيئية وحسب. لكي تحظى هذه المشاركة بأقصى قدر من التأثير، يلزم أن يكونوا حاضرين فيها على نحو جماعي، بوصفهم منتجين ومنتجات. ويجب أيضا أن يستوعب العمال والعاملات المسألة البيئية في المصانع، والمكاتب وغيرها من مواقع العمل، بوصفهم منتجين. كما يقوم بذلك المزارعون والشعوب الأصلية. وذلك غير ممكن سوى في إطار إستراتيجية توحد بين النضالات البيئية والاجتماعية إلى درجة يجعلها نضالا واحدا بالذات. وهذا يتطلب ما يلي: 1°) فهم القوة التدميرية للرأسمالية بشكل بصحيح، 2°) تبني منظور مجتمع مغاير، واشتراكي بيئي، و3°) اعتماد برنامج نضالات ومطالب يلبي معا الحاجات البيئية والحاجات الاجتماعية، ويوفر لكل واحد ذكرا وأنثى إمكانية العيش بكرامة من خلال ممارسة نشاط مفيد للمجتمع.

هل من تسوية مع الرأسمالية الخضراء؟

مع استثناءات قليلة، أدركت الحركة العمالية ضرورة فهم الرهان البيئي. تبذل كونفدرالية النقابات الدولية CSI جهود التوعية. خلال مؤتمرها الثاني (في فانكوفر بكندا عام 2010)، صادقت على مقرر حول التغير المناخي. يؤكد هذا النص أن النضال ضد ظاهرة الاحتباس الحراري رهان نقابي، ويدعو إلى عقد اتفاق دولي لكي لا يجري تجاوز درجتين مئويتين، ويقر بمبدأ تحمل المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ويؤكد على حقوق النساء ويطالب بـ« بمرحلة انتقالية عادلة» بالنسبة لعالم الشغل...

لكن المسألة الرئيسية لعالم الشغل طرحت بشكل غامض. وفي الواقع، تعتقد كونفدرالية النقابات الدولية CSI بأن الرأسمالية الخضراء ستجلب النمو و«مناصب شغل خضراء». وتدعي بالتالي أنها مستعدة للتعاون في المرحلة الانتقالية، شريطة أن تكون الفاتورة التي سيؤديها عالم الشغل محدودة وأن يجري إعادة إدماج العمال والعاملات في القطاعات المحكوم عليها بالتفكيك أو تغيير نشاطها. لذلك، تعتبر كونفدرالية النقابات الدولية CSI مناصب شغل بما هي خضراء رغم أنها ليست كذلك إطلاقا: في عملية تجميع وتخزين الكربون، وفي توزيع المنتجات الغابوية والسمكية «المستدامة» و«الموسومة بعلامات تجارية» (بينما تشكل هذه العلامات التجارية نصبا واحتيالا)، وفي تدبير آليات الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها(REDD+)، وفي غرس الأشجار بقطاع الزراعة الأحادية وفي قطاع

الطاقات «ذات نسبة منخفضة من الكربون» (بما في ذلك قطاع الطاقة النووية؟).
وتتجلى أمارة هذا الغموض في ما يلي: ينص مقرر فانكوفر على ضرورة أن تعمل «المرحلة الانتقالية العادلة» على حماية تنافسية المقاولات. الأمر واضح: ترى كونفدرالية النقابات الدولية CSI إمكانية إنقاذ المناخ دون وضع المنطق الإنتاجوي موضع نقاش وتساؤل. والأسوأ من ذلك: لا ترى وسيلة أخرى سوى النمو لمحاربة البطالة. وتجاوز ذلك الحد إلى درجة أن الأمين العام لكونفدرالية النقابات الدولية CSI أصبح عضوا في «اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ»، وهي هيئة ذات نفوذ يترأسها نيكولاس ستيرن. يتحدث تقرير هذه اللجنة (يحمل عنوان «نمو أفضل، مناخ أفضل») عن التدابير النيوليبرالية التي تسمح بتحقيق ما يزيد قليلا بالكاد عن نسبة 50% من تخفيضات الانبعاثات اللازمة لعدم تجاوز درجتين حراريتين مئويتين. إن نيكولاس ستيرن منسجم في موقفه: لتفادي «تكاليف باهظة جدا»، كان تقريره في عام 2006 يدافع عن استقرار مناخ لا يتجاوز فيه تركز ثنائي أكسيد الكربون في الهواء 550 جزء في المليون–ما يمثل ارتفاع درجة حرارة تفوق 3 درجات حرارية مئوية في أفق نهاية القرن. أما كونفدرالية النقابات الدولية CSI فليس منسجمة في موقفها.
بانقيادها للرأسمالية الخضراء، قد تكون الحركة النقابية متواطئة في جرائم مناخية كبيرة الحجم، سيكون الفقراء ضحاياها. وهذا طريق آخر يجب شقه. شاهدنا ذلك في ممارسات المقاولات المسترجعة، بالأرجنتين وبلدان أخرى. وفي مقاولة ريما فلوو (ميلانو) أو مقاولة فراليب (مارسيليا)، يسعى العمال المكافحين من أجل الشغل بشكل عفوي إلى إنتاج حاجات اجتماعية في إطار احترام الإكراهات البيئية. وتوجد بعض عناصر بديل في مواقف شبكة نقابات الطاقة من أجل الديمقراطية TUED، التي تطالب خاصة بأن يتحول قطاع الطاقة تحت إشراف المجتمع.
وبوجه الرأسمالية التي تمر بأزمة وبوجه المشاكل المناخية، من الوهم توقع القضاء على البطالة من خلال تسوية مع «النمو». على العكس من ذلك، في سياق إعادة نظر جذرية للانتاجوية–وبالتالي الرأسمالية– تكمن الإستراتيجية الوحيدة المتماسكة للتوفيق بين ما الشأن الاجتماعي والشأن البيئي. يتعلق الأمر بالخروج عن الإطار، والاعتماد على أربعة محاور بوجه خاص: التعاون

مع المزارعين ضد الصناعة الزراعية والمراكز التجارية الكبرى، ومصادرة القطاع البنكي (المتشابك مع قطاع الطاقة)، وتطوير القطاع العام (قطاع النقل العمومي، والعزل الحراري في المباني، وحماية النظم البيئية...)، وتقليص جذري لساعات العمل (نصف يوم عمل)، دون تخفيض الأجر، مع تشغيل تعويضي وتخفيض الوثائر.

بغض النظر عن الشاشات المسطحة، والهواتف الذكية، وبصرف النظر عن السيارات عالية التقنية والرحلات الشاملة، وبتجاهل هذه الترهات التي يجري إثارتها لإلهائه عن استغلاله، يدرك عالم الشغل جيدا، في الواقع، أن مصلحته الجوهرية، ومستقبله ومستقبل أبنائه، كلها أمور لا تتجلى في تحريك دوامة الرأسمال المدمرة، لكن بالعكس في تدميرها. إن الممارسة الاجتماعية بإمكانها وحدها تحويل هذا التصور الشائع إلى وعي وإلى تنظيم. هيا إلى العمل!

دانيال تانورو

كتب المقال لمجلة اللجنة العالمية من أجل الغاء ديون العالم الثالث، يوم 24 شباط/فبراير عام 2016.

معارك الحركة البيئوية الجذرية

كيف يمكن اليوم تمفصل البيئوية ومناهضة الرأسمالية؟
بيار روسيه : على غرار النسوانية، يفتح الفكر البيئوي السياسي مجال نقد لا يقتصر على الرأسمالية. فقد تشابكت الازمة البيئية والازمة الاجتماعية منذ ماض سحيق. اما التخطيط البيروقراطي الستاليني فقد ادى الى مأزق بهذا الصدد ايضا. هكذا يجب الا تغذي مسألة البيئة مناهضة الرأسمالية وحسب، بل الفكر التاريخي بوجه عام (لا سيما التفكير المستقبلي حول البدائل، والانتقال الى الاشتراكية). وجلية جدا اهمية استحضار ذلك.
بعد قول هذا، ترتبط الاشكاليتان البيئوية والمناوئة للرأسمالية احداهما بالأخرى. هذا لسبب جلي، اولا : كون الازمة البيئية الراهنة ذات منشأ بشري يجعل معالجتها تستدعي تغيير نمط اشتغال مجتمعاتنا–وهذه المجتمعات رأسمالية. وثمة ايضا سبب اساسي: نمط الانتاج الرأسمالي يتجاهل ربما أكثر من غيره، في صميم منطقه، وديناميته التلقائية، الاكراهات البيئية، إذ محرك الربح والافق المحدود للسوق (بقدر ما يمكن بالأقل تحقيق فائض القيمة) يستتبعان»الانتاج من اجل الانتاج»، هذه النزعة الإنتاجوية الملازمة للرأسمالية. وثمة اخيرا أسباب أخرى معاصرة جدا جديرة بالإشارة.
خلال العقود الاخيرة تغير نطاق الرهان البيئي. كانت الازمات البيئية السابقة تبقى ذات طابع محلي، حتى ان كانت كارثية. لكنها اليوم تكتسي، على نحو متزايد الوضوح، دينامية اجمالية، على نطاق الكوكب، ليست التحولات المناخية غير احدى اعراضها. التغير هنا نوعي. غالبا ما تثار بهذا الصدد عواقب النمو السكاني العالمي. لكن هذا لا يفسر لماذا تغذي الازمة البيئية من طرف بلدان ذات كثافة سكانية متوسطة وديمغرافية مستقرة كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا. لا يمكن في الواقع تناول المعطيات السكانية بمعزل عما تندرج فيه من علاقات اجتماعية.
كيف يمكن، من جهة اخرى، عدم إدراك الارتباط الوثيق بين الدينامية الشمولية التي اكتستها تدريجيا الازمة البيئية وتطور الرأسمالية الحديث؟ أي توسع تهيكل وتكثف السوق العالمية، ونمو المبادلات الدولية، وتضخم اشكال النقل الهائل، وتطور الصناعة البتروكيماوية، والتفوق الجديد للصناعة الزراعية او قطاع الطرق السيارة، وما يرافق كل ذلك من تبدل انماط

الاستهلاك، الخ. منذ امد بعيد يسهم تاريخ المجتمعات البشرية في تكييف مسار تاريخ الطبيعة. وقد أصبح هذا التأثير حاليا أكبر مما كان، مؤديا الى تغيرات أكثر حدة (تقليص التنوع الاحيائي، افقار المنظومات البيئية، ميل التوازنات الاجمالية الى التغير...) يتضح انها سلبية أكثر من السابق من زاوية نظر شروط المحيط الحيوي لوجود النوع البشري.

هكذا يندرج نقد الرأسمالية بالضرورة في تفكير بيئوي نقدي–وهذا من زاوية نظر مزدوجة. هذا أولا من اجل إدراك الاسباب الاساسية للازمة المعاصرة (مع بعدها الجوهري: التغير النوعي الجاري). وكذا من اجل استخلاص الحلول الممكنة. وهذا لأن الحركة البيئوية مطالبة بالإجابة على سؤال اساسي: كيف يمكن تغيير نمط اشتغال مجتمعاتنا؟ يعلم الجميع ان العقل البيئوي غير كاف بوجه القوى القائمة وديناميةالنظام السائد! لا بد من ميزان قوى. هذا ما يوجب تجسد المتطلب البيئوي في حركة «جماهيرية» حقيقية. وذلك ما لن تبلغه دون تبني المطلب الديمقراطي، المواطن، وكذا المتطلب الاجتماعي، ودون تبني التطلع الى المساواة.

هل يمكن هذا التلاقي الذي لا غنى عنه بين الشأن البيئوي والديمقراطي والاجتماعي؟ نعم لأن الازمتان البيئية والاجتماعية المعاصرتان لهما نفس المنشأ، أي الرأسمالية بوجه التحديد. الاسباب المشتركة تستتبع حلولا مشتركة. ان مناهضة الرأسمالية تتيح هنا، دون ملازمة الطابع «السلبي» لها، إدراك مجال التقاء المعركتين البيئية والاجتماعية. كما تساعد على تحديد بدائل مشتركة، ايجابية وتضامنية. انها تلقي الضوء في الآن ذاته على الاسباب والحلول. وبالعكس إذا امتنعت الحركة البيئوية السياسية عن دمج نقد الرأسمالية، تغدو مهددة بفقد أي طابع جذري والانطواء على مواقف نخبوية، معادية للديمقراطية في آخر المطاف، ومنافية للمساواة الاجتماعية، مواقف كسيحة وغير عادلة في الآن ذاته.

ليست العلاقة بين الشأنين البيئي والاجتماعي مجرد علاقة نظرية. وتتجلى اليوم بألف طريقة. فأشكال التلوث تعتبر مباشرة مشكل صحة عمومية خطير، ويُنظر الى ارتفاع سعر ماء الشرب–المادة الاساسية للغاية–بما هو عامل فقر واقصاء مرعب، وعامل تفاقم التفاوت سواء على صعيد العالم او فرنسا ذاتها. يتعلق الامر فعلا بعلاقة لا بمجرد مماثلة البيئوية مع اهميتها الاجتماعية.

فالفكر البيئوي يدخل بعدا كبيرا لا نجده، كما هو، في الفكر الاجتماعي: تحليل العلاقات بين المجتمعات البشرية والطبيعة. ذلك اسهامها الاصيل وحقلها الخاص. نقول إذن انه يجب تفادي «اختزال» المسالة البيئية في المستوى الاجتماعي وحده، كذا تجاهل التناقض الاجتماعي باسم الرهانات البيئية العالمية. هذا لتجنب الوقوع في شرك» نزعة الاختزال» (التي اضرت كثيرا بأغلبية التيارات المنتسبة الى الماركسية) وكذا في شرك « نزعة الاجماع») التي تبرر انتهازية تيارات بيئوية عديدة). الاهم اليوم هو « تعقيد المرقة» بين الشأنين البيئي والاجتماعي، بين المنهجين المحتفظين بخصوصياتهما لكن المترابطين دوما، والمغذيين لمعارك متساتلة.

ما هي، في هذه الميادين، النضالات والتعبئات ذات الاسبقية؟

بيار روسيه: الاولوية من أي زاوية نظر؟ اتردد في الاجابة على هكذا سؤال قد يقود الى ترتيب جبهات النضال على نحو مصطنع. إذ يتعين في المقام الاول دمج الاشكالية البيئية في المعركة الاجتماعية بمجملها – وكذا الاشكالية الاجتماعية في المعركة البيئوية بمجملها. تقتضي هذه الاولوية عملا دائما، متعدد القطاعات تضطلع به جملة واسعة من منظمات متخصصة الى هذا الحد او ذاك. وتتطلب تعاون النقابي مع البيئوي، واكثار المعابر بين الحركات.

بعد قول هذا، يمكن طبعا الاشارة الى بعض محاور النضال المكتسية اليوم راهنية خاصة. هذا بدءا بالمسألة النووية، في جانبها السلمي كما العسكري. ان لها راهنية ناتجة في كلتا الحالتين عن «انفتاح» عالمي (نهاية الحر ب الباردة، أفول مؤكد للطاقة الذرية، لا سيما بأوروبا)، مصحوب ببروز مخاطر جديدة (انتشار القنبلة التقليدية، والابحاث الأمريكية –الفرنسية حول سلاح المستقبل، وسعي فرنسا الى انتاج جيل جديد من المحطات النووية واقبار النفايات). ان القرن العشرين في الرهان. الآن يجب اتخاذ القرار السياسي: التخلي عن النووي.

ما بين الاشعاع النووي وارتفاع سخونة الارض... يجب في مجال الطاقة عدم تجاهل جماعات الضغط البترولية باسم المعركة ضد النووي (او العكس). يتعين علينا، في هذا المضمار كما في اخرى عديدة، معارضة النظام السائد ببديل اجمالي (يتضمن اقتصاد الطاقة على نطاق واسع، واحداث تركيبات مناسبة بين موارد الطاقة، واعادة بناء نظام النقل وتنظيم المدن).

ويتمثل مجال آخر من المجالات الملحة في ازمة الماء المتجلية بالجنوب (حيث

يتزايد عدد السكان المحرومين من ماء الشرب) وبالشمال على السواء، كما بفرنسا حيث تفاقم التلويث (الناتج اساسا عن الزراعة–الصناعية)، وخصخصة هذا القطاع الاقتصادي وارتفاع الأكلاف غير المحتمل اجتماعيا. ويمثل تدبير الماء، هذا الملك العمومي المشوه، نموذجا حقيقيا في هذا المجال. فمن جهة يصبح الحصول على ماء الشرب، حتى ببلد معتدل ومطير كفرنسا، مشكلا اجتماعيا، مأساويا احيانا. ومن جهة اخرى تشكلت قوى خاصة عملاقة تفرض علينا حاليا شريعتها وانجبت شركات متعددة الجنسية متغلغلة في القطاع المالي والاتصالات: جنرال دي زو التي أصبحت فيفاندي، وشقيقتها الخصم التي اصبحت سويس–ليونيز. يتطلب الحق في الماء (مثل الحق في النقل والطاقة) وضع سياسة عمومية حقيقية. و يُبرز درجة وجوب اعادة تثمين مفهوم الخدمة العمومية وتوسيعه (مع تجديدها ودمقرطتها)، ضدا على المنطق النيوليبرالي المجسد في المنظمة العالمية للتجارة او في اتفاق امستردام في اوربا.
ودائما بفرنسا، يُبرز المصير التعس الذي لقيته خطة ناتورا 2000، وخمول النواب بوجه لوبي فرط الصيد (اثناء التصويت على قانون حول صيد طيور الماء)، الى أي حد تظل حماية الانواع وتنشيط المنظومات البيئية رهان معركة ضارية. هذا بينما تتجلى اهمية هذه المسائل على الصعيد الثقافي (في علاقات المجتمعات البشرية بالطبيعة)، كما على الصعيد العلمي (في تقدم المعارف) او الشمولي (حفظ توازنات مفيدة لنا بالمجال الحيوي).
ما ابعدنا عن إحاطة كاملة بميادين النضال، لكن نختم بالإشارة الى موضوع ذي حالية ملحة، مسالة الاجسام معدلة الجينات. يعطي ظهور براءة اختراع «القاتل» تيرمناتور، الذي يعقم الحبوب، مع اتاحة جني محصول، صورة كاريكاتورية عن المنطق المميز لشركات الصناعة الزراعية: فرض شريعتها على المنتجين والمستهلكين بهدف الربح الرأسمالي (والسلطة). وقد باتت العواقب الاجتماعية، اللاديمقراطية للغاية، لنمط « التنمية» هذا معروفة جيدا، وقد تُخشى، عن حق، عواقبه على البيئة. فهنا ايضا يجري تجاوز عتبة نوعية في التحويل الاقصى الى سلعة من قبل مطلقي الجن هؤلاء الذين يحكموننا.
كيف ترى مستقبل البيئوية الجذرية؟
بيار روسيه: اعتقد ان ثمة الكثير مما يتعين القيام به لتأمين تلاقي الشأنين البيئي والاجتماعي في الوعي، والنضالات، والبرامج، والمنظمات، ولتدمج

الحركات المنتسبة الى الماركسية، والى الاشتراكية، والى المعركة الاجتماعية، الاشكالية البيئية دمجا حقيقيا. وكذلك كي تدمج الحركات البيئية، عديمة التقاليد الماركسية، اشكالية التغيير الاجتماعي دمجا فعليا. حاولت ادخال هذه المسالة في مقالي «الاخضر والاحمر بوجه الازمة الاجتماعية البيئية»، الذي صدر بمجلة ايكولوجيا وسياسة العدد 22 –خريف 1998.

العملية انطلقت لكنها بعيدة عن الاكتمال. وستغير خطوط الفصل، كما هي مدركة حاليا، مثلا بين التيارات المسماة» متمركزة حول الانسان» والاخرى المسماة» متمركزة حول الاقتصاد». اذ نجد لدى الاولى تصورات متناقضة للنزعة الانسانية (غير مكترثة بالحياة وعاجزة عن دمج الاشكالية البيئية، او بالعكس محترمة للطبيعة ومنفتحة على البيئوية). كما نجد لدى الثانية، تيارات تقدمية وانسانية (لكنها تؤكد على تبعية الانسان للمنظومات البيئية) او رجعية (بالقوة) ومعادية للنزعة الانسانية.

يتعين في المقام الاول، من وجهة نظر سياسية، تامين» الاستقلال الاجتماعي» للحركة البيئية، كما يجب الحفاظ على» الاستقلال الطبقي» للحركة النقابية والاجتماعية. والحال ان هذا الاستقلال مهدد بكيفيات عديدة، بفعل الضعف الداخلي للتيارات البيئوية اولا (أي نقص التوضيح البرنامجي، وانغراس اجتماعي سطحي، وتقاليد انطواء ...)، او على نحو مباشر لأن الصناعة الكبيرة، او مؤسسات من قبيل البنك العالمي، تعمل على ايجاد وسائل مالية ضخمة لاستقطاب وتحييد المنظمات غير الحكومية بوجه عام والبيئوية بوجه خاص. وكان معبرا بهذا الصدد ان القرار الملموس الوحيد المتخذ في ريو، اثناء قمة الارض في العام 1992، كان اسناد ادارة صندوق البيئة الى البنك العالمي!

وفي هذه المسالة الاساسية المتعلقة باستقلال المعركة البيئوية، طرح طبعا دمج عدد من الاحزاب» الخضراء» بأوروبا في حكومات مشكلا، بالنظر الى أن تلك الحكومات تواصل تحديد توجهاتها في إطار النيوليبرالية في الميدان الاجتماعي والبيئي على السواء. كيف سيكون بوسع تلك الاحزاب ان تعيد تأكيد عزمها على القطع مع المنطق السياسي والاقتصادي السائد، وفي الآن ذاته ممارسة التضامن الحكومي؟ ان تجربة الاشتراكية الديمقراطية السابقة، واليسار الاشتراكي الديمقراطي، ثم حاليا الاحزاب الشيوعية المدمجة باليسار الحكومي، لا تحمل على التفاؤل بهذا الصدد.

يقتضي المضي قدما أن نواصل التفكير العميق لتشجيع تشريك التجارب واستيعاب المعارف التي لا غنى للمعركة البيئوية عنها. لكن الارجح ان تشجيع تساتل النضالات الاجتماعية والبيئوية هو سبيل التقدم في البداية. وقد جرى تنظيم لقاءات بين شبكة «مغادرة النووي» ونقابات منشأتي كهرباء فرنسا وغاز فرنسا. لكننا تأخرنا كثيرا بهذا الصدد قياسا على بلدان مثل البرازيل (وطن البيئوية الشعبية) واسبانيا (حيث تتعاون النقابات والجمعيات البيئوية أكثر وعلى نحو فعال مما عندنا). انه الوجه المظلم لواقعنا بفرنسا. لكن هذا يعني ايضا – وهنا الوجه المشرق–انه يكفينا لتحقيق تقدم كبير ان نسد هذه الثغرة!

بيار روسيه

مقابلة مع «Argument pour une écologie solidaire»

ديسمبر1998

تعريب المناضل–ة

الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج والبدائل

إسثير فيفاس

«الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج والبدائل»، مقال ل «إسثير فيفاس»(JPEG) عضوة مركز الدراسات للحركات الاجتماعية، نشر باللغة الإنجليزية بمجلة «وجهة نظر أممية International Viewpoint» الإلكترونية عدد 419IV –دجنبر 2009، تناولت فيه الكاتبة بالدراسة والتحليل الأسباب والنتائج والبدائل للأزمة الغذائية. سنحاول استعراض وتلخيص مجمل الأفكار التي تطرقت لها «إسثير فيفاس» في مقالتها حول الأزمة الغذائية، وذلك لما يكتسيه الموضوع من راهنية وأهمية لفهم أوجه الهجوم النيوليبرالي على قوت الشعوب والبدائل الممكنة.

تحتكر الشركات العابرة للأوطان النموذج الغذائي الحالي، وتضع مصالحها الاقتصادية فوق مصلحة الجماهير والمجتمع. فلم يعد النظام الغذائي اليوم يستجيب لحاجات الناس ولا للإنتاج المستديم القائم على احترام البيئة، لكنه يقوم على نموذج متجذر في المنطق الرأسمالي بالسعي للحصول على أقصى قدر من الأرباح بتدبير أمثل للتكاليف واستغلال للقوى العاملة في كل القطاعات الإنتاجية. لقد تمت خوصصة وسرقة المواد الأولية المشتركة مثل الماء والبذور والأرض التي كانت لقرون في ملكية المجتمعات المحلية، وتحويلها إلى عملة صرفه تحت رحمة من يدفع أعلى سعر.

أخذت الحكومات والمؤسسات العالمية تنحني لخطط الشركات العابرة للأوطان، وتتواطىء معها في ظل نظام غذائي إنتاجوي غير مستديم ومخوصص. إن «القلق» المزعوم لهذه الحكومات والمؤسسات (G8، منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي ...) من الزيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على الفئات الأكثر حرمانا في بلدان الجنوب، يكشف فقط نفاقهم العميق لصالح النموذج الزراعي والغذائي الذي يجلب لهم فوائد اقتصادية مهمة. هكذا نموذج يستخدم كأداة استعمارية للهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى في الشمال، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وشركاتها متعددة الجنسية، على بلدان الجنوب.

الأزمة الغذائية

تبرز حالة الأزمة الغذائية خلال عامي 2007 و2008، التي شهدت زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، الضعف الشديد للنموذج الزراعي والغذائي الحالي. فقد وصل عدد الجياع بالعالم إلى 925 مليون جائع حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بعد أن كان 850 مليون عام 2007. وسيرتفع هذا الرقم إلى 1.2 مليار جائع في عام 2017 حسب وزارة الزراعة الأمريكية. لكن في الواقع، إن الأزمة الغذائية الحالية هي بالفعل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نصف ساكنة العالم أي أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، وإن أسعار المواد الغذائية لم تتوقف عن الصعود أبدا. فقد كان هناك ارتفاع بنسبة 12% من عام 2005 إلى 2006 و24% سنة 2007، ثم زيادة بنسبة 50% في يناير ويوليوز 2008 حسب مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الفاو. أما الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فتنحو نفس الاتجاه حيث زادت الأسعار بنسبة 83% في السنوات الثلاث الماضية. خضعت الحبوب والمواد الأساسية الأخرى، التي تستهلكها شرائح واسعة من السكان خاصة في بلدان الجنوب (القمح والصوجا والزيوت النباتية والأرز...)، لأكبر الزيادات. فارتفع ثمن القمح بنسبة 130% والصوجا ب 87% والأرز ب 74% والذرة ب 31%. ورغم التقديرات الجيدة حول منتوج الحبوب، تتوقع منظمة الفاو بقاء أسعار الحبوب مرتفعة في السنوات المقبلة. ونتيجة لذلك ستظل البلدان الفقيرة تعاني من آثار الأزمة الغذائية.

في ظل هكذا وضع، لا غرابة أن تكون هناك احتجاجات ضد الجوع في مجموعة من بلدان الجنوب، كهايتي وباكستان والموزمبيق وبوليفيا والمغرب والمكسيك والسينغال وأوزبكستان وبنغلاديش والنيجر، حيث خرج الناس إلى الشارع في شكل احتجاجات خلفت عشرات القتلى والجرحى ليقولوا «كفى». تذكرنا هذه الانتفاضات بما حدث في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في بلدان الجنوب ردا على سياسات التقويم الهيكلي التي فرضها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. الأسباب، مرة أخرى، هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل والخدمات العمومية التي تجعل الأوضاع المعيشية لغالبية شعوب هذه البلدان متردية، وتجعل كفاحهم من أجل البقاء على قيد الحياة أصعب. التاريخ يعيد نفسه والسياسات النيوليبرالية لا تزال تخلف ملايين

الجياع.
لا يكمن المشكل اليوم في نقص الغذاء ولكن في العجز عن الوصول إليه. في الواقع، تضاعف إنتاج الحبوب ثلاث مرات منذ 1960 في حين أن عدد السكان على الصعيد العالمي قد تضاعف مرتين فقط. لم يشهد التاريخ هذا القدر الكبير من المواد الغذائية كما الحال اليوم في 2008. ولكن الزيادة في أسعار المواد الغذائية جعلت ملايين الناس ببلدان الجنوب، الذين ينفقون 50 إلى 60 ٪ من دخلهم في شراء المواد الغذائية (قد تبلغ هذه النسبة 80 ٪ في البلدان الأكثر فقرا)، عاجزين عن الوصول إليها.

الأسباب ذات المدى القصير

هناك أسباب ظرفية تفسر جزئيا هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار في السنوات الأخيرة. فالجفاف وغيره من الظواهر الجوية المرتبطة بتغير المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلاديش واستراليا أثرت على المحاصيل، وستواصل التأثير على إنتاج المواد الغذائية وزيادة استهلاك اللحوم خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا بسبب تغير في عادات الأكل (وفقا لنموذج الاستهلاك الغربي) والتسهيلات المضاعفة في تسمين الماشية. وستضطر البلدان التي كانت حتى الآن تتميز بالاكتفاء الذاتي، مثل الهند وفيتنام والصين إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي المزروعة وانخفاض مخزونات الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تم تفكيكها في أواخر التسعينات. يعني أن جميع البلدان تعتمد اليوم بشكل كامل على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا. كل هذا يساعد جزئيا على تفسير الأسباب التي أدت بنا إلى هذه الحالة من الأزمة الغذائية، ولكن هذه الحجج الجزئية استخدمت أحيانا لتحويل الأنظار عن الأسباب الرئيسية.
وهناك سببان للأزمة الغذائية قصيرا الأمد يجب تسليط الضوء عليهما: الزيادة في أسعار النفط وتزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام. كلا العاملين أخلا في النهاية بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشا للغاية.
أدت الزيادة في أسعار النفط، المتضاعفة في عامي 2007 و2008، والمتسببة في ارتفاع كبير في أسعار الأسمدة والنقل المرتبطة بالنظام الغذائي، إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي. وقامت الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والبرازيل بدعم انتاج الوقود الزراعي

نظرا لندرة النفط وارتفاع درجة حرارة الارض. لكن إنتاج هذا الوقود الاخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء. فقد استخدمت الولايات المتحدة في عام 2007 20 ٪ من إجمالي إنتاجها للحبوب في انتاج الايثانول وستصل النسبة هذه إلى 33 ٪ في العقد القادم.

اعترفت منظمة الفاو في أبريل 2008 بأنه من المرجح جدا، في المدى القصير، أن يكون للتوسع السريع للوقود الأخضر في جميع أنحاء العالم أثر كبير على الزراعة في أمريكا اللاتينية، ويؤدي تخصيص 5 ٪ من إنتاج العالم من الحبوب لإنتاج الوقود الزراعي مباشرة إلى زيادة في أسعار الحبوب. وبقدر ما يتم تحويل الحبوب مثل الذرة والقمح والصوجا إلى وقود زراعي، ينخفض إمداد السوق بالحبوب وبالتالي ارتفاع أسعارها. حسب وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، أدى إنتاج الوقود الزراعي إلى رفع أسعار الحبوب بما بين 5 و20 ٪. أما المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية فيرى أن الرقم هو حوالي 30 ٪، فيما يقول تقرير البنك العالمي أن من شأن إنتاج الوقود الزراعي أن يؤدي إلى رفعٍ أسعار الحبوب بنسبة 75 ٪.

يكمن السبب الظرفي الآخر، الواجب أخذه بعين الاعتبار بوصفه مولدا من هذا الارتفاع في الأسعار، في تزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام منذ انهيار أسواق الدوت كوم والعقارات. بعد انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار...) وغيرها لتكون أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها.

يقدر اليوم أن جزءا كبيرا من الاستثمارات المالية في القطاع الزراعي لها طابع مضارب. فقد ترتفع، وفقا لأكثر البيانات تحفظا، إلى 55 في المائة. وبلغ حجم التداول المستوى الذي يزيد من تعميق تحرير الإنتاج الزراعي. وتشير دراسة قام بها ليمان براذرز إلى أن مؤشر المضاربة في المواد الخام ارتفع، منذ عام 2003 بنسبة ٪1,900.

الأسباب الهيكلية

ثمة وراء هذه العناصر قصيرة الأمد أسباب هيكلية تفسر عمق الأزمة الغذائية الحالية. إذ تتحمل السياسات النيو–ليبرالية المطبقة بشكل عشوائي طيلة السنوات الثلاثين الماضية على نطاق الكوكب (تحرير التجارة في جميع

الجوانب، تسديد الديون الخارجية لبلدان الجنوب، خوصصة الخدمات العمومية والسلع ...) والنموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم منطق الرأسمالية، المسؤولية الأولى عن الأزمة الغذائية الحالية. في الواقع، لدينا مشكلة نظامية أعمق مع النموذج الغذائي العالمي الذي هو أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية.

أدت السياسات «التنموية» الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينيات (الثورة الخضراء، برامج التقويم الهيكلي، اتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية، منظمة التجارة العالمية، والإعانات الزراعية في الشمال) إلى تدمير الأنظمة الغذائية.

بين الستينات والسبعينات، وقع ما يسمى ب «الثورة الخضراء» التي تروج لها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف «نظري» يتمثل في تحديث الزراعة في البلدان غير الصناعية. فكانت النتائج المبكرة في المكسيك، وفي وقت لاحق في جنوب شرقي آسيا، مذهلة من وجهة نظر الإنتاج للهكتار الواحد، ولكن هذه الزيادة في المحصول لم يكن لها تأثير مباشر في الحد من الجوع في العالم. وهكذا، رغم ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 11 ٪، تزايد عدد الجوعى في العالم أيضا بنسبة 11 في المائة، من 536 إلى 597 مليون.

لم تكن الزيادة في الإنتاج، التي كانت في قلب الثورة الخضراء، كافية لتخفيف وطأة الجوع لأنها لم تغير من تركز السلطة الاقتصادية أو الوصول إلى الأراضي أو القوة الشرائية ... لا يمكن تقليص عدد الناس الذين يعانون من الجوع إلا بإعادة توزيع القوة الشرائية والموارد بين أولئك الذين يعانون من سوء التغذية... إذا كان الفقراء لا يملكون المال لشراء المواد الغذائية، فزيادة الإنتاج لن يحل شيئا. ترتبت عن الثورة الخضراء آثار سلبية جانبية على الفلاحين الفقراء والمتوسطين وفي المدى الطويل على الأمن الغذائي. زادت هذه العملية، على وجه التحديد، من قوة شركات الأعمال الزراعية في السوق، وتسببت في فقدان 90 ٪ من التنوع الزراعي والبيولوجي، وقلصت بشكل واسع منسوب المياه، وزادت من الملوحة وتآكل التربة، وشردت الملايين من الفلاحين من الريف إلى الضواحي الفقيرة بالمدن. في حين، تفككت النظم الغذائية الزراعية التقليدية التي تكفل الأمن الغذائي.

في الثمانينات والتسعينات، أدى التطبيق المنهجي لبرامج التقويم الهيكلي ببلدان الجنوب بإيعاز من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بقصد تسديد الديون الخارجية، الى مفاقمة الأوضاع المعيشية الصعبة أصلا لجزء كبير من سكان هذه البلدان. يكمن محور الاهتمام الرئيسي لهذه البرامج في إخضاع اقتصاد البلد لسداد الديون من خلال تطبيق مبدأ «تصدير أكثر وإنفاق أقل».
تتجلى التدابير الصادمة المفروضة بموجب هذه البرامج في إجبار حكومات الجنوب على سحب دعم السلع الأساسية مثل الخبز والأرز والحليب والسكر، وعلى خفض حاد للإنفاق العمومي في التعليم والصحة والإسكان والبنيات التحتية. لقد تم فرض خفض قيمة العملة الوطنية وجعل المنتجات أرخص للتصدير والحد من القدرة الشرائية للسكان المحليين، وتمت زيادة أسعار الفائدة من أجل جذب الرأسمال الأجنبي، وتولدت دوامة مضاربة. وفي نهاية المطاف، أدت سلسلة من التدابير إلى إفقار مدقع لمعظم شعوب هذه البلدان.
روجت هذه البرامج، على الصعيد التجاري، الصادرات لتعزيز احتياطيات العملات الأجنبية، وزيادة الزراعات الأحادية لأغراض التصدير والحد من الزراعة للاستهلاك المحلي مع ما يترتب عليه من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتبعية للأسواق الدولية. وبالتالي تم تفكيك الحواجز الجمركية، وتسهيل دخول المنتجات عالية الدعم من الولايات المتحدة وأوروبا والتي تباع بأقل من سعر الكلفة، أي بسعر أقل من المنتجات المحلية. وتم تدمير الإنتاج والزراعة المحليين، فيما جرى فتح أبواب الاقتصاديات بالكامل أمام استثمارات ومنتجات وخدمات الشركات متعددة الجنسية. وجرى توسيع نطاق الخوصصة الشاملة للمؤسسات العمومية، ومعظمها لصالح الشركات متعددة الجنسية بالشمال. وكان لهكذا سياسات أثر مباشر على الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي بترك هذه الدول تحت رحمة السوق ومصالح الشركات العابرة للأوطان والمؤسسات الدولية التي تروج هذه السياسات.
وحدت منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت في عام 1995، سياسات برامج التقويم الهيكلي عن طريق المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية لإخضاع مخططاتها. كما وحدت الاتفاقات التجارية التي تديرها منظمة التجارة العالمية، كالاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) والاتفاق

العام للتجارة والخدمات (GATS) والاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs)، بقصد مزيد من سيطرة بلدان الشمال على اقتصاديات الجنوب.

أجبرت سياسات منظمة التجارة العالمية البلدان النامية على إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات ووضع حد لحماية ودعم صغار المنتجين وفتح حدودها أمام منتجات الشركات العابرة للأوطان، فيما تحظى أسواق الشمال بحماية شديدة. وعلى نفس المنوال، عمقت المعاهدات الإقليمية، كاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى ((CAFTA، تحرير التجارة. مما أدى إلى إفلاس المزارعين بالجنوب وجعلهم يعتمدون على استيراد المواد الغذائية من بلدان الشمال.

إن الإعانات الزراعية الأمريكية والأوربية الموجهة بالدرجة الأولى نحو الصناعات الزراعية الغذائية تطمس صغار المنتجين المحليين. هذا الدعم للأعمال الزراعية يحتسب بربع قيمة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة و40 ٪ في الاتحاد الأوروبي. المستفيد الرئيسي من هذه المساعدات في الدولة الاسبانية هي الهولدينكات الكبيرة التي تستفيد أكثر من السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوربي. ويقدر أن 3.2 ٪ من المنتجين الرئيسيين في اسبانيا يتلقون 40 ٪ من هذه المساعدات المباشرة، في حين أن الهولدينكات العائلية، التي تدعم المناطق الريفية في أوروبا والملايين من المزارعين في الجنوب، لا تملك فعليا أي دعم وتعاني من المنافسة الغير عادلة لهذه المنتجات العالية الدعم.

من البلدان المصدرة إلى المستوردة

قضت هذه السياسات «التنموية»، التي تقودها المؤسسات الدولية وبمباركة من الحكومات وفي خدمة الشركات العابرة للأوطان، على نظام الانتاج المحلي المستديم، واستبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنع ومكثف خاضع للمصالح الرأسمالية التي أدت إلى الحالة الراهنة من الأزمة وانعدام الأمن الغذائي.

أصبحت بلدان الجنوب، التي كانت حتى حدود الأربعين سنة الماضية قد حققت الاكتفاء الذاتي وفوائض زراعية تبلغ مليارات الدولار، تعتمد اليوم اعتمادا كليا على السوق الدولية، وتستورد ما معدله 11.000 مليون دولار

من المواد الغذائية سنويا. إن زيادة العجز الغذائي بالجنوب يعكس الزيادة في الفوائض الغذائية والتوسع في السوق بالشمال المصنع. في الستينات، على سبيل المثال، صدرت افريقيا 1.300 مليون دولار من الغذاء، وتستورد اليوم القارة 25 ٪ من حاجاتها الغذائية.

حالتي هايتي والمكسيك

كانت هايتي تنتج كل الأرز اللازم لإطعام سكانها، ولكن في منتصف الثمانينات واجهت حالة من الأزمة الاقتصادية الحادة (عندما غادر الدكتاتور جون كلود دوفالييه البلاد وأفرغ خزائنها)، فأخذت تقترض من صندوق النقد الدولي. وبدأت دوامة «الهيمنة» تجر البلد بعمق شديد إلى التبعية السياسية والاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما إزاء الولايات المتحدة.

من أجل هذه القروض اضطرت هايتي إلى تطبيق جملة سياسات تقويم هيكلي وتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية التي تحمي إنتاج المحاصيل بما في ذلك الأرز. أتاح هذا الانفتاح الدخول العشوائي للأرز الأمريكي المدعم والذي يباع بأقل بكثير من لسعر انتاج المزارعين المحليين له. لقد دخل الأرز المستورد البلاد بسعر أقل، ففقد المزارعون فرص عملهم ونزحوا إلى المدن، وبعد سنوات قليلة انخفض الإنتاج المحلي بشكل خطير. إن ما أدى إلى البؤس المطلق لمعظم فلاحي هايتي هو عجزهم عن المنافسة، وبالتالي تخليهم عن محاصيلهم. اليوم، أصبحت هايتي واحدا من أهم مستوردي الأرز الأمريكي.

في أبريل 2008، ارتفع سعر الأرز والفاصوليا والفواكه بأزيد من 50 %، ما أدى إلى جعله خارج متناول غالبية السكان. إذا كانت هايتي تعتبر من أفقر بلدان أمريكا اللاتينية، فأي رهان للولايات المتحدة على سوق الأرز الهايتي؟ يعيش 78 في المائة من سكان هايتي بأقل من دولارين في اليوم، وأكثر من نصف السكان بأقل من دولار واحد، أما متوسط العمر فهو 59 سنة. لكن هايتي، بالنسبة لوزارة الزراعة الأمريكية، هي المستورد الثالث الأكبر للأرز الأمريكي.

يعتبر المكسيك، مهد الذرة، مثالا آخر لفقد السيادة الغذائية. كانت أزمة الخبز في بداية عام 2007، نتيجة ارتفاع كلفة الذرة وزيادة مفاجئة في

الأسعار بنسبة 60 ٪، قد جعلت المكسيك على شفا أزمة اقتصادية وأدت إلى تخوف عالمي. إن إعانات الحكومة الأمريكية لإنتاج الوقود الزراعي يظهر أن انتاج الذرة قصد استخراج الايثانول كان أكثر ربحية من إنتاج الأغذية.
لكن أزمة التورتيلا (خبز مكسيكي)، مثل أزمة الغذاء اليوم، لها جذور أعمق ولا يمكن فهمها دون تحليل تأثير سياسات السوق الحرة التي يفرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وواشنطن في السنوات الأخيرة التي حولت اقتصاد المكسيك ليعتمد كليا على استيراد الذرة من الولايات المتحدة.
في آب / أغسطس 1982، أعلنت الحكومة المكسيكية إفلاسها وعجزها على سداد ديونها الخارجية، ولكن وضع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية أجبرت الحكومة على إغراق نفسها مع البنوك التجارية والمؤسسات الدولية.
في مقابل الحصول على الأموال لخدمة ديونها، فرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على المكسيك جملة شروط في إطار برنامج التقويم الهيكلي: فتح الأسواق وإلغاء التعريفات الجمركية وأنظمة الدولة وتقليص النفقات العمومية وتفكيك نظام الائتمان الدولتي ووضع حد لخدمات الدولة في جمع وتسويق وتخزين والتأمين على المحاصيل.
تعتبر حالتي هايتي والمكسيك استقراء لكثير من البلدان الأخرى في الجنوب، حيث أن التطبيق المنهجي للسياسات الليبرالية الجديدة في السنوات الأخيرة لم يجهز فقط على نظام الإنتاج الزراعي والانتاج الغذائي الأصلي بل أيضا على أي نوع من الحماية والدعم للمجتمعات المحلية والصناعات والخدمات العمومية.

وقع الأزمة الغذائية على دول الشمال

إن للآثار الناجمة عن الأزمة الغذائية العالمية صدى في بلدان الشمال. ففي العام 2008 خرج المزارعون والصيادون ومربو الماشية وآخرون إلى الشوارع للاحتجاج على الزيادة في كلفة الوقود والمواد الخام، وللمطالبة بمقابل عادل لمنتجاتهم رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الهائل. في يناير 2008، تظاهرت الآلاف من مربي الماشية في مدريد بمبادرة من تنسيقية منظمات المزارعين ومربي الماشية (COAG) للمطالبة بحلول ملموسة للأزمة في القطاع. أشارت COAG إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن في ارتفاع أسعار الأعلاف

والاتجاه نحو خفض أسعار منتجاتهم. والحالة هذه تهدد بقاء 400.000 مزرعة صغيرة ومتوسطة الحجم غير القادرة على عكس الزيادة في تكاليف الإنتاج في أسعار للبيع.

وفي مطلع ماي 2008، تظاهر حوالي 9000 مزارع ومربي الماشية في مدريد لمطالبة الحكومة بمشروع قانون جديد يقلص الفرق بين السعر الأصلي وسعر البيع للعموم، الذي بلغ متوسطة آنذاك نسبة 400 ٪.

وفي نهاية ماي 2008، تجمع زهاء 7000 بحار صيد أمام مبنى وزارة البيئة في مدريد للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود ونقص المساعدات (ارتفع سعر البنزين بنسبة أكثر من 320 ٪ في غضون خمس سنوات فيما ظل سعر السمك ثابتا). خلال هذا الاحتجاج، تخلص الصيادون، القادمون من جميع أنحاء البلد، من عشرين ألف كيلوغرام من السمك الطازج. إن الوضع الراهن في القطاع يجعل مواصلة الصيد أمرا لا يمكن تحمله تقريبا. كما انضم الناقلون أيضا إلى الاحتجاجات وسدوا الطرق الرئيسية، بسبب الارتفاع في أسعار وقود الديزل.

وفي نفس الوقت، لم يتوقف في السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. ففي سنة 2007، ازداد سعر الحليب بنسبة 26 ٪ والبصل بنسبة 20 ٪ وزيت عباد الشمس بنسبة 34 ٪ والدجاج بنسبة 16 ٪، وكان هذا هو نفس الاتجاه بالنسبة لمعظم الأغذية، وفقا للبيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والسياحة والتجارة في نهاية عام 2007، فيما يعكس مؤشر الاستهلاك، في العام ذاته، زيادة بنسبة 4.1 ٪ فقط. .

جلي أن الآثار المترتبة عن الأزمة الغذائية في كلا طرفي هذا الكوكب هي بالكاد قابلة للمقارنة. في الشمال، يُنفق 20 ٪ فقط من الدخل لشراء المواد الغذائية، بينما ترتفع هذه النسبة في الجنوب إلى 50 و60 ٪ ويمكن أن تبلغ 80%.

لكن هذا لا يلغي أهمية الإشارة إلى مفعول هذا الارتفاع في الأسعار، في حين أن أرباح الشركات متعددة الجنسيات تواصل الارتفاع والحكومات تدعو إلى المزيد من تحرير الاقتصاد.

إن الوضع يزداد سوءا كل يوم. ففي السنوات العشر الماضية وفي الدولة الاسبانية، يتناقص عدد المزارعين ما يقرب من عشرة كل يوم، وانخفض السكان النشطون

في المناطق الريفية إلى 5.6 ٪ في المجموع ومعظم المتبقيين كبار السن. على هذا النحو، ستكون اسبانيا، في السنوات الخمسة عشر المقبلة، مجبرة على استيراد 80 ٪ من المواد الغذائية اللازمة لإطعام سكانها. لقد أخذ المدخول الزراعي ينخفض دون انقطاع ليصل اليوم إلى 65 ٪ من متوسط الدخل. فلا غرابة، على سبيل المثال، في أن يرتفع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 4.2 ٪ في عام 2005، بينما ينخفض سعر بيع المنتجات الزراعية. وهكذا اتجاه يتكرر عاما بعد عام. فتضاعفت الأسعار الأصلية للمنتجات الزراعية بنسبة تصل إلى إحدى عشر مرة.

من المستفيد من هذه الأزمة؟

إن الأزمة الغذائية العالمية مفيدة للشركات متعددة الجنسيات التي تحتكر كل حلقة من حلقات مسلسل الإنتاج والتصنيع وتوزيع المواد الغذائية. في الواقع، تزداد بشكل مستمر الفوائد الاقتصادية لشركات البذور والأسمدة والتسويق الكبيرة ومتعددة الجنسيات في مجال تصنيع المواد الغذائية وتوزيعها. إنها عقدة التصنيع الزراعي العالمي الذي يتزايد على مدى نصف قرن بدعم من الديون العمومية والتعاون الدولي والسياسات «التنموية» الزراعية الدولية.

في سنة 2007، أعلنت شركات البذور الرئيسية، شركتي «مونسانتو» و «دوبونت»، عن زيادة في الأرباح بنسبة 44 ٪. أما أكبر شركات الأسمدة، مثل «البوتاش كورب» و «يارا» و «ساينوكيم»، فقد نمت أرباحها بنسبة 72 ٪ و44 ٪ و95 ٪ بين عامي 2006 و2007. الشيء نفسه حدث مع الشركات الغذائية الرئيسية مثل شركة «نستلي» التي عرفت أرباحا بنسبة 7 ٪ في نفس الفترة. كما راكم الموزعون التجاريون الكبار أيضا زيادات في هوامش أرباحهم. وأعلنت سلسلة المتاجر الكبرى الرئيسية «تيسكو» في بريطانيا عن زيادة قدرها 12.3 ٪ في أرباحها، في حين حددت «كارفور» و «وول مارت» مبيعات المواد الغذائية كمصدر رئيسي لدخلها. ولقد أظهر التقرير السنوي لعام 2007 من طرف المجموعة الأمريكية التجارية الكبرى «السيفيويي» أن دخلها الصافي ارتفع بنسبة 15.7 ٪ بين عامي 2006 و2007.

يتمثل المفتاح في ممارسات هذه الشركات متعددة الجنسيات التي تتجلى في

بيع كميات كبيرة بهوامش صغيرة والتزود من المنتجين مباشرة. إن الزيادة في أسعار الحبوب تسبب «حمى» في عالم الشركات التجارية الكبرى بالمزيد من السيطرة على امتداد السلسلة الغذائية. إن شركات التصنيع الزراعي المتعددة الجنسيات وشركات التوزيع تعمق سيطرتها على السلسلة الإنتاجية ولا سيما من خلال الإتجار المباشر بالمنتوج الزراعي بهدف تخفيض تكاليف الشراء وضمان الأرباح.

تخضع سلسلة الأغذية الزراعية في كليتها لتركز عالي للأعمال. في سنة 2007، كانت القيمة المضافة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الصناعة الغذائية العالمية (بما فيها المصنعين والموزعين والبائعين) تقارب 200 مليار دولار، أي ضعف ما كانت عليه في عام 2005. وتعكس هذه الاندماجات الميل العالمي لإنشاء الشركات الاحتكارية في الصناعات الغذائية.

إذا بدأنا بالحلقة الأولى من السلسلة، اي البذور، نلاحظ أن عشرة من أكبر الشركات العالمية («مونسانتو» و «دوبونت» و «سينجينتا»، الخ) تتحكم في أكثر من نصف مبيعات البذور. إنها سوق بقيمة تناهز 21 مليار دولار سنويا (قطاع صغير نسبيا بالمقارنة مع سوق المبيدات أو المواد الصيدلية)، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنها الوصلة الأولى في الصناعة الغذائية التي تنطوي سيطرتها على السلامة الغذائية على مخاطر جمة. إن قوانين الملكية الفكرية التي تعطي حقوقا حصرية للشركات على البذور تحفز المزيد من تركز الأعمال وتؤدي الى تآكل الحقوق الأساسية للمزارعين في صون البذور الأصلية والتنوع البيولوجي. في الواقع، 82 ٪ من سوق البذور التجارية في جميع أنحاء العالم تتكون من البذور الحاصلة على براءة الاختراع وتخضع لاحتكارات خاصة مثل الملكية الفكرية.

ترتبط صناعة البذور ارتباطا وثيقا بصناعة المبيدات وتهيمن أكبر شركات البذور كذلك على قطاع المبيدات. وبشكل متكرر يتم القيام معا بتطوير وتسويق المنتجات على حد سواء. لكن الاحتكار في صناعة المبيدات يكون أعلى، وتهيمن الشركات العشر الكبرى على 84 في المائة من السوق العالمية. إن عمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات تكون بهدف تحقيق أمثل وفورات حجم للتنافس في السوق العالمية. إن اتفاقيات «الكارتل التكنولوجي»، على سبيل المثال، آخذة في الازدياد. وفي سنة

2007، عقدت الشركات الكبرى للبذور والكيماويات، كثل «مونسانتو» و «باسف»، اتفاق تعاون في مجال البحث والتطوير لزيادة الأداء وتحمل الجفاف الذي تتعرض له الذرة والقطن والصوجا. هذه الاتفاقيات تسمح للشركات بالتمتع بجميع مزايا الأسواق دون قيود مكافحة للاحتكار.
هذه الدينامية نفسها لوحظت في قطاع التوزيع الكبير ذي تركز الاعمال المرتفع. فقد تزايدت في أوروبا، بين عامي 1987 و2005، حصة الشركات العشر الكبرى متعددة الجنسيات في السوق لتصل حاليا 45 في المائة في المجموع، ومن المتوقع أن تصل إلى 75 ٪ في السنوات العشر القادمة. وفي الدول مثل السويد تهيمن ثلاث سلاسل من المتاجر الكبرى على 95,1 ٪ من حصة السوق، وفي الدول مثل الدنمارك وبلجيكا واسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا والأرجنتين يتحكم عدد قليل من الشركات في 45 إلى 60 ٪ من المجموع. إن الشركات الكبرى في البلدان الغربية تستوعب السلاسل الصغيرة في جميع أنحاء العالم وتضمن توسعها على الصعيد الدولي لا سيما في بلدان الجنوب.
هذا الاحتكار والتركز يسمح بمراقبة قوية لتحديد ما يؤكل وثمنه وطريقته وكيفية إعداده. في عام 2007، الشركة الأكبر في العالم من حيث عائدات المبيعات هي شركة التجزئة متعددة الجنسية «وول مارت» التي تصدر حتى عمالقة صناعة السيارات والنفط مثل «اكسون موبيل» و «شيل» وشركة البترول البريطانية و «تويوتا». يمارس نموذج التوزيع المجزئ هذا تأثيرا سلبيا قويا على الجهات المعنية في السلسلة الغذائية: المزارعين، الموردين، المستهلكين والعمال.

التواطؤ المؤسسي

تحظى مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات، المتحكمة في كل حلقات السلسلة الغذائية الزراعية، بدعم صريح من النخب السياسية والمؤسسات الدولية التي تعطي الأولوية لأرباح هذه الشركات على الاحتياجات الغذائية للشعب واحترام البيئة. وهناك عدد قليل من الشركات التي تحصل على أرباح كبيرة بفضل النموذج الزراعي المحرر والذي تم رفع القيود عليه.
تقول المؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الأغذية والزراعة[الفاو]، والتحالف من أجل

«الثورة الخضراء» بإفريقيا)، الحكومة الأمريكية، الاتحاد الاوربي والشركات الكبرى متعددة الجنسيات في القطاع، إن سبب الأزمة الغذائية العالمية هو نقص الانتاج الغذائي. وتقول السيدة الثانية في منظمة الفاو «جوزي ماريا سامبسي» أن المشكل في العرض والطلب بسبب الاستهلاك المتزايد في الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل. واتبع السكرتير العام للأمم المتحدة «بان كي مون» نفس المنحى في قمة لمنظمة الفاو حول الأمن الغذائي بروما في يونيو 2008، لما أشار إلى وجوب العمل على رفع الانتاج الغذائي بنسبة 50% وإزالة القيود عن صادرات الدول المتأثرة بالأزمة.

لقد عكست نتائج هذه القمة إجماع بين الأمم المتحدة، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الحفاظ على السياسات الاقتصادية والتجارية التي تعمق تبعية الجنوب للشمال، ودعم شركات الاغذية الزراعية متعددة الجنسيات. وكانت توصيات القمة لصالح مزيد من فتح الأسواق بدول الجنوب ودعم الصادرات من أجل المساعدة على التنمية وعلى «ثورة خضراء» في هذا الاتجاه. أما الحلول المقترحة من طرف هذه الأجهزة فكانت في حد ذاتها من مسببات الأزمة الغذائية الحالية: مواصلة تحرير التجارة الزراعية العالمية، تقديم الحزمات التكنولوجية والمعدلة جينيا، الخ.

إن هذه المقاييس تكرس الوضع الراهن حيث النظام الغذائي تحت التحكم. والحل لن يكون هو التجارة الحرة لأن هذه الاخيرة تعني مزيدا من الجوع وصعوبة الحصول على الغذاء. ولن نقبل أن يتم ربط المشكل اليوم بقلة الغذاء، فلم يسبق في التاريخ انتاج للأغذية بالعالم أكبر مما نشهد حاليا. ليست أزمة انتاج، بل أزمة عجز شامل عن الوصول إليه لدى قسم من السكان كبير جدا لا يستطيع تحمل الأسعار الراهنة.

الرأسمالية في أزمة

تتمثل حالة النقص الحاد في الغذاء في سياق الأزمة الهيكلية للرأسمالية في أوجه متعددة: اقتصادية، بيئية، اجتماعية، غذائية، طاقية، الخ. لقد برهنت الرأسمالية عن عدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم (الوصول إلى الغذاء، السكن، خدمات صحة وتعليم عمومية وجيدة) وعلى تعارضها الشامل مع المحافظة على النظام الايكولوجي (الفقدان المتزايد للتنوع البيولوجي والزراعي، التغير المتزايد للمناخ). إن هذا لأكثر إثارة في دول

الجنوب التي تأثرت أكثر بالأزمة الغذائية وتفاقم الفقر البنيوي منذ عقود.
من الواضح أن ما جرى تقديمه طيلة أكثر من خمسة عشر سنة كانتصار أيديولوجي مظفر وكأيديولوجية وحيدة ممكنة قد عانى في فترة زمنية قصيرة نسبيا من أزمة خطيرة جدا من المصداقية والشرعية. لكن رغم كل ذلكن تتواصل السياسات الليبرالية الجديدة وتتكثف في إطار من المنافسة بين الامبرياليات العالمية والتوتر بين البلدان الامبريالية والقوى الناشئة الجديدة مثل الصين والهند.
في ظل الحالة الراهنة من الأزمة البيئية والاجتماعية، تتلاقى ثلاث ظواهر واسعة:
أ) أزمة مناخية أنثربوجينية نتيجة لغازات الاحتباس الحراري.
ب) أزمة طاقية بسبب اعتمادنا على الوقود الاحفوري الذي يقترب اليوم بشكل كبير نحو نهايته. هذه الدينامية سوف تؤثر أيضا وفي وقت قصير على الغاز الطبيعي والفحم. ج) أزمة التنوع البيولوجي مع اختفاء أنواع من الحيوانات والنباتات وتدهور النظم البيئية، ما قد يؤدي إلى «سادس انقراض كبير» يكون ناتجا عن الفعل البشري، بعد أن حدثت الانقراضات الأولى بسبب الاضطرابات الناجمة عن عوامل خارجية في المحيط الحيوي والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى اختفاء شبه كامل للحياة على هذا الكوكب. إنها حالة تعزى إلى الإدراج الضعيف جدا للنظم البشرية في النظم الطبيعية.

الزراعة المصنعة وتغير المناخ

يسهم النموذج الحالي للإنتاج الزراعي والتربية الصناعية للمواشي في تعميق الأزمة الإيكولوجية العالمية التي لها تأثير مباشر على تغير المناخ. كما ان الصناعة الزراعية هي واحدة من المصادر الرئيسية لغازات الاحتباس الحراري الى جانب قطاعي الطاقة والنقل. إذا ما أخذنا ظاهرة اجتثاث الغابات (التي تولد 18 ٪ من غازات الاحتباس الحراري) والنموذج الحالي للزراعة والثروة الحيوانية (الذي يسبب 14 ٪ من هذه الغازات)، فكلاهما مسؤولين عن 32 ٪ من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وهذا الرقم يمكن أن يعزى بالتأكيد إلى النموذج المكثف للزراعة المصنعة المسؤول أساسا عن تغير المناخ على الصعيد العالمي، متقدما على قطاعي الطاقة (24 ٪) والنقل (14 ٪). أما هذه الأرقام فتسلط الضوء على التأثير القوي للنموذج الزراعي الحالي على

تدهور البيئة ومساهمته في الأزمة الايكولوجية.
علينا ألا نغفل العناصر التي تميز نظام الإنتاج الغذائي هذا: المكثف، الصناعي، المنطوي على أميال واسعة، المعتمد على النفط، الخ. وبالتفصيل، فهو نظام مكثف لأنه قائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتربة مما تسبب في انطلاق غازات الاحتباس الحراري من الغابات والمحاصيل والمراعي. إن جعل الإنتاجية تأتي قبل العناية بالبيئة وتجديد الأرض يكسر التوازن الذي بموجبه يتم احتجاز التربة وتخزين الكربون والمساهمة في استقرار المناخ. وبالتالي فإن هذا التوازن ينكسر وتنتهي الزراعة المكثفة من توليد ثاني اكسيد الكاربون $CO2$.
نظام الانتاج الغذائي هو كذلك نظام صناعي لأنه يتكون من نموذج الإنتاج الالي مع استخدام الكيماويات الزراعية والزراعة الاحادية. إن استخدام الجرارات الزراعية العملاقة يساعد بالتأكيد في انبعاث ثاني اكسيد الكاربون $CO2$. وتولد الأسمدة الكيماوية في الزراعة والتربية الحديثة للمواشي كمية كبيرة من ثاني أكسيد النتروجين ($NO2$) الذي يعتبر من المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. إن استخدام هذه الأسمدة الاصطناعية على الأرض يؤدي إلى حدوث تفاعل كيميائي وانبعاث ثاني اكسيد النتروجين $NO2$. وبالمثل، فحرق الغابات والادغال لإنشاء المراعي أو الزراعة الأحادية يؤثر بشكل خطير على التنوع البيولوجي ويساهم في انبعاث كميات هائلة من الكربون.
يتم تتبع عملية انتاج غير متمركزة للبضائع بحثا عن أرخص شروط للعمل وقوانين بيئية مرنة. وينتقل الطعام الذي نأكل آلاف الأميال للوصول الى طاولتنا، ويترتب على ذلك أثر بيئي من حيث استخدام الوقود الأحفوري لأغراض النقل. إن معظم المواد الغذائية اليوم تسافر مسافة 2.500 و4.000 كيلومتر قبل الاستهلاك. نحن نواجه وضعا لا يمكن الدفاع عنه تماما حيث أن، على سبيل المثال، الطاقة المستخدمة لإرسال عدد قليل من الخس الأليري إلى هولندا يعادل ثلاث مرات أكثر من تلك المستخدمة لزراعته.
وفقا لدراسة بريطانية حول النفط الغذائي والإمدادات الغذائية في مناخ متغير، تتكون وجبة غذائية بريطانية نموذجية ليوم الأحد من العناصر التالية: الفراولة من ولاية كاليفورنيا، العنب البري من نيوزيلندا، لحم العجل من استراليا، البطاطا من ايطاليا، الفاصوليا من تايلاند والجزر من جنوب افريقيا. إنها تولد

650 مرة أكثر من انبعاثات الكربون بسبب النقل مما لو تم تحضير نفس الوجبة الغذائية بالمزروعات المحلية. إنها ممارسة غير منطقية بالنظر إلى أن الكثير من الأغذية المستوردة يتم انتاجها على المستوى المحلي.
لكن الرحلات الغذائية لا تستتبع فقط التلوث البيئي المتزايد، ولكنها تحمل أيضا التنسيق والمعيرة المنتجة. على سبيل المثال، إذا كانت لحدود بضع سنوات سابقة في بعض مناطق أوروبا مئات الأصناف من التفاح موجودة، فاليوم في المتاجر الكبرى قد تجد فقط عشرة أنواع على مدار السنة. وقد أدى ذلك إلى التخلي عن زراعة الأصناف الأصيلة لصالح تلك التي لها زيادة في الطلب والتوزيع من حيث خصائص اللون والحجم، الخ. إنها حالة يمكن تطبيقها على العديد من الأغذية الأخرى مثل الذرة والبندورة والبطاطا ...، حيث سادت المقاربات التجارية والانتاجية على المقاربة البيئية والمستديمة.
يعتمد هذا النموذج، فضلا عن استخدامه المرتفع للنفط، بشدة على الموارد الأحفورية. ونتيجة لذلك، فالنموذج المنتج للزراعة وتربية المواشي يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط، كما ترتبط أزمتي الغذاء والطاقة ارتباطا وثيقا فيما بينها والأسباب التي تؤدي إلى الأولى مسؤولة أيضا عن الثانية.

الأزمة المالية والأزمة الغذائية

اندلعت في 2007 و2008 أكبر أزمة ماليّة دوليّة منذ 1929. كانت أزمة الرّهون عالية المخاطر في منتصف 2007 أحد مفجّراتها. أدت إلى انهيار تاريخي للمعاملات بالبورصات على المستوى العالمي، إفلاسات مالية عديدة، تّدخّلات مستمرة وغير مسبوقة للبنوك المركزية والمساعدات الحكوميّة، وتدهور غير مسبوق للاقتصاد الحقيقيّ مما يعني الرّكود لبعض اقتصاديات العالم الأكثر تصنيعا. فكما يلاحظ «إيريك توسان» أنه إذا لم يكن هناك تدخّل شامل ومتضافر من قبل المسئولين العموميين بتقديم المعونة للمصرفيّين اللّصوص فالأزمة الحاليّة سوف تأخذ احجاما كبيرة، ويضيف أن هذه الأزمة الماليّة والاقتصاديّةً الّتي ضربت الكوكب بالكامل سوف تؤثر بشكل متزايد على الدّول النّامية.
إن الأزمتين الماليّة والغذائية هما نتيجة لنفس سّياسات التحرير ومتكاملتان. زاد تحرير الأسواق هذا من هشاشتها. ومع أزمة الرهون عالية المخاطر في 2007، بدأ المستثمرون في البحث عن منتجات أكثر أمانًا للاستثمار، مثل

المنتجات الزّراعيّة والنفط. ما أدّى إلى الزّيادة في أسعار الغذاء والإمدادات الزّراعيّة وساهم في وضعية الأزمة الغذائية ودفع بالأسعار إلى الصعود.
بالرّغم من أنّ الأزمة الماليّة والاقتصادية قد أدّت إلى تراجع في تحرك الموادّ الأولية وتسبّبت في تقليص أسعارها، إلا أن هذا لم يكن له تأثير مباشر على الكلفة النّهائيّة للمواد الغذائية. إن الأزمة الاقتصاديّة قد استثارت الأزمة الغذائية لأنّ الحكومات والمؤسّسات الدّوليّة تدّعي أنه لا يمكن أن تكون هناك موارد اقتصاديّة أكثر لتسكين وضعية المجاعة وأسعار المواد الغذائية في المتاجر الكبرى لم تتقلص، بالرّغم من أنهم يشجّعون بيع المنتجات المنخفضة التّكلفة بآليّات مختلفة.
إن الأزمتين الماليّة والغذائية قد أطلقتا دورة عالمية جديدة لتمليك الأراضي للخواص. قادت وضعية غياب الأمن الغذائي بعض حكومات الدول مثل السّعوديّة واليابان وكوريا وليبيا ومصر والبلدان الأخرى المعتمدة على الواردات الغذائية للحصول على أراضي في أجزاء مختلفة من العالم بهدف انتاج الغذاء بأنفسهم للاستهلاك المحلّيّ. يشترون الأرض في بلدان مثل كامبوديا والسّودان حيث توجد أزمة غذائية خطيرة. في السّودان، يحاول برنامج الغذاء العالميّ التّابع للأمم المتّحدة تزويد 5.6 مليون لاجئ بالغذاء، بينما في كامبوديا يعاني قرابة مائة ألف عائلة (نصف مليون شخص) من نّقص شديد في الغذاء. لكنّ هذه الحكومات ترى أن بيع الأرض فرصة اقتصاديّة وطريقة للحصول على الاستثمار الأجنبيّ الجديد.
إن صناعة الأغذية الزراعية والاستثمارات الخاصة تتبع دينامية متشابهةً بالنظر إلى فرص الأعمال. يعتبر شراء الأراضي الزّراعيّة خيار دخل مستقرّ في وضعية الأزمة الاقتصاديّة. في أجزاء كثيرة من العالم تكون أسعار المواد الغذائية عالية وأسعار الأرض منخفضة. ومعظم الحلول للأزمة الغذائية تتحدث عن استخراج غذاء أكثر من الأراضي التي نتوفر عليها. ومن الواضح أن المستثمرين ستكون لديهم سيطرة على أفضل الأراضي وأقرب إمدادات الماء المتاحة. وبالتالي فهناك مسلسل خوصصة متنام وتركز للأراضي الزّراعيّة الخصبة يهددان كثيرا الأمن الغذائيّ للعالم.

البدائـــل

لكنّ ثمة بدائل. هنالك ما يمكن القيام به من أجل السيادة الغذائية في مواجهة

اغتصاب الموارد الطّبيعيّة: أن تتحكم المجتمعات في السياسات الزراعية والغذائية. يجب أن تعاد الأرض والبذور والماء إلى المزارعين قريبا حتى يتاح لهم تحقيق الاكتفاء الذاتي ويبيعوا منتجاتهم للمجتمعات المحلّيّة، عوض تخصيص الفائض للتجارة الدوليّة. إننا نتحدث عن الممارسات الّتي كانت تجري طيلة قرون، وقد ضمنت الأمن الغذائيّ للأقسام العريضة من السّكّان من خلال تنويع المحاصيل، الاهتمام بالأرض، استعمال الماء، خلق أسواق محلّيّة وأنظمة غذائية مجتمعية. لقد تواجدت من قبل طرق إنتاج وتوزيع الإمدادات الغذائية العادلة والمستديمة، نحتاج فقط للإرادة السياسية لتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من القيام بإصلاح زراعيّ شامل لملكيّة الارض وإنتاجها. معًا من أجل تأميم الموارد الطّبيعيّة.

إن إعادة الزراعة إلى أيدي الفلاحين سيتيح لنا ضمان الوصول الشامل إلى الغذاء. وقد خلصت نتائج مشاورة دوليّة شاملة –استمرت أربعة سنواتٍ، وظفت أكثر من 400 عالمًا، ونفذت لصالح التقييم العالمي للعلم الزّراعي والتكنولوجيا في التنمية (IAASTD)، نظام تقييمي وضعه البنك الدّولي بشراكة مع منظمة الفاو، ال UNDP، ال UNESCO، وممثلو الحكومات والمؤسّسات الاجتماعيّة والعلمية الخاصّة – إلى أن إنتاج الزراعة الإيكولوجية يوفر الدّخل والغذاء والمال للفقراء كما يوفر فائضا للسّوق، ويعتبر ضامنا أفضل للأمن الغذائي من الإنتاج المهجّن. وبنفس الطّريقة، خلصت دراسة لجامعة Michigan إلى أن المزارع الإيكولوجية تكون أكثر انتاجية وقدرة على ضمان الأمن الغذائي عبر الكرة الأرضية من الإنتاج الزراعيّ المصنع والتجارة الحرّة.

وتظهر عدّة دراسات أن الإنتاج الفلاحي على نطاق محدود يمكن أن يعطي أداءً عاليًا باستخدام اقل للوقود الأحفوري، خاصّة إذا سوق الغذاء محليا أو جهويا. نتيجة لذلك، يكون الاستثمار في إنتاج فلاحي عائلي أفضل ضمانا لاستئصال الفقر والجوع، وأكثر عندما يكون ثلاث أرباع فقراء العالم مزارعون صغار.

ينبغي أن تساند الحكومات الإنتاج ذي النطاق الضيق والمستديم لأنه سيتيح تجديد التربة، وتوفير الوقود، وخفض الاحتباس الحراري وتحقيق السيادة الغذائية. حاليا، نعتمد على السوق العالمية ومصالح الصناعة الزراعية والنتيجة هي الأزمة الغذائية. فكما عبر Henry Saragih المنسّق العام لمنظمة بيا كامبيسينا Via Campesina، يتعين على الحكومات الوطنية أن تعطي

أولويّة مطلقة لإنتاج المواد الغذائيّة ذات الطابع المحلي لتقليل الاعتماد على التجارة الدولية. سيكون من الواجب دعم المزارعين الصّغار بأفضل الأسعار لمنتجاتهم وبأسواق مستقرّة أكثر لإنتاج الغذاء لأنفسهم ولمجتمعاتهم، الشيء الذي سيعني زيادة في الاستثمار في إنتاج الغذاء ذي الأصل الفلاحي للتسويق المحلي. ويجب على السياسات العمومية أن تشجّع الزراعة الأصلية المستديمة والعضويّة والخالية من المبيدات والمواد الكيماوية والجينات المعدلة. أما بالنسبة للمنتجات غير المحلية فمن الضروري استخدام الوسائل التجارية اللطيفة والقانونية على المستوى الدولي. إنه من الضروري كذلك حماية أنظمة الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي المهددة بشكل خطير من قبل النموذج الزراعي الحالي.

يلزم، في مواجهة السياسات النيوليبرالية، توفير آليات التدخل لتثبيت أسعار السّوق، والتحكم في الواردات... وفي أوقات الإنتاج الضخم يجب خلق احتياطات خاصة للأوقات التي يقل فيها الغذاء. وعلى الصعيد الوطني، يجب على البلدان أن تهيمن على تقرير درجة اكتفائها الذاتي من الإنتاج وتعطي الأولوية لإنتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي بدون تدخّل خارجي.

بالمثل، يجب أن نرفض السياسات المفروضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومعاهدات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية، بالإضافة إلى حظر المضاربة المالية والمتاجرة بغذاء المستقبل والإنتاج واسع النطاق للوقود الزراعي من أجل «النفط الأخضر». إنه من الضروري أن نضع نهاية لأدوات هيمنة الشمال على الجنوب مثل سداد الدين الخارجي ونحارب قوة الشركات الزراعية.

وفي مواجهة الطابع الاحتكاريّ للإنتاج ومعالجة وتوزيع الغذاء، يجب أن نطالب بالتنظيم والشفافية على طول سلسلة تسويق المنتوج. إن للمجمّع الزراعي الصناعي آثارا جد سلبيّة على كل المشتركين في السّلسلة الغذائيّة: الفلاحون، العمال، التجّار، المورّدون، والمستهلكون. نحتاج إلى سياسات عمومية لدعم المزارعين الصّغار على الزراعة الإيكولوجية التي تدافع عن حقوق العمّال، ودعم استهلاك بديل يعتمد على السوق المحلية، تعاونيات استهلاك زراعي–إيكولوجي، دوائر التسويق القصيرة بتأثير إيجابيّ في المنطقة وعلى علاقة مباشرة مع أولائك الّتي يشغلون الأرض.

هناك تحرّكات نحو استهلاك مسؤول متعلّق بما نحتاج إليه فعلاً، بعكس استهلاكية زائدة، مضادة للبيئة، غير ضرورية، فائضة، وظالمة، بتشجيع من النّظام الرأسمالي. يقول جورج ريبتشمان (2008) أن هناك عناصر سوسيو–ثقافيّة قويّة جدًّا مثل هذه الثقافة المنفتحة للذهاب بعيدا التي تشجعها الرأسمالية بنشاط، هذا التشديد على الطابع غير المحدود للرغبات البشرية، تجاوز الحدود، والتحسن غير المحدود لحالة الانسان يمتاز خطأ باستهلاك زائد للسلع والخدمات. هناك بعض المخارج للوضع التاريخي الحالي للخسارة الجماعية للموارد الطبيعية المحدودة، يجب أن نتحرّك نحو «بساطة تطوّعيّة»، بالرّغم من الصّعوبات الّتي يستلزمها هذا من الحرمان الفردي لأجل فائدة عامّة، والبساطة الوحيدة الناجحة للمجتمعات بالكامل هي فرِض التقشّف، لكن يجب الا يكون ذلك مفروضا من سلطة خارجيّة على المجتمع، رغم أن «الإرادة الجماعية» التي تظهر في المجتمع نفسه من خلال آليات صنع القرار يفترض أنها مقوضة.

إن الفعل الجماعي، أكثر من العمل الفردي ذي القيمة المهمة والمضفي التناسق على ممارستنا اليوميّة، أساسي ويكسر أسطورة أن الأفعال الفرديّة وحدها تولد التغيير البنيوي. في موقع الاستهلاك، يمكن أن نشارك في تعاونيات المستهلكين للمنتجات الزراعية–الإيكولوجية التي عادة ما تشتغل على مستوى منطقة معينة على أساس العمل الذاتي الذي ينشئ علاقات مباشرة مع المزارعين والمنتجين في بيئتنا بهدف تنفيذ استهلاك إيكولوجي وتضامني ودعم المزارعين المحليين. لكن هذا العمل السياسي يذهب أساسا خارج نطاق الاستهلاك، لإقامة الشراكات بين القطاعات المختلفة في المجتمع المتأثرة بالعولمة الرأسمالية، وللفعل السياسي. إن وضع الأزمة الهيكلية للرأسمالية –بأوجهها المختلفة: بيئية، مالية، غذائية، طاقية، الخ–يجعل هذا الفعل السياسي الجماعي أكثر ضرورة من أي وقت مضى. تعتبر الشراكات بين المزارعين والعمال والنساء والمهاجرين والشّباب شرطا للتقدم نحو ذلك «العالم الاخر الممكن» الذي تدافع عنه الحركات الاجتماعيّة.

يعتبر العمل الاجتماعي–السياسي أساسيا لتحقيق التغيير الحقيقي في المؤسسات الاقتصاديّة والسياسيّة في اتجاه نموذج جديد للتنمية وتطور اجتماعي وبيئي مستديم. يتطلّب ذلك قانونا يحظر زراعة وتسويق المنتجات

المعدّلة جينيا، وضع نهاية لاحتكار التوزيع الشامل بالتنظيم والشفافية على طول سلسلة التسويق، وتحولا جذريا في إنتاج الغذاء وتوزيع واستهلاكه. لن يتأتى ذلك سوى بتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي شامل، ولتحقيق هذا يجب خلق فضاءات للمقاومة والتغيير والعمل السياسي الجماعي.

الفهرس

تقديم..... 03

الفصل الأول: نصوص ومقررات برنامجية حول الأزمة البيئية.....06
مقرر المؤتمر الخامس عشر للأممية الرابعة :البيئة والإشتراكية.....07
مقرر تغير المناخ ومهامنا..... 43
من دون اشتراكية ليس من نضال فعال لحماية البيئة.....60
اللجنة العالمية للأممية الرابعة: مقرر حول تغير المناخ.....62
الفصل الثاني: نصوص حول تجليات الأزمة البيئية.....66
بوجه حالات الطوارئ البيئي.....67
أطوار تفاقم الأزمة البيئية الرأسمالية 81
البيئة والأجراء بمثابة رهان استراتيجي.....103
معارك الحركة البيئوية الجذرية.....109
الأزمة الغذائية: السباب، النتائج والبدائ.....115
الفهرس.....137